صفحة بيضاء سميكة

الجامعة اللبنانية

كلية الحقوق والعلوم السياسية

العمادة

العلاقات السعودية – اليمنية وتأثيرها على وحدة اليمن

رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في العلاقات الدولية والدبلوماسية

إعداد

حسين علي حمية

لجنة المناقشة

الدكتور غسان علي العزي	أستاذ المشرف	رئيساً
الدكتور أمين جرجس لبوس	أستاذ مساعد	عضواً
الدكتور فيليب لبيب فارس	أستاذ مساعد	عضواً

2019

الجامعة اللبنانية غير مسؤولة عن الآراء الواردة في هذه الرسالة، وهي تعبر عن رأي صاحبها فقط.

الإهداء

إلى من آخى بيني وبين الكتاب في سنيي الأولى وجعل من مكتبته جنتي..

إلى التي رافقتني دعواتها وإبتساماتها مذ أبصرت عيناي النور..

إلى أبي وأمي اللذين علماننني أبجدية الوجود

إلى كل باحثٍ عن اليقين

إلى كلّ من مات لتحيا أرضه

إلى عناقيد العنب الذهبية وشجيرات البُن العربية على أكتاف جبال اليمن الشامخة شموخ الزمن..

إلى قارئ هذه الكلمات .. أُهدي هذا العمل المتواضع.

ح.ح

.

دليل المصطلحات المختصرة

ARAMCO: Arabian American Oil Company.

IPC: Iraq Petroleum Company.

CASOC: California Arabian Standard Oil Company.

NAFTA: North American Free Trade.

ASEAN: Association of Southeast Asian Nations.

BRICS: (Brazil, Russia, India, China, South Africa) Economical, political, regional cooperative, military alliance.

AGIP: General Italian Oil Company

OPEC: Organization of Petroleum Exporting Countries.

ملخص التصميم للرسالة

مقدمة وتمهيد

القسم الأول: المحددات الداخلية والخارجية للعلاقات السعودية – اليمنية.

الفصل الأول– العوامل الجيوسياسية المؤثرة في العلاقات السعودية اليمنية.

الفصل الثاني– الخلفية الإقتصادية والديمغرافية للعلاقات السعودية – اليمنية.

القسم الثاني: الوحدة اليمنية من منظور العلاقات السعودية – اليمنية

الفصل الأول– مراحل تحقيق الوحدة بين التمهيد والإنجاز

الفصل الثاني – المخاطر المهددة للوحدة منذ حرب 1994 وحتى ثورة 2011

خاتمة عامة

الملاحق

المراجع

الفهرس الأبجدي للمصطلحات

الفهرس

العلاقات السعودية – اليمنية

مقدمة

تبدو منطقة جنوب الجزيرة العربية منطقة نائية، قاسيةَ الطبيعةِ، تكاد تكون معدومة الحياة، بل يُخيَّل للمرء أنّها معزولة عن مواطن الحضارة، لكن ذلك يجافي الحقيقة إذ شهدت هذه المنطقة أحداثاً تاريخيةً هامة ومفصلية، وقامت على أرضها مدنية عريقة توازي حواضر مصر وسوريا والعراق منذ 1200 ق.م. كممالك معين وسبأ وحميَر، وتاريخها مليء بالصراعات لخصوبة أرضها وترامي شواطئها وكثرة موانئها الإستراتيجية التي تقع على طريق الهند وتطل على مضيق باب المندب وتسيطرُ على بوابة البحر الأحمر المؤدي إلى المياه الدافئة في قلب العالم القديم، كما تشكل في الآن عينه مدخلاً إلى قلب الصحراء العربية حيث الثروات الباطنية النفطية والغازية، خصوصاً الثروات الواعدة عند الكثبان العظيمة على الحدود اليمنية السعودية.

شهدت بدايات القرن العشرين تغيرات وتبدلات واسعة طالت خريطة الجزيرة العربية السياسية وأسهمت في نشوء السعودية واليمن كدولتين ذات حدود مشتركة بشكلهما الحالي تقريباً، وإنطلاقاً من فرادة العلاقة بين البلدين وقع اختيارنا على موضوع الدراسة الموسوم بـ"العلاقات السعودية – اليمنية وتأثيرها على وحدة اليمن"، وحيث أن الدراسة العملية للعلاقات الدولية تنطوي على دراسة الظواهر الدولية بشكل موضوعي وشامل وإلقاء الضوء على الأسباب والعوامل المحددة لتطورها فقد درسنا هذه العوامل وحللناها وغصنا في تفاعلاتها التي لا تنحصر في الجانب السياسي فحسب بل تتعداه الى الكثير من الجوانب الاقتصادية والجغرافية والديمغرافية من أجل فهمٍ أوضح لهذه العلاقة وتطورها وتأثير العوامل الداخلية والخارجية في مسارها وتأثيرها على وحدة التراب اليمني.

توصف العلاقات اليمنية – السعودية بأنها ذات طابع خاص منذ استقلال الدولتين عن الحكم العثماني، وما تزال تحافظ على هذه خصوصيتها بصرف النظر عن كل التوازنات الإقليمية والدولية، ما يؤكد الفكرة السائدة بأن هذه العلاقة لا تحكمها المعاهدات والأتفاقيات بل يحكمها التاريخ والجغرافيا حيث تداولت على هذه المنطقة حكومات وممالك أثرت فيها سلباً أو إيجاباً لكنها لم تفلح في تغييرها قط، وهذا ما سوف

نسعى للتحقق من صحته في القادم من الصفحات.

الإشكالية وأسئلتها

بناءاً على ما تقدم، وسعياً للوصول إلى فهمٍ حقيقي لعلاقات السعودية واليمن سوف تعالج الدراسةُ الإشكاليةَ الرئيسة التالية: ما هي العوامل المؤثرة في العلاقات السعودية اليمنية، وما تأثير هذه العلاقات على وحدة التراب اليمني؟

ويتفرع من هذه الإشكالية جملةٌ من التساؤلات تحاول الدراسة الإجابة عنها وهي تتمحور حول ما يلي:

- **كيف أثرت الخلفيات الجيوسياسية والعوامل الإقتصادية والديمغرافية في علاقات البلدين؟**
- **كيف تطورت العلاقات السعودية اليمنية وفق المتغيرات الدولية والإقليمية؟**
- **كيف تجلت الإستراتيجية السعودية تجاه مهددات الوحدة اليمنية؟**

لا ندّعي في هذه الدراسة الإجابة كلياً على هذه الأسئلة، بل هي محاولة لتفكيك هذه الإشكالية ووضعها في متناول الادراك، إذ أن هذا الموضوع يرتبط بواحدة من أهم القضايا العربية تعقيداً وحساسيةً لأنه محاطٌ بكثير من الريبة والشك والمجاملة السطحية دون الخوض في عمق العلاقة المتأزمة ماضياً وحاضراً .

أهداف الرسالة

إن موضوعنا "العلاقات اليمنية – السعودية"، اختير لأسبابٍ جوهرية، فهو لم ينل حقه من الاهتمام البحثي والعلمي المناسب له، لكن المشهد السياسي في جنوب الجزيرة العربية جعله يطفو على سطح التداولات الإعلامية خلال ما سمي "الحرب السادسة" على الحدود اليمنية – السعودية بين الجيش السعودي والمتمردين الحوثيين عام 2009 ثم أكتسب المزيد من الاهتمام بعد طرح "المبادرة الخليجية" التي قادتها العربية السعودية لترتيب الأوضاع السياسية اليمنية بما يتلاءم مع السياسة العربية للمملكة عقب انطلاقة الثورة اليمنية عام 2011 ضد الرئيس السابق علي عبد الله صالح، ويمكن تحديد أهداف هذه الرسالة بالنقاط التالية:

- **فهم العلاقات السعودية – اليمنية بشكلٍ أعمق بعيدٍ عن التحيّز من خلال قراءة المسار التاريخي لهذه العلاقة والعوامل المؤثرة فيها من جهة، وتأثيرها على الوحدة اليمنية من جهةٍ أخرى.**
- **إستشراف مستقبل العلاقات السعودية – اليمنية على ضوء المعطيات التي وردت في سياق الدراسة، واستخلاص نتائج تسهم في إعطاء فكرة للقارئ عن عينة من واقع العلاقات العربية – العربية وما يعتريها من ثغرات ..**
- **تحليل العلاقات السعودية – اليمنية من خلال عرضها على الأحداث السياسية المفصلية في التاريخ المعاصر لليمن، وملاحظة تأثيرها على هذه الأحداث.**

إذن هو موضوع جديد لكنه لا ينفصل عن الكتابات التي تناولت الفكرة سابقاً، ولا يمكن تحقيق هذه الأهداف دون التوقف عند الظروف والمتغيرات المحيطة، سواء على الصعيد المحلي أو العربي أو الدولي، التي لا يمكن دراسة العلاقة بمنأى عنها، ولإدراك حيثيات المسألة لا بد من قراءةٍ واعيةٍ متأنية لسياق الأحداث التاريخية منذ الحقبة العثمانية وحتى يومنا الحاضر، مروراً بقيام الجمهورية اليمنية 1962 والحرب الأهلية فإعلان الوحدة عام 1990 .

أهمية الدراسة

يكتسب هذا البحث أهميةً كبيرةً لما يحيط بهذا الملف من الغموض والتكتم والبعد عن واجهة النقاشات السياسية والإعلامية، نظراً لحالة الاشتباك السياسي الأمني على الأراضي اليمنية وبروز الدور الإقليمي لاسيما السعودي الذي يملك نفوذاً سياسياً وإعلامياً هائلاً، ولوجود الكثير من القضايا العربية الرئيسية التي تحتل مكانها على الساحة العربية خصوصاً تلك التي ترغب الأنظمة بتسليط الأضواء عليها، لذلك عندما بدأت هذه الدراسة كنت تائهاً تماماً لكن سرعان ما اتضحت الصورة عبر ربط الأحداث التاريخية والأهداف السياسية بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية، ويمكن تلخيص أهمية الدراسة بنقطتين هما:

– الإسهام في توسيع آفاق المهتمين المهتمين بالعلاقات العربية البينية والعلاقات السعودية اليمنية على وجه الخصوص.

– تقديم قيمةً معرفيةً مضافة في مجال العلاقات الدولية وتوفير مدخل علمي للدارسين في هذا المجال لا سيما فيما خص منطقتنا.

أخيراً، فاني لا أجد حرجاً في القول إن هذه الدراسة ليست سوى خطوة في سياق فهم العلاقات العربية– العربية، حيث أنها قد تكون الدراسة الجامعية الأولى في لبنان التي تتناول هذا الموضوع وأتمنى أن تقدم جديداً في المكتبة اللبنانية والعربية.

الفرضية:

إرتكزت العلاقات السعودية اليمنية على عوامل سياسية وجغرافية وإقتصادية وديمغرافية واتسمت بعدم التكافؤ والكثير من الشكوك والمخاوف منذ نشأة الدولتين مما إنعكس سلباً على الموقف السعودي من الوحدة اليمنية.

الصعوبات

تعتبر الدراسات المرتبطة بالعلاقات اليمنية – السعودية، شحيحةً نسبياً، ويمكن القول ان هذا المبحث لم ينل نصيبه من الدراسة المعمقة لانشغال الباحثين في دراسة العلاقات البينية التي تخص الدول العربية المحورية كسوريا والعراق و مصر وغالباً ما يتم إغفال الاهتمام بعلاقات الدول التي يعتبرونها هامشية أو قليلة التأثير في المعترك السياسي الإقليمي والدولي ، لكن خلط الأوراق في المنطقة لا سيما خلال فترة الحراك الشعبي العربي بعد عام 2011، في إطار ما سمي بالربيع العربي، أعاد بعض المواضيع إلى دائرة الضوء، وكان لليمن نصيب وافر من التساؤلات، وعليه يمكن تلخيص الصعوبات بالآتي:

- **صعوبة الحصول على الأرشيف السياسي لكلا البلدين، السعودية واليمن، لمعرفة الرؤى والأهداف الحقيقية لسياستيهما.**
- **قلة الدراسات التي تناولت الموضوع وعدم موضوعية المتوافر منها.**
- **صعوبة الوقوف على تفاصيل الأحداث السياسية على أرض الواقع بسبب الإعتماد على أنساق سياسية قديمة خارج الأطر المؤسساتية قائمة على العلاقات الشخصية والقبلية والتواصل المباشر.**

المنهجية

فرضت طبيعةُ الدراسةِ اللجوءَ إلى التحليل لمعرفة مدى تأثير العوامل على العلاقات وتأثير هذه العلاقات على مسار الوحدة، وبما ان البحث السياسي يتسع لافكار ومتغيرات عديدة غير مطلقة النتائج فقد اعتمد في هذا البحث على المنهجين البحثيين التاليين:

- **المنهج الوصفي التحليلي، وهو احد المناهج التحليلية، التي تهتم بتحليل الظواهر السياسية لمعرفة القوانين التي تحكمها، وتأثير العوامل المادية والإنسانية على هذه العلاقة موضع البحث، لذلك فقد اعتُمد هذا المنهج انطلاقاً من تفاصيل المؤثرات والعوامل وصولاً إلى النتيجة، وتأتي أهمية هذا المنهج من تركيزه على دراسة عناصر التأثير ومسارها وكيفية تحكمها بشكل العلاقة الكلي، وصولاً إلى إستخلاص نتائج تسهم في تبيان حقيقة هذه العلاقات وإستشراف مستقبلها.**
- **المنهج التاريخي، يعتمد على تناول الكتب والدراسات والأبحاث والوثائق والتقارير والمقالات حول العلاقات السعودية اليمنية منذ تأسيس الدولتين الحاليتين مطلع القرن الماضي، وهو يستند إلى الأحداث التاريخية لفهم الحاضر واستشراف المستقبل من منطلق أن الحياة السياسية لا يمكن فهمها إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتطورها سلباً أو إيجابا وصولاً إلى بناء تصورات جديدة. يلقى هذا المنهج انتقاداً بذريعة أن لكل عصر مشاكل ذات طبيعة خاصة تختلف عن غيره، وأن سياسة الدول تهتم بالأحداث الواقعية التي تتخطى حدود الزمن، إلا أن الثابت هو استناد الدراسات السياسية الحديثة وعلاقات الدول والدبلوماسية على تجارب تاريخية لاستخلاص الدروس بما لا يخفى على احد، ولذا لم نجد بداً من الاعتماد على هذا المنهج في سياق البحث.**

تقسيم البحث

في سبيل الإجابة عن الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضية جرى تقسيم البحث إلى قسمين:

القسم الأول، المحددات الداخلية والخارجية للعلاقات السعودية اليمنية. جرى إعتماد الفصل الأول لعرض الخلفيات الجيوسياسية بحيث جرى تناول المحددات الجغرافية في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني تم تناول المحددات السياسية، مع إستعراض تفاصيل كل عامل على حدى. (علماً أنه تم إستعراض السياق

التاريخي في التمهيد). أما الفصل الثاني فقد خُصص لدراسة المحددات الإقتصادية والديمغرافية على التوالي، أي أنه تمت الإحاطة بالعوامل الإقتصادية في المبحث الأول فيما أُفرد المبحث الثاني للعوامل الديمغرافية.

القسم الثاني، دراسة الوحدة اليمنية من منظور العلاقات مع السعودية، جرى في الفصل الأول تناول مراحل الوحدة بنجاحاتها وإخفاقاتها، وصولاً إلى إعلانها رسمياً، بلحاظ تأثير الدور السعودي على كل مفصلً فيها، فيما تناول الفصل الثاني المهددات والمخاطر التي أحاطت بمشروع الوحدة اليمنية، أي أن الفصل الأول هو دراسةٌ للمهدد الأكبر للوحدة ألا وهو حرب الإنفصال، والفصل الثاني تناولٌ لمهدداتٍ أكثر ولكن أقل خطراً، وفي كلا الفصلين تمت الإضاءة على الدور السعودي.

الخاتمة تضمنت إجابات للإشكالية المطروحة وتفرعاتها، وإستشرافاً لآفاق العلاقات بين البلدين وما يمكن أن تحققه في المستقبل.

التمهيد التاريخي – المسار التاريخي للتدخلات في اليمن .

"الاختيار الانساني يعمل دائما ضمن حدود أو قيود بعينها، مثل ارث الماضي"[1]

Raymond Aron 1958

تبدو عبارة التمهيد التاريخي في العنوان منفرةً لمن لا يستسيغ الخوض في الماضي، لكننا هنا لا نعني بـ"التاريخي" الاجابة عن أسئلةٍ من قبيل، من تغلب على من؟ أو كيف انتصرت تلك الأمة؟ ولمَ انكسرت أختها؟ ولا ننتوي الخوض في اصدار أحكامٍ تاريخية، لكن طبيعة البحث فرضت أن ننطلق من الماضي لنصل الى المستقبل إذ ان اليمن يكاد يكون أكثر الأقطار العربية إلتصاقاً بالتاريخ، ورغم أن التاريخ ليس له حضور أزلي خالد غير قابلٍ للتزحزح أو النقاش إلا "ان التاريخ لن ينتهي، وعلينا ان نخوض غماره، وأن نعِي حركته وإتجاهه[2]" وثمة في التاريخ ما يفرض حضوره في الوقائع الراهنة كالمفاهيم والتصورات والأفكار والقيم النظرية والسلوكية، وغيرها مما له تجلياته المستمرة في بعض التعاملات والعلاقات الجارية اليوم بأشكالٍ متباينة، وبدرجاتٍ متفاوتة.

اللمحة التاريخية التي بين يديكم ليست ذات بعدٍ واحدٍ، أو وجهٍ واحدٍ، بل عرضٌ متعدد الأبعاد ذا مصادر مختلفة، بل ومتناقضة، يحمل في طياته تناقضات السياسة والتاريخ والمصالح، في تعرجات المسار التاريخي الطويل لهذه البقعة من العالم القديم، وكان همنا في هذه اللمحة التاريخية المقتضبة أن تكون مقدمةً لإزاحة الغموض والولوج في تفاصيل البحث الذي يرنو إلى فهم طبيعة هي في المقام الأولِ علاقةٌ بين شعبين ما يعني أنها إنسانيةٌ بدرجةٍ ما، والتاريخ، كما هو معروفٌ، لا معنى له دون الإنسان.

إخترنا نقطة البداية مع الغزو الروماني عام 24 ق م. حيث وجه القيصر الشهير المعروف بـ"اسكندر الأكبر" جيشاً جراراً لإخضاع اليمن بعد أن دانت له معظم بقاع العالم القديم، لكن الجيش الروماني انكسر في نجران وانتصر اليمن على أعظم امبراطورية في العالم حينها. ثم حاول الجيش الحبشي (أثيوبيا) غزو اليمن لستِّ مرات متتالية في القرن السادس الميلادي، إتخذت طابعا دينيا حيث كان ملك اليمن، ذي

---

[1] - History, Truth & Liberty, selected writings of Raymond Aron, edited by Franciszek Draus (Chicago, university of Chicago, press 1985) p;277

[2]- ونوس، سعدالله، **قضايا و شهادات، الثقافة الوطنية و الوعي التاريخي** ، مؤسسة عيبال 1991، العدد 4 ص 5

النواس الحميري، يهودياً، فيما كان جيش الحبشة مسيحياً متحالفا مع روما، وعقب الحملة الخامسة حدثت المجزرة الشهيرة بإعدام ذي النواس لعشرات النجرانيين، الذين اعتنقوا المسيحية، حرقاً [3]، ما أثار ضجةً في العالم المسيحي حفزت ملك الحبشة على غزو اليمن وبسط سيطرته على أجزاء كبيرة منه، لكن ذلك لم يدم طويلا، إذ بعد 46 عاماً على احتلال الأحباش لليمن، قضى عليهم التبع سيف بن ذي يزن عام 595م. مستعيناً بكسرى فارس، مستفيدا من اشتراكهما في الديانة اليهودية، وهكذا دخلت اليمن تحت النفوذ الفارسي، لكن مقاومة اليمنيين للفرس استمرت حتى مجيء الإسلام، حيث دخلها المسلمون بقيادة علي بن أبي طالب دون حرب، بل دون إراقة قطرة دمٍ واحدة، وهي مفارقة وحيدة في تاريخ اليمن وربما في تاريخ الفتوحات الإسلامية برمتها، وفي وقت متأخرٍ تمكن الجراكسة المماليك بفضل امتلاكهم للأسلحة النارية أن يحكموا بعض الاجزاء في غرب اليمن بين عامي 923 هـ. و945 هـ. أما الأوروبيون فلم يكن اليمن بعيداً عن حساباتهم خلال الفترة الاستعمارية إذ بدأ الاسطول البرتغالي عملياته عام 1507 م. بالاستيلاء على جزيرة سقطرى، واستمر البرتغاليون بشن حملاتٍ عسكرية على اليمن حتى عام 1529م. باءت جميعُها بالفشل نتيجة المقاومة الشديدة، لكن حملةً عنيفة عام 1930 أجبرت حاكم عدن على توقيع اتفاقية يعترف فيها بالسيادة البرتغالية على عدن. ما لبث العثمانيون أن وجّهوا قوةً بحريةً كبيرةً عام 1538 م. نزلت عدن ثم سيطرت على صنعاء مفجرةً مئة عامٍ من المقاومة اليمنية بقيادة أئمة الزيدية، أشهرهم المطهر بن شرف الدين، إنتهت بانتصار حاسم لليمنيين عام 1635 م. مهد لحملة عثمانية ثانية بدأت عام 1849 م. وانتهت عام 1872م. بسيطرة عثمانية على اليمن تخللتها اضطرابات بلغت ذروتها مع وصول الإتحاديين الى قيادة السلطنة عام 1908م. ورفضِ اليمنيين لسياسة التتريك، وانتهت بجلاء العثمانيين عام 1919 م. عقب هزيمتهم في الحرب العالمية الأولى، لتُفتح صفحةٌ جديدةٌ من الاحتلال ولكن هذه المرة من بريطانيا، فبريطانيا التي احتلت عدن عام 1839م. إستغلت انسحاب العثمانيين للانقضاض على مناطق غرب اليمن الهامة عام 1921 م. رغم أن الحكم الإمامي في الشمال كان قد اتخذ موقفا محايدا خلال الحرب العالمية الاولى ولم يهاجم الانكليز في الجنوب، مما سبب حرباً إندلعت عام 1928م. إستخدم فيها الانكليز طائراتهم الحربية لقصف المدن وقمع المقاومة الشرسة وفرض معاهدةٍ على الامام.

---

[3]- قرآن كريم ، **سورة البروج**، الجزء 30، ص590

شهدت الجزيرة العربية عقب سقوط الدولة العثمانية تغيرات واسعة في خريطتها السياسية. تبلورت المملكة العربية السعودية بشكلها الحالي عام 1926م. وعلى حدودها الجنوبية الغربية كان اليمنُ يمنان، يمنٌ شماليٌ مستقلٌ تحت الحكم الإمامي حتى عام 1962 ويمنٌ جنوبيٌ تحت الإحتلال الإنكليزي حتى عام 1967م. مرت العلاقات بين العربية السعودية واليمن بالعديد من المراحل المفصلية التي أثرت سلباً وايجاباً، فالعلاقات بين اليمن والحجاز –الكيان الذي تُعتبر السعودية وريثته السياسية– من أقدم العلاقات الاقليمية في المنطقة العربية، لا يضاهيها أهميةً الا العلاقة مع بلاد الشام، إذ تمتد هذه العلاقة المذكورة في القرآن [4] الى أبعد وأعمق من مظاهر الجوار الجغرافي لتشمل أيضاً الروابط الثقافية والإنسانية التي نسجتها قرونٌ طويلةٌ من التفاعلِ الحضاري، وقد لعب ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي دوراً هاماً في زيادة الإتصال بين مكونات المنطقة، حيث جمعها برابط ديني وفكري يكاد يكون شكلاً من اشكال الوحدة الوطنية بمفاهيمنا المعاصرة، وفيما يلي عرض لأبرز المحطات التي طبعت تاريخ هذه العلاقة:

- **حرب عام 1934**

إستغلت المملكة العربية السعودية إنشغال إمام اليمن يحيى حميد الدين بحربه مع الأدارسة لتعلن في أواخر آذار من عام 1934 حربها على المملكة العربية اليمنية، تقدمت قواتها البرية حتى مشارف صعدة، فيما بلغت قواتها البحرية مدينة الحديدة الساحلية مستفيدة من تفوقها العسكري حينها حيث كانت تمتلك جيشاً مدرباً، معباً مذهبياً، ومزوداً بأسلحة انكليزية حديثة، مكنها من كسب الحرب وفرض نتائج خطيرة أهمها:

1. **تعديل كبير في حدود اليمن الطبيعية، حيث أصبحت عسير ونجران وجيران وبعض الموانئ والجزر الواقعة على البحر الأحمر، تابعةً للملكة السعودية .**
2. **بروز المملكة السعودية كأقوى قوة عسكرية وسياسية في الجزيرة العربية.**

[4] قرآن كريم، **سورة قريش**، الجزء 30، ص602.

3. **إبرام معاهدة الطائف لعام 1934، تم بموجبها انهاء حالة الحرب بين الطرفين، وتضمنت رغبة الطرفين في نشوء "علاقة ودٍ وسلام واخوة اسلامية وعربية دائمة"، اضافة الى تعديل الحدود الفاصلة بين البلدين[5] .**
4. **إثارة حالة من التذمر والاستياء العام لدى اليمنين عقب الهزيمة، ونشوء معارضة للامام على خلفية استسلامه وقبوله بالصلح وتخليه عن الاراضي اليمنية في الشمال، أدى ذلك لاحقاً الى إغتياله عام 1948 وتسليم زمام الإمامة إلى نجله أحمد الذي كان يُنظر اليه على انه بطل الحرب ولو كان القرار له لاستطاع حسم المعركة لصالح بلاده.**

لم يُسهم إنتهاء الحرب رسمياً وتوقيع معاهدة الطائف في تحسين العلاقة بين البلدين، ولم ينهِ حالة العداء والتوجس بشأن الحدود الشمالية، خصوصاً أن المعاهدة تنص في مادتها الثانية والعشرين على انتهاء مفاعيلها بمرور 20 سنة قمرية إن لم يتم تجديدها بموافقة الطرفين، إضافةً الى أن معاهدة الطائف لم تتضمن الحدود الشمالية الشرقية لليمن لأنها لم تكن حينها تقع تحت سيطرة الامام بل تحت الحكم الانكليزي.

- **ثورة سبتمبر 1962**

توجست المملكة العربية السعودية خطراً كبيراً، عقب قيام ثلةٍ من الضباط اليمنيين بثورة أيلول/سبتمبر 1962، وإعلان الحكم الجمهوري في اليمن الشمالي ووصول القوات المصرية لدعم الثورة، فعدا عن كون اليمن مصدرَ قلقٍ دائم للملكة، فإن التدخل المصري أثار قلقاً أكبر في الوجدان الجمعي للعائلة المالكة حيث أن الدولة السعودية الأولى[6]، التي أسسها محمد بن سعود عام 1744، قضت عليها القوات المصرية بقيادة إبراهيم باشا –ابن محمد علي باشا– عام 1818، أضف الى ذلك أن الأفكار الناصرية التحررية التقدمية التي كانت تجتاح الدول العربية شكلت عامل تهديدٍ للأسر الحاكمة في الخليج، القائمة على الحكم الوراثي الرجعي المؤيد للغرب، لذا بدأت العربية السعودية بإعداد العُدة للاجهاز على الثورة عبر الخطوات التالية:

---

[5]- أنظر **معاهدة 1934** في الملحقات- ملحق رقم (1)

[6] - أنظر خريطة الدول السعودية المتعاقبة في الملاحق.

- **دعم القبائل الموالية للملكيين بالمال والسلاح.**
- **إستئجار المئات من المرتزقة الأوروبيين وزجّهم في الحرب.**
- **إنشاء إذاعة للملكيين مناهضة للجمهوريين تبث من الداخل السعودي.**
- **دفع أموال للباكستان لقاء تزويد الملكيين بالأسلحة.**
- **التوافق مع شاه إيران على دعم قوات الإمام بالمال والعتاد.**

فيما كان الدور البريطاني يتلخص في نقل المؤن والعتاد والذخائر الى القوات الملكية عبر طائرات تابعةٍ لسلاح الجو الملكي الإنكليزي، والسماح لقوافل الإمداد القادمة من السعودية بالمرور عبر أراضي المحميات الإنكليزية في الجنوب والشرق اليمني.

لم تتوقف الحرب في اليمن إلا بعد نكسة عام 1967، حيث اضطرت مصر الى سحب قواتها لمواجهة العدوان "الاسرائيلي"، وكان لهزيمة مصر أبلغ الأثر على الحرب اليمنية، إذ إن انهاك القوات المصرية في حرب 1967 وحاجتها لترميم نفسها أسهم في إضعاف الموقف المصري وأدى في النهاية، إلى جانب عوامل أخرى، إلى القبول باتفاق. هكذا اتفق الطرفان، السعودي والمصري، على وقف الحرب والمصالحة بين المتحاربين، فاعترفت السعودية بالجمهورية العربية اليمنية عام 1970 وأوقفت الدعم عن الملكيين، مقابل مكاسب كبيرة داخل التركيبة الحكومية لحلفائها، وعفوٍ عام عن جميع من قاتل في قوات الملكيين باستثناء عائلة آل حميد الدين، إلا أن انتهاء الحرب وتمثيل العربية السعودية داخل النظام الحاكم في اليمن لم يكن نهاية المطاف، بل كان بدايةً لجولةٍ أخرى من التدخلات مختلفةِ الأهداف والتوجهات، حيث بدأت العربية السعودية بدعم اليمن الشمالي لمواجهة اليمن الجنوبي ذي النظام الماركسي، إضافةً إلى التدخل في الشؤون الداخلية لليمن الشمالي. وقد أظهرت وثيقة صادرة عن السفارة الامريكية في صنعاء مؤرخة في 18 حزيران/يونيو 2008، رقمها (08SANA1053) عن استغلال السعودية للقرب الجغرافي وللتاريخ المشترك، ولعلاقات المصاهرة بين قبائل البلدين من أجل السيطرة على السياسة المحلية اليمنية و كسب الولاءات، عبر دفعات مالية منتظمة لشيوخ القبائل[7].

- **الوحدة اليمنية عام 1990**

[7]- فرحات جمانة، المال مقابل الولاء، صحيفة الأخبار 2011/4/11.

تراكمت الظروف في العام 1990 مسهمةً في تحقيق الوحدة بين شطري اليمن الشمالي والجنوبي، ودمج الشخصيتين الدوليتين، "الجمهورية العربية اليمنية" و"جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية"، في دولةٍ واحدة. إستفاد اليمنيون في ذلك من التغيرات العالمية، حيث أدى انهيار الاتحاد السوفييتي وزوال خطر تأثير الجنوب الماركسي على الشمال المتعاون مع الولايات المتحدة، الى تبلور نظرةٍ لدى الإدارة الامريكية ترى في الوحدة اليمنية عامل استقرار في منطقة البحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، يؤمن إنسياب التدفقات النفطية العربية إلى الغرب، خصوصا أن الرئيس السابق علي عبد الله صالح كان قد بعث بإشارات الى الغرب، خلال زيارته الشهيرة الى الولايات المتحدة عام 1990، مفادها ان اليمن الموحد سيكون عامل استقرار في المنطقة.

شكل توقيع اتفاقية الوحدة عام 1989، ثم الاعلان عن قيام الوحدة في أيار/مايو 1990 مفاجأة للملكة العربية السعودية، وانتكاسةً لكل سياساتها تجاه محاولاتها السابقة المناهضة للوحدة اليمنية، لا سيما عقب اتفاقي الطرفين اليمنيين في القاهرة عام 1972 وفي الكويت عام 1979 اللذين واجهتما السعودية بحزم[8]، ومردُّ الجهد السعودي الدائم والحثيث لاحباط مساعي الوحدة بين شطري اليمن هو التالي:

- **الرغبة السعودية في أن تكون هي القوة الاقليمية الوحيدة المسيطرة على شبه الجزيرة العربية دون منازع.**
- **الرغبة في إبقاء اليمن ضعيفا منشطراً، بحيث يتاح العمل وفقا لسياسة الاحتواء المزدوج وبعث التناقضات بين الشطرين كلما استلزم الأمر ذلك.**
- **الرغبة في ابقاء ملف الحدود السعودية اليمنية بعيداً عن طاولة البحث، وهذا ما لا يمكن ضمانه لو تحول اليمن الى دولة موحدة قوية .**
- **التخوّف السعودي من سيطرة اليمن على شريط ساحلي طويل يتضمن الممرات الملاحية الدولية الاستراتيجية عند الزاوية الجنوبية الغربية للجزيرة العربية، بما يؤثر على موقع المملكة القيادي في المنطقة.**

[8] F. Gregory gauise .Saudi – **Yemeni Relation: Domestic Structure and Foreign Influence**. London. 1993 .P:161

- **حرب الخليج الثانية.**

أشهرٌ ثلاث لم تكن قد انقضت على اعلان الوحدة اليمنية حين اجتازت الدباباتُ العراقيةُ الحدودَ الكويتية. بالتزامن مع شَغلِ اليمن لمقعد المجموعة العربية غير الدائم في مجلس الأمن، وكان على الدبلوماسية اليمنية أن تختار بين الوقوف الى جانب الرئيس صدام حسين أو الدول الخليجية، فكان قرار القيادة اليمنية هو رفض قرار مجلس الأمن رقم 678 الصادر بتاريخ 29 تشرين الثاني/نوفمبر 1990، والذي يتضمن إذناً باستخدام القوة ضد العراق في حال عدم انسحابه من الكويت خلال المهلة المحددة. تأزمت على إثر هذا الموقف العلاقات الغربية اليمنية وبطبيعة الحال تأزمت أيضا العلاقات مع دول الخليج خصوصاً الكويت والسعودية، ما أدى الى نتائج كارثية على الاقتصاد اليمني أهمها:

- **تقليص الدعم الغربي لليمن خصوصا الدعم الأمريكي.**
- **إبعاد دول الخليج لـ 700 الف مغترب يمني وحرمانهم من حقوقهم وامتيازاتهم التي اكتسبوها.**
- **فقدان اليمن لأحد مصادر الدخل المتمثل في تحويلات المغتربين اليمنيين لاسرهم.**
- **وقف التبادلات التجارية مع العراق والكويت ووقف تكرير النفط العراقي في مصفاة عدن، اي خسارة ما يقرب من 140 مليون دولار .**

لم تتحسن العلاقات السعودية اليمنية عقب الحرب، بل ازدادت سوءاً، حيث شنت السعودية حملةً إعلامية ضخمة ضد اليمن، وسحبت سفيرها وطاقم سفارتها في صنعاء، بالتزامن مع ترحيل معظم الدبلوماسيين اليمنيين في الرياض.

- **حرب عام 1994 بين الشمال والجنوب.**

رسّخَ الموقف اليمني خلال اجتياح الكويت قناعة قائمة لدى القيادة السعودية بضرورة إعادة تقسيم اليمن، إلى حد أن أحد القادة الخليجيين توعد "بتقسيم اليمن، ليس إلى قطرين، وإنما تمزيقه الى عدة أقطار"[9]. وقد استغلت السعودية نشوء أزمة سياسية داخلية بين شركاء الوحدة لدعم توجهات الانفصال، وبرز الموقف السعودي بوضوح بإستقبال الملك السعودي لنائب رئيس مجلس الرئاسة آنذاك علي سالم البيض،

---

[9] - العمراني، علي أحمد، **اليمن و الخليج: ارث الماضي و تطلعات المستقبل** – مطابع وكالة الانباء اليمنية، صنعاء 2010/ص 79.

في إشارةٍ واضحة الى دعم المملكة لجناح البيض الإنفصالي مقابل جناح صالح الوحدوي، وهو ما تم ترجمته عمليا على أرض الواقع في الايام الاولى لاعلان انفصال الجنوب حيث قدمت السعودية أموالا للجنوبيين لشراء أسلحة حديثة، ليس باستطاعة موارد الجنوب تغطية كلفتها العالية، كما تحركت الدبلوماسية السعودية عبر سفيرها في واشنطن لاستصدار قرار مجلس الأمن رقم 921 الداعي الى وقف الحرب، وعبر مجلس التعاون الخليجي لاستصدار بيان يتضمن اعترافاً بالدولة المعلنة من جانب واحد في جنوب اليمن، أما الموقف العربي العام فقد كان رافضا للإنفصال باستثناء مصر، فيما كان الموقف الخليجي مؤيدا للانفصال باستثناء إمارة قطر.

- **حرب عام 2009 على صعدة.**

شكّل التدخل السعودي في محافظة صعدة في تشرين الثاني/نوفمبر 2009 منعطفا خطيرا في العلاقات بين البلدين، إذ انخرطت السعودية مجددا في الحرب بين الفرقاء اليمنيين، من بوابة الحدود الشمالية هذه المرة، حيث أتاحت للقوات النظامية اليمنية التابعة للواء علي محسن الأحمر أن تدخل الاراضي السعودية وتلتف على مواقع جماعة أنصار الله (الحوثيين) في منطقة جبل الدخان جنوب غرب المملكة، وهذا ما يؤكده طرفا الحرب فقد نشرت الخبر صحيفة 26 سبتمبر التابعة للجيش اليمني[10]، كما تناول الموضوع بيان صادر عن المكتب الاعلامي للسيد عبدالملك الحوثي[11]. تمكن الحوثيون من طرد القوات النظامية والسيطرة على جبل الدخان السعودي فشنت القوات السعودية حربا شاملة على محافظة صعدة استخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة الحديثة البرية والبحرية والجوية، حيث قام سلاح الجو الملكي السعودي بأكثر من 5000 غارة جوية على مديريات وقرى صعدة، مستهدفاً الطرقات والجسور والمزارع والمدارس والمشافي والمؤسسات الرسمية، كما أطلقت المدفعية السعودية ما يزيد عن 74000 قذيفة صاروخية، اضافةً الى مشاركة البحرية السعودية في حصار السواحل الغربية المطلة على البحر الأحمر، لكن التدخل السعودي ترتبت عليه نتائج عكسية منها:

[10] - موقع 26 سبتمبر نت- 2009/11/1 ساعة الدخول 15:20 GMT(http://www.26sep.net/news) .
[11] - بيان صادر عن مكتب السيد عبدالملك بدرالدين الحوثي، بتاريخ 4\11\2009.

- **عدم القضاء على أنصار الله (الحوثيين) بل إكسابهم مهارات قتالية عالية تجلت في معاركهم مع الجيش السعودي.**
- **رفع الروح المعنوية لدى اليمنيين، وإعادة الاعتبار للمواطن اليمني الفقير أمام جاره السعودي الثري.**
- **زيادة التعاطف الشعبي والالتفاف الجماهيري حول الحوثيين، وتحويلهم الى رقم صعب في المعادلة الداخلية اليمنية.**
- **فتح المجال أمام إيران لدعم الشعب اليمني سياسيا وإعلاميا، وصولا الى عرض وساطة بين الحكومة اليمنية والحوثيين، لكن يبدو أن الأمر لم يصل إلى حد التسليح أو الدعم العسكري المباشر كما يُزعم إذ لم تقدم الحكومة اليمنية أي اثبات جدي على تزويد ايران للحوثيين بالسلاح رغم رغبتها في ذلك، حتى أن أعضاء اللجنة السعودية الخاصة بشؤون اليمن يشككون في هذه الادعاءات بحسب ما كشفته وثائق السفارة الامريكية في صنعاء التي سربها موقع ويكيليكس[12].**

- **المبادرة الخليجية عام 2011**

بدأت الثورة في صنعاء وتعز، في منتصف كانون الثاني/يناير 2011 ثم امتدت لتشمل بقية مدن الشمال، وأخذت تنحو الى مزيد من التوسع والعنف، لكن السعودية نظرت اليها باعتبارها تنازعاً واختلافاً بين الحلفاء، الرئيس ومحازبوه من جهة، وأولاد الشيخ عبد الله الأحمر وعلي محسن الأحمر من جهة أخرى، واعتبرت أنه من الممكن التوصل إلى مصالحة تزيح صالح وتبقي على النظام القائم، لأن انتصار الثورة بشكل يؤدي الى اقامة دولة ذات تعددية سياسية تكفل الحريات العامة والديمقراطية، وحرية الرأي والتعبير، ويحقق المواطنة، يتعارض بشكل كامل مع سياسة المملكة في اليمن. طرحت المملكة ما سمي حينها بـ"المبادرة الخليجية"، التي تؤدي الى تنحية صالح والابقاء على التركيبة المكونة من: الصديق القديم للسعودية الجنرال علي محسن الأحمر وحزب التجمع اليمني للاصلاح الذي يتزعمه الشيخ السلفي المتشدد عبد المجيد الزنداني، وبعض القوى ذات التأثير المحدود، ويسجل للإثنين، علي محسن والزنداني، أنهما محسوبان على التيار الإسلامي، ومن دعاة اقامة الدولة الاسلامية في اليمن، وفي الوقت عينه معارضان بقوة لاقامة دولة مدنية ديمقراطية حديثة. تكون حصيلة المبادرة بالتالي هي إجراء إصلاحات شكلية

---

[12] - فرحات جمانة، **لا أدلة سعودية على دعم طهران للحوثيين**، صحيفة الأخبار، 2011/4/18

كإنتخابات توصل نائب الرئيس حينها عبد ربه منصور هادي إلى السلطة، وتحسينٍ طفيفٍ لمستوى المعيشة، وإصلاحات دستورية لنظام الحكم البرلماني، فيما يتم التغاضي عن مطالب الشباب اليمني الأساسية التي تتلخص في محاكمة الفساد والمفسدين والقتلة وإحداث تغييرات عميقة وجذرية سياسية واجتماعية واقتصادية واجتماعية، وصولا الى بناء دولة مدنية ديقراطية حديثة قائمة على مجتمع سليم متماسك.

جعلَ كلُّ ما سبق كثيراً من الكتّاب اليمنيين يستبدلون عبارة "العلاقات السعودية – اليمنية" بعبارة "التدخلات السعودية في اليمن" معددين عدة أنواع من "التدخل" التي تتوافق مع مبدأ التدخل المرفوض في الامم المتحدة وأبرزها التالي:

- **التدخل السعودي عبر التهديد باستخدام القوة العسكرية.**
- **التدخل عبر استخدام القوة العسكرية في حرب صعدة عام 2009، و في الحرب الأخيرة.**
- **التدخل الإقتصادي والمالي في الشؤون الداخلية اليمن.**
- **التدخل عبر المساعدات والمنح المشروطة.**
- **التدخل عبر سياسة الاغراق التجاري للنفط.**
- **التدخل عبر دفع الأموال لشراء القيادات السياسية والعسكرية والقبلية لكسب الولاء واتخاذ مواقف منحازة لتوجهات المملكة على حساب قضايا اليمن، عبر اللجنة الخاصة الشهيرة.**
- **التدخل عبر تصدير الايديولوجيات السياسية، الثقافية، والمذهبية، واستخدام وسائل الاعلام (قنوات، اذاعات، صحف) ومواقع التواصل الاجتماعي لاحداث تغييرات داخلية ودعم تيارات وقوى على حساب أخرى.**

نشددُ أخيراً على أن التاريخ لا يقرأ من أجل ذاته، أو لمجرد المتعة الذهنية، وإنما كأداة لفهم الحاضر وإنارة المستقبل، لذا كان لزاماً علينا هذه الجولة المقتضبة جداً في تاريخ اليمن القديم والمعاصر.

القسم الاول – المحددات الرئيسة للعلاقة بين السعودية واليمن

تتقارب الدول وتتعاون وربما تتحالف بدافع إستجلاب المنافع المشتركة أو درءِ التهديدات المشتركة أو لكلا السببين معاً، لكن في العلاقات السعودية اليمنية بقي التوتر هو القاعدة دون أي إعتبار للمشتركات، فالمملكة تبوأت منذ عقودٍ مركز زعامة الجزيرة العربية، لما تملكه من عوامل القوة، واعتبرت دائرة الجزيرة العربية من أهم دوائر سياستها الخارجية النشطة لأسباب بديهيةٍ عديدةٍ أهمها الجوار الجغرافي والترابط التاريخي والإجتماعي والديني لكنها أبقت نظرتها إلى اليمن على أنه تهديدٌ للمصالح السعودية رغم عدم وجود ميدان تنافسٍ فعلي بينهما، مما جعل العلاقات بين البلدين الجارين تمر بمراحل كثيرة تتراوح بين الشد والجذب دون أي رغبةٍ من الطرفين بالوصول بها إلى طريقٍ مسدود بل سعيٌ سعوديٌ دائمٌ لتأطير هذه العلاقة ضمن إستراتيجية المملكة القائمة على زعامة الجزيرة العربية والعالم الإسلامي ككل، وتطلعٌ يمني دائم للإفادة من العلاقة مع الجار الثري في مجال التنمية.

ثمة محفزات ودوافع داخلية عديدة جعلت من اليمن في مقدمة الاولويات السياسية والاستراتيجية للسعودية إنطلاقا من كونه يمثل عمقها الاقليمي ومجالها الحيوي، إضافة الى ما ذُكر أعلاه من الإرث التاريخي والثقافي، والعرق والجوار، ولاختزانه أكبر طاقة بشرية في الجزيرة العربية وإطلالته على مضيق باب المندب وبحر العرب، وقد تأثر المد والجزر في علاقات البلدين بعوامل داخلية وخارجية، لكن المكانة الخاصة لليمن لدى صناع القرار في الرياض لم تهتز بناءاً لمعطيات جمّة سيرد ذكرُ أبرزها فيما يلي من الدراسة.

بناءاً على ما تقدم نسعى في هذا القسم إلى تقديم صورة واضحةٍ عن أهم العوامل والمحددات المؤثرة على العلاقات السعودية اليمنية، والتزاماً بما فرضته منهجية البحث فقد تم توزيع العوامل الأربعة الرئيسة، رغم تشابكها، على مباحث أربعة ضمن فصلين يناقش الأول العوامل الجيوسياسية فيما يناقش الثاني العوامل الإقتصادية والديمغرافية، وبذلك يكون القسم الأول لدراسة الثوابت في العلاقة والإنطلاق إلى خصائص كلٍ منها وما يرتبط بها من متغيرات.

الفصل الأول- العوامل الجيوسياسية المؤثرة فى العلاقات السعودية اليمنية

المبحث الأول - العامل الجغرافي .

"الجغرافيا لا تجادل فهي ما هي عليه ببساطة .. الجغرافيا هي العامل الأكثر أهمية في السياسة الخارجية للدول، لأنها أكثر ديمومةً، يأتي الوزراء و يذهبون، وحتى الطغاة يموتون، لكن السلاسل الجبلية تظل راسخة في مكانها، ان جورج واشنطن الذي دافع عن ثلاث عشرة ولاية بجيش غير نظامي، قد خلفه فرانكلين الذي كانت تحت تصرفه موارد قارة بأسرها لكن المحيط الأطلسي استمر في كونه فاصلا أوروبا عن الولايات المتحدة، كما أن موانئ نهر سانت لورانس ما زالت تغلق بسبب الجليد في فصل الشتاء"[13]

Nicholas J. Spykman-1942

كانت الجغرافيا، خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، قبل ظهور العلوم السياسية كاختصاص أكاديمي، علما محترما تُدرس من خلاله السياسة والاقتصاد من حيث علاقتهما بـ"الخريطة". تتسم الخريطة، باعتبارها تمثيلا مكانيا للتقسيمات البشرية، بكونها ماديةً ما يجعلها محايدة أخلاقياً، لكنها بالغة الأهمية من أجل التوصل الى أي فهم للسياسة العالمية، حيث تشكل كاشفاً للنوايا البعيدة المدى لأي دولة، فموقع أي دولة على الخريطة هو أول ما يحددها بشكل أكثر وضوحا من الفلسفة التي تتبناها وتحكمها، اذ "تنقل في لمحة واحدة سلسلة كاملة من التعميمات" على حد تعبير هالفورد ماكيندر[14]، وتربط دراسة التاريخ والثقافة بالعوامل البيئية. وفي حين تعتبر دراسة أي خريطة تجربة ممتعة بحد ذاتها لأي باحث، فهي تجسد الواقعية بكل تفاصيلها، كما ذكرنا، لناحية تذكيرنا الدائم بعميق الاختلاف بين البيئات، وما يرتبه ذلك من انعدام في المساواة بين البشر يؤدي غالبا الى الصراع. وهنا ثمة رأيان حول هذه النقطة:

---

[13] - Nicholas J. Spykman: **America`s Strategy in World Politics: The United States & The Balance of Power** (New York: Harcourt) xv p:41.(Transaction Edition-2007)

[14] - W. H. Parker. Mackinder: **Geography as an Aid to Statecraft** (Oxford: Clarendon Press. 1988) p:93.

يميل الرأي الأول الى الاعتقاد بالدور المركزي للخريطة على طبيعة العلاقات الدولية ضمن قاعدة "الطبيعة تفرض والانسان ينفذ" لغودرن ايست[15]، وهو الإتجاه القائل بأن سلاسل الجبال اليمنية تستمر بلعب دورٍ حاسم في طبيعة التطور السياسي لمنطقة جنوب شبه الجزيرة العربية، لأن الجغرافيا تماثل القوة العسكرية والاقتصادية في تشكيل العائق الرئيسي أمام الأفعال التي تقوم بها الدول وفي الآن عينه تشكل المحرض الرئيس لغيرها من الأفعال، و"على الأساس المستقر نسبيا للجغرافيا ينشأ هرم القوة الوطنية"[16]. ويوافق على هذا الاتجاه أنصار المدرسة الواقعية كـ أرنولد توينبي وإدوارد غيبون وغيرهما.

أما الرأي الثاني فهو أكثر ايمانا بالفرد، ويميل الى الإعتقاد بأن دور الجغرافيا هو التنوير وليس التحديد، "فتبني الخريطة لا يعني رؤية العالم مدفوعا بلا رجعة من قبل التضاريس والانتماءات العرقية"[17]، أي أن العامل الجغرافي –كما التاريخي– يؤثر في الأحداث السياسية والعلاقات الدولية لكنه لا يحددها بشكل جازم، وهذا الاتجاه يمثله الفيلسوف الروسي–البريطاني "أشعيا برلين"، ويلاقي اصداءاً أكثر مع بروز العولمة وتطور الاتصالات والموصلات والمعدات التكنولوجية.

ما يزال العامل الجغرافي يشكل في الواقع، رغم تراجعه، مقدمةً لمسار الاحداث رغم كل التطور الهائل الذي يشهده العالم في المجال التكنولوجي، فالجغرافيا بحسب عالم جامعة جونز هوبكنز، جاكوب غريجل "قد نُسيت لكنها لم تُهزم،"[18] ونظرية إلغاء التكنولوجيا للجغرافيا ما زالت "تتضمن ما يكفي تماماً لأن يُطلق عليه اسم مغالطة بحسب كولن اس غراي (مستشار استراتيجي لدى حكومتي الولايات المتحدة والمملكة المتحدة)، وهذا ما أثبتته حربي الخليج الثانية والثالثة التي فرض فيها العامل الجغرافي إرادته على أحدث الوسائل التكنولوجية. وعليه، فان الرأيان أعلاه لا يختلفان في أصل تأثير العامل الجغرافي على العلاقات بين الدول بل يختلفان على حجم هذا التأثير.

إذاً، تُعتبر دراسة البنية المادية للدول من أقدم المداخل التي ركز عليها الباحثون في مجال العلاقات الدولية لدراسة سلوك الدول الخارجي، باعتبار ان دراسة العلاقات بين الدول –لا سيما المتجاورة– لا بد

---

[15] - W. Gordon. East: **The Geography Behind History** (New York: Norton. 1965-1967) p:120.

[16] - Hans J- Morgenthau**. Politics Among Nations, The Struggle for Power and Peace**. (McGraw-Hill- 1993) p.165.

[17] - Berlin. Isaiah **: Four Essay of Liberty** (Oxford: Oxford Union press. 1969).

[18] - Jackob J. Grygiel**, Great Powers & Geopolitical Chan**ge (Baltimore; John Hopkins University Press 2006) p;15.

أن تقع في إطار الجغرافيا السياسية، ولأن علاقات الجوار الجغرافي ليست خياراً متاحاً بقدر ما هي فرض حتميّ يستوجب التعامل معه ومع أبعاده المتنوعة، فإن هذا الفصل سيحاول أن يستعرض هذا العامل ويشرح أبعاده التي تنقسم إلى رئيسية تشمل الموقع والحدود والمساحة، وفرعية تشمل المناخ والتضاريس.

يتمثل العامل الجغرافي في العلاقات السعودية اليمنية في جانبين أساسيين، الأول ذو طابع جيواستراتيجي حيث يتحكم اليمن بمواقع استراتيجية هامة بالنسبة للسعودية، والثاني ذو طابع حدودي، حيث أن رسم الحدود بين هذين البلدين الجارين قد تم في زمن قريب خلال القرن المنصرم، أي بعد مئات من السنين من التواصل الجغرافي غير المنقطع على الجانبين وغيرهما، ولمّا كان هذا التحديد لم يتم على أسس موضوعية بل إستند على عنصر القوة فانه أدى الى توالد مشاكل مزمنة عديدة بين الطرفين ما تزال مستمرة حتى تاريخ كتابة هذه السطور.

1- الجانب الجيواستراتيجي:

قدّمت الجغرافيا لليمن ما يكفي لتترسخ على جباله حضارات عظيمة فريدة من نوعها. كان اليمن ولا يزال، عبر تاريخه القديم والحديث، محلَّ أطماع المستعمرين بفضل موقعه الجغرافي المميز الذي ينفرد به عن بقية دول الاقليم والعالم، حيث يتحكم بأحد أهم الممرات المائية في العالم أي باب المندب الذي أسهم إغلاقه (بالتعاون بين مصر وحكومتي اليمن العربي والديمقراطي) في أزمة النفط العالمية عام 1973 وأضفى أهميةً متزايدة على خليج عدن وعموم منطقة القرن الافريقي باعتبارها إحدى المناطق المتحكمة في مسار النفط الخليجي الى الأسواق الاوروبية والأمريكية بما يعنيه ذلك من تأثيرٍ بالغ الأهمية على الاقتصاد العالمي.

تأتي اليمن في المرتبة الثانية من حيث المساحة الجغرافية في نطاق الجزيرة العربية، فيما تحتل السعودية المرتبة الأولى في الجزيرة والثانية في العالم العربي، بعد تقسيم السودان، من حيث اتساع رقعتها الجغرافية وامتداد أقاليمها، مما يوفر لها عمقا استراتيجيا من حيث القدرة على الحركة وتعبئة الموارد وتوزيع المرافق وغيرها، وللسعودية أيضا بعد استراتيجي هام، فهي تطل من الشرق على الخليج الفارسي ومن الغرب على البحر الأحمر، وتقع على شواطئها ثروات نفطية وغازية هائلة، لكن المضيقين الهامين

الذين يشكلان مفتاحي الإقليم يقعان خارج السيطرة السعودية، حيث أن مضيق هرمز تسيطر عليه في الغالب جمهورية ايران الاسلامية، فيما تسيطر اليمن في الغالب على مضيق باب المندب.

تكاد تكون عبارة المملكة العربية السعودية مرادفةً لشبه الجزيرة العربية، تماماً كما تعد الهند مرادفاً لشبه القارة الهندية، فبمجرد النظر إلى خريطة شبه الجزيرة العربية تبرز أمامك السعودية على مساحاتٍ شاسعة، متوسطةً شبه الجزيرة مرتكزة على منطقة نجد بعاصمتها الرياض، هي منطقة قاحلة في وسط الجزيرة تمتد شمالا الى صحراء النفوذ الكبرى التي تفصلها عن العراق والأردن، ويحدها من الشرق والجنوب الشرقي الشريط الساحلي للخليج الفارسي الذي تحكمه امارات وراثية قوية، جيدة الحكم، ومكتفية مادياً بفضل صفقات حكومة التاج البريطاني بعد الحرب العالمية الثانية، التي أبرمتها مع مشايخها والتي اعطتهم بموجبها الاستقلال مقابل بقاء السيطرة على الثروات الباطنية. أما من الغرب فتحدها جبال الحجاز المرتفعة كما يدل اسمها (5000 قدم) وتطل على البحر الأحمر وتحتضن المدينتين المقدستين مكة والمدينة، أما جنوباً فتمتد صحراء الربع الخالى حتى التخوم الجنوبية عند زاوية الحدود السعودية العمانية اليمنية، لتبقى المنطقة الاكثر خطرا بنظر الحكم السعودي إلى جنوب غرب المملكة هي اليمن حيث لا موانع جغرافية تفصل شمال اليمن عن المحافظات السعودية الجنوبية، اليمنية الأصل.

2- الحدود.

بحسب غسان سلامة فإنه" نادرا ما يكون للنزاعات حول الأراضي قيمة في ذاتها، وإذا كانت أحيانا أساس المواجهة فانها في الغالب تعبر عن حقيقة العلاقات السياسية في تلك المنطقة"[19]، لكن ذلك قد لا يكون دقيقاً في ملف الحدود السعودية اليمنية بالنظر الى الاهتمام السعودي الفائق بتوسيع حدود المملكة بكل الطرق الممكنة منذ قيام دولتها الثالثة عام 1926، حيث أن الخلاف بين السعودية واليمن، على الحدودِ التي تبدو وكأنها شقت بسكينٍ صدأة، ذا طبيعة خاصةٍ متفجرة، لأنه لا يتعلق بالخطوط والعلامات الحدودية فحسب، بل يتصل بمطالب بالثروات الباطنية التي تشير كثيرٌ من الدراسات الى وجودها في المناطق الحدودية ما يجعل ملف الحدود من أهم محددات تطور العلاقة بين البلدين.

---

[19]- سلامة غسان ، أمن مراوغ و منطقة غير قابلة للتحديد ، حوار الأمن، مجلد رقم 25 رقم 1 مارس 1994.

تجدر الإشارة إلى أن لملف الحدود السعودية اليمنية ميزةً غير موجودة في غيره من ملفات الحدود بين الدول، فالسعوديون يؤمنون بأن أرضهم هي أرض الرسالة التي لا حدود لها، و هو ما يتفق عليه غلاةُ الوهابيين مع رجال السياسة والدبلوماسية في كثير من الأحيان، واليمنيون يؤمنون أيضا بعودة "اليمن الكبرى" اي عودة المناطق التي خسروها منذ القرن السابع عشر بفعل التوسع الوهابي، كما نلفت إلى أن البحث في مشكلة الحدود بين الدول العربية غيرُ ممكنٍ بمعزلٍ عن الفترة التي تراجع فيها الحضور العثماني أمام الحضور البريطاني في المنطقة العربية وما تخللته تلك الفترة من بيع تركيا لبعض ولاياتها العربية، إضافة الى الاتفاقات الاوروبية التي أفرزت تقاسم المنطقة وتفتيتها دون مراعاة لخصائصها وروابطها، فخلال التاريخ الطويل للجزيرة العربية لم يكن هناك حدود بالمعنى المتعارف عليه الآن، ولكن خلال الحقبة الاستعمارية وقيام الدولة الحديثة أصبح رسم الحدود بين الاقطار العربية واحدا من أبعاد العلاقة فيما بينها، أما قبل ذلك فالمبدأ القانوني لسيادة الدول (الذي نتج عن مؤتمر وستفاليا لعام 1648) كان محصوراً بالدول الاوروبية لفترة طويلة ولم يتخذ شكلَ نظامٍ رسميٍ عالميٍ الا في أعقاب الحرب العالمية الأولى[20].

ينقسم ملف الحدود بين البلدين الى قسمين، فرضهما الاحتلال البريطاني لجنوب اليمن، فبات هناك ملف حدودي مع الجمهورية العربية اليمنية في الشمال، وآخر مع سلطنات ومحميات الجنوب التي صارت لاحقاً تعرف باسم جمهورية اليمن الديمقراطية أي اليمن الجنوبي.

I. الحدود بين المملكة السعودية واليمن الشمالي (سابقا).

أدت هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى وانسحابها من جنوب غرب شبه الجزيرة العربية الى نشوء فراغ سياسي حاول اليمن إستغلاله لاستعادة أراضيه المقتطعة بحسب مفهوم اليمنيين لخريطة "اليمن الكبرى"، بيدَ أن انتصار السعوديين على الهاشميين في حربهم التوسعية بإتجاه الحجاز، أتاح لهم التفرغ للتخوم الجنوبية الغربية وبدأ نزاع حدودي ما يزال قائماً. تزامن ذلك مع نقض بريطانيا لالتزاماتها التعاهدية مع إمارات تلك المنطقة، لانعدام الحاجة إليها بعد زوال النفوذ العثماني، مما دفع بعض امراء المنطقة لتوقيع اتفاقيات مع الرياض تعترف بموجبها بسلطة السعوديين على عسير مقابل بقائهم في اماراتهم.

[20] - ظاهر حسين، **تطور العلاقات الدولية من وستفاليا حتى فرساي**، دار المواسم بيروت 1999، ط1، ص119.

فعقدت اتفاقية بين الرياض وإمارة صبيا 1920، ومعاهدة مكة 1926 بينها وبين الادارسة تعطي الرياض إدارة الشؤون العسكرية والخارجية فيما تبقي الداخلية للادارسة، لكن السعوديون ما لبثوا ان تنصلوا من المعاهدة وضموا الإمارة رسميا الى مملكتهم عام 1930.

برز دورٌ لإيطاليا حيث كانت ترتبط آنذاك باتفاقات مع اليمن، وتطمح في موضع قدم لها على جزر فرسان الاستراتيجية في حوض البحر الاحمر الجنوبي، فقدمت اقتراحا يقضي بتقسيم امارة الادارسة بين الرياض وصنعاء، ثم اقتراحاً آخر يقضي بابقاء إمارة صبيا كدويلة حاجز بين اليمن والسعودية (Buffer Zone) ، لكن هذين الاقتراحين لم يلقيا قبول بريطانيا التي نصحت الطرفين علنا باللجوء الى الوسائل السلمية لحل النزاعات، لكنها أيدت امتداد السيطرة السعودية على جزر فرسان، وأبقت تأييدها سريا إنسجاما مع مفاوضات روما 1927 بينها وبين ايطاليا، التي احتوت التنافس بينهما في تلك المنطقة من العالم.

بدأ التفاوض المباشر عام 1932، وكان الموقف السعودي مصراً على ضرورة رسم حدود دولية سياسية تعين المجال السيادي بين البلدين على الطريقة الغربية، مع "بقاء كل جانب فيما تحت يده من البلاد"[21]، مستندا الى الموقف البريطاني الداعم دوليا لتثبيت هذه الحدود، لكن اليمنيين رفضوا الى حين استعادتهم نجران ذات الموقع الاستراتيجي عام 1933. حينها وافقوا على المقترح السعودي الذي تراجعت عنه الرياض وقدمت بدلاً عنه اقتراحا بانشاء منطقة محايدة تضم نجران كلها، ثم اقتراحا آخرا يقضي باقتسام منطقة نجران على مبدأ "المساواة والتكافؤ"، لكن المقترحين قوبلا بالرفض اليمني الذي عدهما تنازلاً عن حقوق الشعب اليمني. وصلت المفاوضات الى طريقٍ مسدود وأعلنت السعودية في نيسان/أبريل 1934 حرباً على اليمن حققت فيها مكاسب عسكرية هامة وصولاً الى مدينة الحديدة، مما أجبر الحكومة اليمنية على القبول باتفاقية الطائف 1934 التي تتضمن في مادتها الرابعة رسم خط حدودي يمنح السعودية اراض واسعة منها نجران، ووصفاً لتوزيع القرى والاودية على جانبي الحدود وتثبيتاً لنقاط حدودية على الارض[22]، وهكذا وضعت الحرب نهاية للفصل الاول من الملف الحدودي الشائك بين السعودية واليمن،

---

[21] - الريس عصام الدين، **عسير في العلاقات السعودية اليمنية**، بيروت، دار الزهراء.1989 ص182

[22] - انظر الملاحق - **إتفاقية الطائف 1934**. ملحق رقم (1)

لكنها فتحت فصولا أخرى، حيث تركت الإتفاقية المنطقة الممتدة من جبل ثار حتى جبل الريان دون تحديد، وظل الخلاف حول هذه المنطقة خامداً حتى التسعينات حين أعطت صنعاءُ امتيازاتٍ نفطية لعدة شركات نفطية أجنبية، مما أثار احتجاج السعودية التي راسلت الشركات الغربية مدعيةً ان نطاق عملها هو أراضٍ سعودية، وأفرزَ إقتصار الاتفاقية على الجانب الشمالي من اليمن وعدم شمولها للحدود بين السعودية وسلطنات الجنوب اليمني مشاكلَ حدودية أخرى قبيل وبعد استقلال الجنوب، كما أن المادة الثانية والعشرين من الاتفاقية قد نصت على أن مدتها هي 20 سنة قمرية قابلة للتجديد في حال موافقة الطرفين، وقد تم تمديد العمل بها عام 1954، لكن السعودية كانت تطمح الى أكثر من مجرد التمديد بل طلبت مراراً الغاء المادة الثانية والعشرين وبالتالي تحويل خط الطائف الى خط حدودي دائم، لكن هذا المطلب كان يجابه بالرفض اليمني دائما نظراً لما تثيره المسألة من حساسية كبيرة لدى الشعب اليمني. هكذا ظل الملف الحدودي شائكا ومحدِّداً رئيساً للعلاقات السعودية اليمنية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تعرض رئيس الوزراء اليمني المحسوب على السعودية الأرياني للإغتيال بعد ثلاثة أيام فقط على تصريحه عام 1973 بأن خط 1934 هو خط نهائي وان الحدود بين البلدين متأصلة بصفة نهائية ودائمة، محاولاً إنهاء الطابع المؤقت والمشروط لمعاهدة 1934.

أرخت حرب الخليج الثانية عام 1990 بظلالها أيضاً على هذا الملف إذ زاد اهتمام دول المنطقة بتسوية قضايا حدودها العالقة، وعلى رأسها الحدود السعودية اليمنية، وقد أعطت الوحدة اليمنية زخماً للتسوية التي بدأت تظهر ملامحها في مفاوضات جنيف عام 1993 التي اتسمت بالايجابية وأفضت لاحقاً الى توقيع مذكرة تفاهم في شباط/فبراير 1995 شكلت مكسباً كبيراً للسعودية بموافقة اليمن على اعتبار خط الطائف دائم ونهائي، حيث استطاعت المملكة السعودية إبتزاز القيادة اليمنية بملفي العمالة اليمنية والوحدة لتثبيت الحدود. أما بالنسبة لليمن فكان حل النزاع يكتسب أهمية قصوى، ليس في سياسته الخارجية فحسب بل في سياسته الداخلية من حيث محاولة السعودية بوضوح استخدام تأثيرها على بعض القوى اليمنية للضغط على الحكومة وزعزعة استقرار الوضع الداخلي لتصل الى نتائج ملائمة لها خلال مفاوضات الحدود[23]"، وذلك خلال مناسبات عديدة، منها إثارة القلاقل بين السكان عام 1997 لعرقلة

[23] - كوتسينوفسكي توماس وآخرين، **اليمن المعاصر**، بيروت، دار الفرات 2008 ط1 ص84

الانتخابات النيابية، وافتعال حودث عنف حدودية، وتدبير خطف السياح الاجانب، وتحريض اريتريا على اليمن لاشعال النزاع حول جزيرة حنيش الكبرى[24]، وكله من اجل تحقيق تنازلات يمنية في ملف الحدود.

أغلقت السعودية الفصل الثاني من ملفها الحدودي مع اليمن دون حلٍ لكافة القضايا الحدودية خصوصا في الحدود الشرقية والبحرية، التي بقيت موضع تفاوض. لكن مذكرة التفاهم المذكورة أعلاه وما يشابهها من مذكرات وبيانات واتفاقات مع الجانب السعودي، "لا تكتسب لدى الشعب اليمني صفة الشرعية والقانونية الا بموافقة المؤسسات المنتخبة انتخاباً حراً ديقراطياً والمعبرة عن ارادة الشعب، ولأن مثل هذه المؤسسات الدستورية غير موجودة بعد، فان قضية نجران وعسير وجيزان تبقى مشكلة حدود بين اليمن والسعودية تنتظر الحل العادل، بما يضمن حسن الجوار والاحترام المتبادل والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لكلا البلدين"[25].

II. الحدود بين المملكة السعودية واليمن الجنوبي (سابقاً).

برز هذا النزاع الى العلن في أوائل الثلاثينات حين كان اليمن الجنوبي خاضعا للنفوذ الانكليزي، لكنه ما لبث أن خمد لفترة طويلة دون نقاش إلى حين طُرح على طاولة المفاوضات في أواسط التسعينات، وقد شكلت المطامع النفطية والسباق المحموم للتنقيب عن النفط في انحاءَ واسعةٍ من شبه الجزيرة العربية، محركاً أساسيا للنزاع في مطلع الثلاثينات، حين بدأت شركتي Casoc وIPC بارسال فرق مسح وتنقيب إلى منطقة التخوم. وتفاعل النزاع عام 1992 حين أرسلت الرياض منشورا الى الشركات النفطية الاجنبية العاملة في اليمن تُخطرها فيه بأنها تنتهك الاراضي السعودية، ورافق ذلك المنشور قيام القوات السعودية بمناورات عسكرية في المنطقة الحدودية إحتج عليها اليمن لتناقضها مع معاهدة عام 1934، لكن الحوادث الحدودية تتالت بعد ذلك.

عملت سلطات عدن على انشاء شبكة من الطرق والمفارز الأمنية ومهابط الطائرات في منطقة التخوم الشمالية لحضرموت بناءاً على توصية من اللجنة الفرعية للشرق الاوسط التابعة للجنة الدفاع الإمبريالي البريطانية عام 1935، مما استفز السعوديين الذين قدموا اقتراحاً لتسوية الحدود عُرف باسم مُعده "فؤاد

---

[24] - القدس العربي، لندن، 3 يونيو 1997.

[25] - الشهاري محمد علي، **المطامع السعودية التوسعية في اليمن**، بيروت، دار ابن خلدون ط1، 1979 ص 101

حمزة" الذي اعتمد على مفهوم "الديرة القبلية" ومواقع سلسلة من الآبار يبلغ عددها 161 بئرا وتنتفع منها القبائل السعودية، لكن سلطات عدن أثبتت أن قبائل تابعة للسلطان القعيطي والسلطان الكثيري والسلطان المهري تتشارك في هذه الآبار، وأن القبائل الحضرمية (العوامر و المناهل) كانت تصل في تجوالها الى شمال خط عرض 18، وهو ما اعتبره السعوديون خلطا بين مفهوم الديرة القبلية الذي يعتمده الجانب السعودي وبين مفهوم التجوال القبلي الذي تعتمده سلطات عدن، وأصر جون فيلبي[26] على ان الشريط البري الذي يوازي الحوافي الجنوبية للكثبان الرملية (من وادي مقشن في ظفار شرقا حتى الريان شرق نجران غربا) هو الحد الجنوبي للسلطة السعودية، مستنداً في ذلك الى جولة قام بها الى قبائل التخوم استطاع خلالها استمالة شيوخ القبائل وأبرزهم شيخ شبوة، فقد كانت الرياض هي اللاعب الأقدر على ادارة السياسة القبلية بنجاح يجعل السكان المحليين، الذين يعانون تردي أوضاعه المعيشية، يتطلعون في كثير من الاحيان الى الانضواء تحت السيادة السعودية التي تغدق عليهم الرشاوى... وقد بدأ فيلبي بممارسة قدر من النفوذ في بعض تلك المناطق، واعتبرت الرياض أنها تمارس سيادتها فعلا على قبائل حضرموت بعدة أوجه، مثل دفعها للزكاة وتلبيتها لنداء الجهاد. لكن الخلاف بقي متركزا على ثلاث مناطق:

1) **الاولى تقع الى الجنوب الشرقي من نجران وهي تضم العبر.**
2) **الثانية هي الحزام البري الذي يفصل حضرموت عن كثبان الربع الخالي ويمتد بين خطي طول 48 شرقا و 53 شرقا.**
3) **الثالثة هي منطقة المهرة الواقعة في أقصى شرق المحمية.**

<u>خطوط الحدود</u>:

1) **الخط البنفسجي (1913-1934) يعود لاتفاق بريطاني تركي يحدد منطقتي نفوذ كل منهما في الجزء الجنوبي من شبه الجزيرة العربية، ويبدأ هذا الخط من الطرف الجنوبي للخط الازرق ثم يتجه باستقامة الى الجنوب الغربي باتجاه اليمن، وبناءا على هذا الخط يمتد النفوذ البريطاني شمالا حتى خط عرض 20 شمالا. استندت اليه سلطات عدن (والبريطانيون) خلال مفاوضاتها مع الجانب السعودي.**

[26] - هاري سانت جون بريدجر **فيلبي** المعروف بأسم جون فيلبي أو الحاج عبدالله فيلبي (1885-1960)، مستعرب وضابط إستخبارات بمكتب المستعمرات البريطاني.

2) الخط الأحمر (1935)، المعروف باسم خط فؤاد حمزة، هو الاقتراح السعودي الوحيد الذي أسلفنا ذكره الذي قدمته الرياض رسميا لرسم حدودها الجنوبية، يمتد من خط عرض 17 شمالا في المنطقة الواقعة بين خطي طول 48 و 52 شرقا حتى يلتقي مع الخط البنفسجي الذي ينحدر باتجاه جنوبي غربي، ويعطي هذا الخط للسعودية شريطا واسعا جنوب الكثبان الرملية يصل عرضه الى مئة وستين ميلا تقريبا ويضيق بالتدريج مع انحدار الخط البنفسجي بالاتجاه الجنوبي الغربي. ظل هذا النزاع خامداً، كما ذكرنا، حتى انسحاب بريطانيا من جنوب شبه الجزيرة العربية بسبب علاقة العائلة السعودية المالكة الوطيدة بالقوات الانكليزية. غلبت الصبغة الدبلوماسية على هذا النزاع لأكثر من 30 عاما، بيد أن نشوء دولة اليمن الجنوبي عام 1968 أضاف بعداً أيديولوجياً الى هذا النزاع و نقله الى مستوىً جديد من التوتر عكس حقيقة العلاقة المتأزمة التي نشأت بين الرياض وعدن، حيث اشتعلت اشتباكاتٌ حدوديةٌ بعد فترة وجيزة في منطقة الوديعة الواقعة شمال الخط البنفسجي، في تشرين الثاني/نوفمبر 1969 بعد أن استطاعت الرياض استقطاب قبيلتي الصيعر والكرب وإختارت القبيلتان الرعوية السعودية، وأدت العلاقة المتأزمة بين البلدين إلى عدم استئناف المفاوضات حتى اعلان الوحدة عام 1990.

شكلت الوحدة وتولي صنعاء، التي تربطها علاقة جيدة بالرياض، زمام الحكم في اليمن الموحد نافذةً جديدةً لاستئناف المفاوضات، خصوصاً ان اليمن حينها كان يرزح تحت وطأة تداعيات الحرب الانفصالية من اوضاع سياسية واقتصادية، ومشكلات تنموية حادة استفادت منها الرياض لإقفال ملفها الحدودي، فوقّعت الرياض وصنعاء في شباط/فبراير 1995 مذكرة تفاهم كرست خط 1934 الحدودي وشكلت ست لجان لحل جميع القضايا الحدودية العالقة حيث ظلت التخوم البرية الطويلة الممتدة من النقطة التي وقف عندها خط 1934 حتى نقطة التقاء الحدود السعودية اليمنية العمانية عالقة، الا أن اللجان واجهت صعوبات وعقبات كثيرة دفعت الجانبان الى رفع مستوى التفاوض، وشكلت زيارة الامير سلطان بن عبد العزيز عام 1997 الى صنعاء، فرصة لتأكيد "التعجيل بحل قضية الحدود عبر المفاوضات الثنائية على أعلى المستويات"، لكن ذلك لم يحل دون استمار التباينات والخلافات خصوصاً أنّ الجانب السعودي استمرَ في استحداث منشآت عسكرية على الحدود خلافاً

للمادة الخامسة من مذكرة التفاهم، وشكلت المطالبات السعودية في منطقة المهرة سبباً لتوسع الخلاف، حيث لوح نائب الرئيس اليمني باللجوء الى التحكيم في حال رفض الرياض للتصور النهائي لترسيم الحدود الذي قدمه الرئيس اليمني للامير سلطان بن عبد العزيز، كما اقترح الرئيس اليمني نفسه تأجيل المفاوضات الى أجل غير محدد لعدم توفر الرغبة والقناعة السعودية بها.

كانت الرياض ترفض دائما التحكيم، بل تفضل مبدأ الصفقات والتسويات على غرار تلك التي أبرمتها مع جيرانها خلال الاعوام الثلاثين الماضية (الاردن وقطر 1965، عمان 1971، ابو ظبي 1974) لأنها تحتفظ بموقع اللاعب الأقوى في الجزيرة وهو الذي يعطيها دوما أفضلية في المفاوضات.
وبالاعتماد على سياستها القبلية الناجحة فإن عامل الوقت يلعب الى جانبها، حيث أحدثت تغيرات اجتماعية وسياسية فرضت واقعاً جديداً، منها استقطاب قبائل كانت تابعة لعدن عام 1949 لتستقر داخل الحدود السعودية، كقبيلتي الصيعر والكرب اللتين استقرتا في الوديعة وشرورة السعوديتين، كما منحت السعودية جنسيتها لكثيرٍ من أفراد قبيلة المهرة في أقصى شرق الحدود، ولمّحت السعودية الى إمكانية استيعاب اليمن اقتصاديا وسياسيا ضمن المنظومة الخليجية واعادة منح العمالة اليمنية وضعاً متميزا مقابل سلّة من المطالب السعودية على رأسها تسوية الجزء المتبقي من الحدود والتنازل اليمني العلني والكلّي عن أي مطالب في الاراضي اليمنية التي ضمتها السعودية عام 1934.

يضاف الى ما سبق رغبة السعودية في إنشاء منفذ بحري لها على بحر العرب عبر ضم محافظة حضرموت الى سيادتها، ورغبتها في استمرار التهريب باتجاه واحد جنوباً لما في ذلك من إفادة لحلفائها اليمنيين إقتصاديا وسياسيا ولمؤسساتها التجارية الحدودية.

3- المساحة.

تضيف كثيرٌ من الدراسات بند المساحة الى البندين الآنفين في العامل الجغرافي، ولذلك فقد أفردنا لبند المساحةِ حيزا خاصة في نهاية هذا المحدد لعلمنا أن لمساحة السعودية واليمن دورا رئيسا في العلاقات بين البلدين، حيث تحتل العربية السعودية المرتبة الأولى في المساحة في نطاق الجزيرة العربية بمساحة.2240000 كلم تليها اليمن بمساحة 527927 كلم ، أما عربياً فالسعودية هي الثانية واليمن هي التاسعة، أي أن مساحة اليمن تعادل مساحة فرنسا تقريبا، وضعف مساحة بريطانيا. أما محافظاتها

الثلاث التي ما تزال تحت السيطرة السعودية أي عسير ونجران وجيزان فتبلغ مساحتها حوالي 448 كيلومترا مربعا أي حوالى خمس وأربعين ضعفا من مساحة لبنان، لكن ذلك لم يحد من الأطماع السعودية في بعض أراضي اليمن، غير تلك التي خضعت لسيطرتها عام 1934 أو التي سقطت بيدها في التسعينات بل في أراضٍ أخرى أكثر إتساعاً لاسيما محافظتي حضرموت والمهرة الإستراتيجيتين وبعض جزر البحر الأحمر، فالعائلة المالكة في السعودية تعول كثيراً على الحجم الجغرافي للملكة لما يتيحه من لعب دور الشقيقة الكبرى والدولة القائد في الجزيرة ككل، كما قد يشكل حلولاً لمطامع بعض الأمراء السعوديين الذين يملكون رؤىَ تقسيمية.

بناءاً على ما سبق نستنتج أن العلاقات الاستراتيجية التي تربط السعودية باليمن تتنبع أساساً من الأوضاع الجغرافية وتعطي كلا الطرفين قدرة على التهديد والتحكم بمصالح حيوية للطرف الاخر، وأن الحدود بين السعودية واليمن غير مستقرة وتتحكم بها أوضاع تاريخية مشوَّهة، علماً أن التوصل الى معاهدات بين الجانبين على غرار معاهدة الطائف 1934 بعيد المنال وفي حال تحقيقه لن يكون موضع رضا لكلا الطرفين خصوصا الطرف الاضعف الذي سيسعى لنقضها حين تتوافر لديه القوة الموضوعية الكافية لذلك، وخير مثال على ذلك ما أفضت اليه الوساطة السورية التي بدأها عبدالحليم خدام وفاروق الشرع عام 1995 لنزع فتيل الحرب وانتهت بالتوقيع على اتفاقية جدة عام 2000 لكنها لم تلق قبولاَ شعبياً وما تزال غير مقبولةٍ من الشعب اليمني.

المبحث الثاني ـالعامل السياسي .

الدولة في اصطلاح النظرية السياسية "هي مجموعٌ كبيرٌ من الافراد، يقطن بصفة دائمة اقليماً معيناً، ويتمتع بالشخصية المعنوية، بنظام حكومي، وباستقلال سياسي"[27]، لكن المملكة التي أسسها ابن سعود عام 1926 إدّعت ملكيتها لكل جزيرة العرب بإعتبارها وصيةً على الأراضي الإسلامية، ودأبت على التدخل فيها انطلاقاً من هذا الاعتقاد الذي جعل اليمن على رأس قائمة الدول العربية التي تسعى السعودية للهيمنة عليها لعدة اسباب سيأتي شرحها لاحقاً، وربما يكون من التكرار القول بأن الطموح السياسي لابن سعود في بسط نفوذه على عموم أراضي شبه الجزيرة العربية في بدايات القرن الماضي قد صنع للسعودية

[27] - السلفي، أبو فهر. **الدولة المدنية، مفاهيم وأحكام** – دار علوم النوادر، القاهرة2011 - ط1 ص22

جزءاً من مكانتها على المستوى الاقليمي، لكنها ارتبطت على الدوام بعلاقات جد متوترة مع دول الجوار الخليجي يرقى الى نموذج من الحرب الباردة المفتوحة، وذلك بسبب نظرة السعودية الى المثلث الجار للخليج، اليمن والعراق وإيران، على انه تهديدٌ جدّي دائمٌ لامنها، تخشى امتداد نفوذ أحد أضلعه على مجمل منطقة الخليج الفارسي وفي الآن عينه ترى في دوله عبئاً استراتيجياً وقلقاً وجودياً مستمراً، وحيث أن اليمن هو الدولة الاكثر قرباً بين هذه الدول الثلاث على الصعيد الإجتماعي والتاريخي والديني إلى جانب العديد من الروابط والسمات المشتركة، التي تكاد لا تتوفر في غيرها من شعوب العالم، فإنه من المفترض أن يسهم ذلك في ترسيخ الوفاق السياسي والتكامل الاقتصادي في الجزيرة العربية بشكل عام[28]. فالدولتان وبحكم القرب الجغرافي ترتبطان فيما بينها بروابط تاريخية وسكانية وإنسانية واسعة ومتميزة، كما يفترض أن تنشأ بينهما شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمستمرة تتجاوز الحجم المألوف من العلاقات والارتباطات بين الدول غير المتجاورة. إرتدت هذه العوامل، للاسف، عكسياً على العلاقة بين البلدين الجارين حيث ظلت طبيعة العلاقات السعودية اليمنية رهناً بأبعاد محلية واقليمية ودولية، موضوعية، تشكل في مجملها البيئة التي تنشأ فيها هذه العلاقات وتتفاعل معها وتتطور. وإذا جاز لنا أن نتصور أن تفاعلات العلاقات بين الرياض وصنعاء استوجبتها حالة المواجهة مع الشيوعية ولاحقاً مع الناصرية، فإن علينا أن ندرك أيضاً أن هذه العلاقات محكومةٌ أيضا بأبعادٍ وتوازنات من نوعٍ آخر تبدأ بالعداء التاريخي ولا تنتهي بالحرب القائمة بين السعودية ومحور الممانعة في المنطقة. وإذا كان ثمة ثنائيات عدة شهيرة في العلاقات العربية العربية خصوصا بين الدول المتجاورة، كثنائية سوريا ولبنان، وثنائية مصر والسودان، فان ثنائية السعودية واليمن أقل شهرةً لكنها تتخذ طابعاً مميزاً باعتبارها علاقة شديدة الحساسية وبالغة التعقيد، تأرجحت ومرت بمنعطفات كثيرة صعبة، وبمحطات سلبية جداً رافقت الأحداث المفصلية في كلا البلدين خلال الحكمين الملكي والجمهوري، وقد اتسمت العلاقات السعودية اليمنية بصورة خاصة، والعلاقات الخليجية اليمنية بشكل عام، بكثير من التعقيد لما لها من تأثير على استقرار منطقة شبه الجزيرة العربية، ولما يشوب هذه الدول من اختلافات عميقة، مذهبياً وأيديولوجياً وإجتماعياً، كما يعود إحتفاظ العلاقة السعودية اليمنية بطابعٍ خاص يميزها عن العلاقة مع باقي دول مجلس التعاون الخليجي. الى إرثٍ كلاسيكي لانقسامٍ بقي شديد العمق عبر هوة ممتدة لمئات

---

[28] - سعيد عبد المنعم، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987،

السنين يصعب جسرها، وبالتالي فهو أحد العناصر الحاسمة في السياسة المضطربة التي تحكم علاقات البلدين، خصوصاً ان هذا الميراث الكبير من تراكم الحساسيات ما زال يرمي بظلاله عليها.

الاهتمام السعودي باليمن ثابتة سياسية لا شك فيها، نظراً لكثافة اليمن السكانية، ونظامه السياسي من جهة، ولأهميته الدولية من جهةٍ أخرى لناحية موقعه الجغرافي المميز المطل على البحر الأحمر وإحتضانه ميناء عدن المشرف على المحيط الهندي. تنظر السعودية الى الأحداث في اليمن على أنها تؤثر تأثيراً مهماً على أمنها، لذلك وضعت نصب عينيها هدفين رئيسيين هما، منع قيام أي نوع من الوحدة اليمنية، لما في ذلك من تهديد للهيمنة السعودية على الجزيرة العربية، ومنع قيام القوى الخارجية من تكوين أي قواعد للنفوذ في اليمن، استباقاً لامتداد هذا النفوذ الى داخل الجزيرة ككل[29].

وقّعت المملكة السعودية والمملكة اليمنية –الى جانب المملكة العراقية– ميثاق "التحالف" كتعبير عن الجدية في تطوير علاقاتهم التي بلغت ذروتها عام 1948 بمساندة الملك عبدالعزيز لولي العهد اليمني أحمد حميد الدين عقب مقتل والده في محاولة الانقلاب الفاشلة، وكانت الزيارة االتاريخية لعبدالعزيز الى صنعاء عام 1956 هي الأولى والوحيدة لملك سعودي، كما قام الامام أحمد بزيارةٍ تاريخيةٍ مماثلة الى جدة بعد توليه الحكم.

بدا أن الحالة المثالية لنظام الحكم في اليمن من وجهة نظر الرياض، هي أن يكون نظاماً ملكياً ككل أنظمة الجزيرة، ولذلك سعت من خلال أعوانها لاسقاط النظام الجمهوري، دون جدوى، لكنها نجحت في المقابل في إيصال عملائها الى مواقع القرار في النظام الجديد الذي بقيت التركيبة القبلية مسيطرةً عليه جزئياً كما ترغب المملكة[30]، كما سعت للحفاظ على سيطرتها بمنع أي تدخل دولي أو اقليمي، وهنا أيضاً نجحت وفشلت في آن، نجحت في إبعاد المصريين عن شمال اليمن، ونجحت في جعل العلاقة بين اليمن الشمالي والولايات المتحدة تمر عبر قنواتها حصراً، لكنها فشلت في إبعاد السوفييت عن جنوب اليمن، علماً أنها لم تتدخل في شؤون اليمن الجنوبي قبل استقلاله، فالإحترام السعودي للنفوذ البريطاني الذي ضمن استقلال الكويت وعمان والامارات، انسحب أيضاً على محميات عدن، حتى أن المملكة أعلنت على

---

[29]- مرجع سابق **(Yemeni Relation : Domestic Structure and Foreign Influence** ص4.

[30]- مرجع سابق **(Yemeni Relation : Domestic Structure and Foreign Influence)** ص19**.**

لسان ولي العهد فيصل رغبتها في بقاء الإحتلال البريطاني لعدن ومحمياتها، وحاول فيصل إقناع رئيس الوزراء البريطاني هارولد ويلسون عام 1967 بالعدول عن الانسحاب، لأن البديل سيكون التأثير الشيوعي والحركات "الراديكالية"، لكن القرار البريطاني لم يأخذ بعين الإعتبار توصيات العرش السعودي.

لا تتخذ علاقة السعودية باليمن شكل علاقة بين دولتين غالباً، حيث ترتبط المملكة مع مراكز قوى معينة على حساب السيادة وشرعية المؤسسات، بدفع الأموال لمساعدة القبائل على الاحتفاظ بأكبر قدر من الاستقلالية، عبر إنشاء شبكة محسوبيات واسعة خاصة بها بعيدة عن تأثير الحكومة ولكنها مؤثرة في القرار السياسي[31] كما سيأتي في فقرة اللجنة الخاصة.

لم يبدأ التدخل السعودي في اليمن عام 1962 بل تغيّر جوهرياً حينها، لذلك تُعد المرحلة التي أعقبت ثورة سبتمبر أحد أهم المراحل في تاريخ تطور العلاقات السياسية بين السعودية واليمن، حيث تكوّنت خلالها عوامل تنذر بتدشين حقبة جديدة من المواجهة السياسية بين البلدين أشدّ من تلك التي كانت قائمةً خلال حكم الأسرة المتوكلية، وكانت جميع هذه العوامل تتسم بحدة أحداثها من ناحية، وبتسارع وتيرتها من ناحيةٍ أخرى بما لم يتح أي فرصةٍ للتروي وكبح عوامل الافتراق، وقد شهدت العلاقات السعودية اليمنية خلال هذه الفترة ترديا واضحاً في نمط وحجم وأبعاد أي علاقة يمكن أن تنشأ بين بلدين جارين في اقليم واحد، وذلك لأسباب وعوامل موضوعية منها ما يتصل بطبيعة وخصائص البيئة الدولية والاقليمية، ومنها ما يتصل بأهداف كلا البلدين في علاقته مع الطرف الآخر حسب المصالح العليا لكل منهما، وفي هذا السياق فقد فشل كلا البلدين في تحويل البلد الآخر إلى رصيدٍ إقليميٍ مضاف على نحو يساعد في تحقيق الأهداف السياسية الاستراتيجية، وببعض التحليل يمكن الملاحظة أن تفاعلات السياسة بين البلدين هي في الواقع جزء من تفاعلات اقليمية ودولية أشمل، وتمثل مظهراً من مظاهر التغيرات التي تنتج عن ترتيبات المعادلات الكبرى في الاقليم لا سيما خلال المرحلة الممتدة بين عامي 67 و90. علماً أن العداء السعودي الشديد للشيوعية طبع بصماته على علاقات المملكة باليمن لفترة طويلة خلال الحرب الباردة كما سيرد لاحقاً.

---

[31] - Phillips Sarah, **Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage &Pluralized Authoritarinism**, MacMillan, USA 2008 p;116.128

1- الأيديولوجيا

تُعتبر الأيديولوجيا من العوامل الهامة التي أثّرت، ولا تزال تؤثر، في العلاقات الدولية، على الرغم من تذبذب وتغيّر مستوى هذا التأثير، حيث لعبت دوراً مهماً في تحديد أنماط العلاقات بين الدول تحالفيةً – تعاونيةً كانت أم صراعيةً – عدائية، واستخدمت في تحديد السياسة الخارجية للدولة باعتبارها أداةً من أدوات الفرز بين الحلفاء والخصوم على المستوى الدولي، وقد أسهمت نسبياً في تقسيم الأمم والشعوب وتعميق التناقضات الدولية عبر العقود الماضية، لكن إنهيار الاتحاد السوفييتي أواخر القرن الماضي أفرز تغييرات واسعةٍ و جذريةٍ على طبيعة العلاقات بين الدول، تجلت في تراكم مساحات التعاون والاعتمادية بين الدول الكبرى التي بدا، ظاهرياً على الأقل، أنها تجاوزت عقد الصراع الأيديولوجي.

ظهر مصطلح الأيديولوجيا خلال عصر التنوير نهاية القرن الثامن عشر، حسب ما يذكر المفكر الفرنسي A. Laland [32] ، في كتاب "عناصر الايديولوجيا" لانطوان ديستو دي ترايسي(Antoine Destutt de Tracy) بمعنى "علم الأفكار"، وانتشر في الأوساط الأكاديمية مطلع القرن التاسع عشر، قبل أن يشيع استخدامه في الأوساط الأكاديمية، لكن المصطلح اكتسب شهرته الواسعة خلال الحرب الباردة التي شهدت صراعاً حاداً بين الايديولوجيات[33].

تعتبر الدراسات التي تناولت تأثير الأيديولوجيا على العلاقات السعودية اليمنية قليلة ومحدودة، حيث لم يُفرد الباحثون مساحةً خاصةً واسعةً وكافيةً لدراسة هذا الموضوع على وجه التحديد، بل تم التعامل معه غالباً، بشكل عابر في سياق دراساتٍ تتناول موضوعاً أعم. وإذ يتفق المطلعون على الشأن السعودي على تأثير الأيديولوجيا على السياسات الخارجية للملكة، الا أنهم يختلفون على حجم هذا التأثير، فمن يغلبون الاتجاه المادي المَصلحي في العلاقات الدولية، يعتقدون أن سلوك المملكة الخارجي تحدده المصالح وليس الأيديولوجيا، على اعتبار أن الأيديولوجيا هي انعكاس الواقع بالنهاية، واذا كان ثمة دور فعلي لها فهو دور ثانويٌ وضعيف، معللين ذلك بأنه لو كانت عداوةُ المملكة دائمةٌ لليمن الجنوبي، وصداقتها دائمةٌ مع اليمن الشمالي لأمكن القول أن الأيديولوجيا هي التي تحدد طبيعة العلاقة بين البلدين. أما من يعطون

---

[32] - محمد، محمد علي و محمد، علي عبد المعطي، **السياسة بين النظرية و التطبيق**، دار النهضة العربية ط1- بيروت 1985، ص334.

[33] - Merriam Webster`s Dictionary.

الأيديولوجيا دوراً حاسماً ومؤثراً في تحديد سياسة المملكة الخارجية، فيعتبرون أن وجود شخصيات سياسية ممثلة في حكومة الشمال وزعماء قبائل يتشاطرون مع المملكة السعودية في وجهات النظر، أتاح لها التغلغل في المجتمع الشمالي لليمن، بينما جعلت الاختلافات الأيديولوجية، في الجنوب، الحكومة أكثر ارتياباً من السعودية، فاستعدت لمواجهتها عبر تطوير الروابط مع المجتمع المحلي، وبالتالي قطع الطريق أمام التغلغل السعودي. بالمقابل اعتبرت المملكة اعتناق اليمن الجنوبي للأفكار الماركسية عقب الاستقلال تهديداً لها واعتمدت سياسةً عدائية تجاهه تمثلت بعدم الاعتراف بالنظام القائم ومقاطعته، وفرض حصار عليه، بهدف عزله وإضعاف مركزه في النظام الدولي، والتأثير على وجوده في المنظمات الدولية. بقيت هذه السياسة قائمة حتى بداية التسعينات، بذرائع تصدير الأفكار الثورية والشيوعية الالحادية، وتم تكفير الشيوعيين وتخويف العالم الاسلامي من شرورهم، على غرار الحملة التي شنتها السعودية على النظام الشيوعي في أفغانستان في الثمانينات، وبقي الخلاف العقائدي قائما حتى سقطت الأيديولوجية الإشتراكية الماركسية في الجنوب، مفسحةً المجال أمام النفوذ السعودي أن ينفذ الى غالب الأراضي اليمنية.

يُلاحظ أن ثمّة تداخلاً كبيراً بين الدين والايديولوجيا كأنساق معرفية، فكلاهما يتشاركان في ذات الخصائص ويؤديان ذات الأداء، كاضفاء الشرعية السياسية والاجتماعية والتحريك الجماهيري وتوجيه السلوك، والضبط الأخلاقي و القانوني"[34]، والمملكة السعودية مثالٌ بارز على ذلك، فالدولة السعودية الحالية – الثالثة– إمتدادٌ لتحالفٍ قديمٍ بين مؤسس المذهب الوهابي الشيخ محمد بن عبدالوهاب والأمير محمد بن سعود عام 1744، استند على الدعوة السلفية التي شكلت مكوناً أساسياً من مكونات الدولة وشخصيتها التاريخية والسياسية، وقد توسعت لعبة تقسيم الأدوار بين السلطة الدينية والسياسية بشكل كبير بعد حركة جهيمان العتيبي عام 1979 التي دفعت العائلة المالكة لاعطاء المزيد من الصلاحيات للمؤسسة الدينية الشريكة في الحكم.

أسهم تزاوج الدولة مع الدين بشكل فاعل في وحدة المملكة السياسية وتوسعها، ولذلك لجأ عبدالعزيز ال سعود، عند اعادة احيائه للدولة السعودية في بدايات القرن المنصرم، إلى مشايخ السلفية لبسط سيطرته

---

[34] - دورتييه جان فرنسوا – **لماذا لا تموت الأيديولوجيا أبداً**- ترجمة محمد الحاج سالم، مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، الرباط 28 ديسمبر 2016، ص4

ومواجهة خصومه تحت غطاء الشرعية الدينية، مكرساً بذلك مكانة السلفية الوهابية بوصفها الايديولوجيا الواقعية للدولة السعودية، باعتبارها دولة تقيم الشريعة وتحفظ الاسلام والسنة، وهذا ما يلتقي مع السردية السائدة لنشأة الوهابية حيث يُعلن منظروها أنها نشأت لمواجهة مظاهر البدع والشرك التي كانت تعمّ المجتمع الاسلامي والعودة الى السنة، لكن الوهابية في هذا لم تتبن أي طرح سياسي أو اجتماعي، بل اكتفت بالتحالفات القبلية والفتوحات لتوسيع رقعة انتشارها،

سعت المملكة، في ذروة الصراع بين الأنظمة المحافظة والناصرية خلال الخمسينات والستينات، الى توظيف "الايديولوجيا السلفية" في صد المد الناصري ودعايته السياسية، فأنشأت اذاعة "صوت الاسلام" لمواجهة "صوت العرب"، و أسست رابطة العالم الاسلامي رداً على "منظمة دول عدم الانحياز"، كما فتحت أبوابها لـ"العلماء" و"المفكرين" الاسلاميين ممن يناصبون العداء للناصرية والقومية، وينتسبون بغالبيتهم إلى تيار الاخوان المسلمين، ما أدخل الأفكار الحركية الى التيار السلفي، وجعل "الحركة السلفية الوهابية حركة أيديولوجية بالمعنى الحديث أكثر من كونها حركة دينية دعوية، أو تبشيرية بالمعنى التقليدي"[35].

عززت الطفرة النفطية اهتمام المملكة ببناء الجامعات والمعاهد السلفية، وتقديم مُنح لاستقطاب طلاب العالم الى هذه المراكز الدعوية التي ما لبثت أن امتدت فروعها الى الاراضي اليمني، كما سيأتي في فصلٍ لاحق، مما أسهم بفعالية في تنمية تيار إسلامي مؤيد للحكم يُحرم معارضة الدولة، ويعتبر العمل التنظيمي بدعة، ولا يُجوز الخوض فيه بل يكتفي باحالة الامور السياسية الى ولاة الأمر مفترضي الطاعة، وهذا تماماً ما كانت تحتاجه المملكة لاضفاء المشروعية السياسية على نظامها الملكي بما يضمن بقاءه وصموده أمام المد القومي الذي أطاح بالملكية في مصر والعراق ودق أبوابها باسقاط الحكم الامامي الوراثي في اليمن.

كانت استراتيجية السعوديين الدائمة، منذ التحدي الناصري، تتلخص في صرف الانظار عن سياساتهم ومصالحهم وإرادتهم، وتحويل النزاع الى "فالق هوية" يقسم الناس بحسب أصولهم واعتقادهم، من هذا المنطلق قامت السعودية بإحياء التراث الاسلامي ودعمه والتركيز على الهوية الاسلامية، ومكافحة الشيوعية والإلحاد والتغريب، لم تكن هذه الجهود محاولةً لطرح مشروع بديل، له مرتكزات وأهداف

---

35 - السيد رضوان، **أزمنة التغيير: الدين و الدولة و الاسلام السياسي**. أبو ظبي، دار الكتب الوطنية، ط1، 2014

ومستقبل، بل مجرد وسيلة لمواجهة عبد الناصر "العلماني" بحشود دينية تكفره"[36]. يعتبر الكاتب الأردني الشهيد ناهض حتر بأن الوهابية "أداةً أيديولوجية للامبريالية في عصر ما بعد الحداثة"[37]، ويصف الكاتب اللبناني عامر محسن الأيديولوجيا السعودية بـ"الخواء الأيديولوجي" الذي يرى فيه أبرز نقاط قوة النظام السعودي، وأحد أسباب بقائه واستمراره ونجاحه في استنزاف أعدائه، فالايديولوجية الوهابية أنقذته حين سقطت الأنظمة الملكية الموالية للغرب في الخمسينات، واستفادت منها العائلة المالكة في كسب شرعيتها بشكل أساسي، لكنها بحسب مجلة فورين بوليسي الامريكية الشهيرة وحش أيديولوجي يهدد بقاء المملكة، أما صحيفة The Independent البريطانية فقد نشرت تقريراً للكاتب الخبير بشؤون الشرق الأوسط باتريك كوكبيرن بعنوان "أصدقاؤنا السعوديون يمولون القتل الجماعي في الشرق الأوسط"، لكن طالما أن العنف طائفي ضد الشيعة وليس ضد الولايات المتحدة فالغرب لا يفعل شيئاً"[38]، كذلك اعتبرت صحيفة النيويورك تايمز الأمريكية في مقالة بعنوان " السعوديون والتطرف، مشعلو الحرائق ورجال الاطفاء" بأن الأيديولوجيا السعودية طغت على التقاليد الاسلامية في عشرات الدول، باتجاهٍ أكثرَ تطرفاً"[39]. كما حصل في اندونيسيا وباكستان ونيجيريا، ووصفتها بالبغيضة (repugnant) .

إستخدمت المملكة في مواجهتها لـ "الشيوعية والقومية العربية والناصرية" وسائل دعائية شتى عمدت من خلالها للترويج لايديولوجيتها الدينية–السياسية المضادة، أي الأرض، فانها كانت أكثر تأثيراً على اليمن الجار اللصيق، ولعل قدرة الدعاية السعودية على الانتشار السريع، وحيويتها العالية، وحجم التأثير الذي فرضته على الواقع السياسي، نابعٌ من طبيعتها التبشيرية بمكاسب أخروية كبرى، مفتقدة في الدنيا، حيث توحي للفقراء والمعدمين، وهم الأكثر عدداً في اليمن، بأن حاضرهم المؤلم وواقعهم البائس هو إرادة الهية تمهيداً لمصيرٍ مشرقٍ بعدم الموت، بشرط الالتزام بالوصية الأهم أي "عدم الخروج على الحاكم".

---

[36] - محسن عامر، الأيديولوجية السعودية، صحيفة الأخبار2015/5/9 (2585).

[37] - حتر ناهض، الوهابية: الأداة الأيديولوجية لإمبريالية القرن 21، صحيفة الأخبار 2015/2/29 (2529)

[38]- The Independent **(Mass Murder in Middle East is Funded by Our Friends Saudies)**–Sunday 8 December 2013 00:00GMT

[39]- The New York Times **– Saudis & Extremism: Both The Arsonists & Firefighters** –aug25. 2016

2- اللجنة الخاصة

تُعدّ اللجنة الخاصة السعودية المعنية بشؤون اليمن أعقد وأخطر وأهم الملفات في العلاقة بين البلدين حيث تصفها الصحافة اليمنية بـ"حكومة اليمن الخفية" وتتهمها بأنها "دولة ضمن الدولة"، والواقعُ أنها هيئةٌ لها بالغ الأثر فعلاً في المشهد السياسي والاجتماعي اليمني منذ ما قبل ثورة 1962 وحتى كتابة هذه السطور، ظهرت بشكل رسمي كإدارة تابعة لمجلس الوزراء السعودي عام 1962، وقد ظلت بيد جناح الصقور في الأسرة السعودية المالكة حيث رأسها الأمير سلطان بن عبد العزيز الذي كان يجمع منصب نائب رئيس مجلس الوزراء مع وزارة الدفاع والطيران حتى وفاته أما الادارة المباشرة فتوكل الى موظف رسمي برتبة مدير عام يسمى قائماً بأعمال اللجنة بموجب مرسوم ملكي يصدر عن العاهل السعودي، (تعاقب على ادارة شؤونها شخصيات سعودية معروفة بالاسم في اليمن، كالشيخ ابراهيم بن محمد الحذيفي، وعلي الخيبري، وعلي الشهري ومحمد القحطاني) وهي تتمتع بامتيازات مماثلة للوزارات التخصصية في مجلس الوزراء، وتحظى بموازنة هائلة تصل الى 300 مليون دولار بحسب ما أوردته جريدة القدس العربي عام 2005، إلا أن هذا المبلغ يتناقص أو يتزايد بحسب الظروف الموضوعية على الساحة السياسية اليمنية.

برزت اللجنة مع تقدم الثورة اليمنية في التخلص من الحكم الملكي المدعوم سعودياً نهاية عام 1962، لكنها تعتبر امتداداً لملف سعودي سابق يتضمنُ دعماً لبعض الشخصيات خلال الحكم الامامي، وتم توسيعه بعد الثورة التي شكلت جرس إنذارٍ حفز القيادة السعودية على تعديل استراتيجية الدعم المادي لبعض الاطراف اليمنية وتوسيعها. تطور عمل اللجنة مع تطور الأحداث المتسارعة، من لجنة طوارئ لادارة الحرب لتصبح لاحقاً دعامةً أساسيةً لبناء قاعدة نفوذٍ سعوديٍ خلف الحدود اليمنية عبر المال وكانت مهامها بادئ ذي بدء تتلخص في دعم الملكيين لوأد الثورة الجمهورية، لكنها ما لبثت أن تحولت الى لجنة دائمةٍ تهدف الى كبح جماح أي تمرد على الوصاية السعودية عبر كسب ولاء كبار رجال الدولة والجيش والمجتمع، وضمان تماشيهم مع رغبات الأسرة الحاكمة في المملكة، خصوصاً فيما خص الملف الحدودي العالق بين البلدين[40]، الذي سبق و تناولناه في فصل العامل الجغرافي، كما لوحظ مؤخراً زيادة

[40] – جبران جمال، **رجال السعودية في اليمن: عملاء يفتخرون وآخرون متخفون**، صحيفة الأخبار، 2012/6/9 (1728).

الاهتمام بما يسمى بند "محاربة الروافض" انسجاماً مع استراتيجية اللجنة في تطوير أنشطتها وتكييفها مع المستجدات.

يعتبر العميد صالح الهديان الملحق العسكري السعودي في سفارة الرياض بصنعاء، أحد أوضح مصاديق عمل اللجنة الخاصة السعودية، حيث أتاحت له حالة اهتراء الدولة اليمنية في السبعينات، أن يصرف رواتب القادة والضباط ومنتسبي الجيش من موازنة اللجنة الخاصة، من أجل نسج خيوط السيطرة السعودية على المؤسسة العسكرية اليمنية، لكن وصول الرئيس الحمدي الذي طالب بالوحدة مع الجنوب واستعادة المحافظات الثلاث المحتلة، أعاق عمل العميد الهديان، مما دفعه الى السعي لتنصيب المقدم الغشمي رئيساً، بعد إغتيال الحمدي، مقابل اعادة الدولة الى الوصاية السعودية وهذا ما نفذه الغشمي بأمانة لكنه كان سبباً في اغتياله سريعاً، ومجدداً لعب الهديان دوراً كبيراً في اقناع بلاده بأهمية ايصال الرئيس علي عبدالله صالح إلى سدة الحكم خلفاً للغشمي، بيد أن صالح استشعر خطر نفوذ الهديان وتحالفاته في أوقات الأزمات فعمد فور تبوئه الحكم الى طرده على عجل منهياً دوره، دون أن يكون ذلك نهاية عمل اللجنة الخاصة فقد اعتبرها الرئيس صالح عصاً غليظة مسلطة على اليمن و طالب مرارا بالغائها أو تعديل آلياتها مبدياً، في الظاهر، تفهمه موقف السعودية من ابقاء اللجنة لاعتبارات عائلية تاريخية ترتبط بوصية الجد المؤسس.

أوقفت اللجنة دفع المخصصات مراراً لكن الايقاف لم يكن يوماً استجابةً لمطالب الحكومة اليمنية بل كان يندرج دائماً ضمن سياسة اللجنة للتأثير على قرار اليمن السياسي، حيث تم ايقاف دعم اللجنة عام 1991 بسبب الموقف اليمني الرسمي والشعبي الرافض للحرب الأمريكية على العراق، ثم أُعيد دفع المخصصات بأثر رجعي عقب توقيع اتفاقية جدة عام 2000، ورغم اشتراط الرئيس صالح ايقاف عمل اللجنة الخاصة وتحويل تمويلها الى الموازنة العامة أو الى مكتب المشروعات السعودية ضمن شروطه لتوقيع الاتفاقية الهامة للسعودية [41]، إلا أن الوقائع تثبت أن ذلك لم يحصل. أوقف صرف المخصصات الشهرية لبعض مشائخ وضباط الشمال أيضاً في أيار من عام 2010، على خلفية اتهامات وجهت لهم بالعلاقة مع ليبيا وإيران وأنصار الله (الحوثيين)، كما تم إعفاء القائم بأعمال اللجنة ابراهيم محمد الحذيفي

[41] - مكتب المشروعات السعودية في اليمن، ذو وجه تنموي، أُنشأ في عهد الملك فيصل للوصول في المجتمع اليمني دون المرور بالاجهزة الرسمية أو مشائخ القبائل.

عقب ثورة التغيير عام 2011 وتعيين علي الخبيري، وإيقاف مخصصات المشائخ والشخصيات التي شاركت في ساحات الاعتصام ضد نظام صالح خلافاً لتوجيهات القيادة السعودية التي اعتبرت الثورة فشلا للجنة وإنجازاً للسياسسة القطرية.

ظل موضوع اللجنة الخاصة مثار جدل في المجتمع اليمني طول العقود الماضية، فرغم أن أسماء المستفيدين الكبار معروفة لمعظم الشعب اليمني، الا أن الجزم بأسماء صغار المستفيدين لم يكن ممكناً، إلا بالاعتماد على حجم تماهي الشخصيات مع سياسة المملكة، خصوصاً في المواضيع الخلافية، الى أن نشرت أسبوعية الشارع المحلية المستقلة في عددها رقم 237 الصادر بتاريخ 3 حزيران 2012، قائمةً بـ217 اسماً من كبار الساسة والضباط العسكريين ومشائخ القبائل والصحفيين والجامعيين والمثقفين والوجهاء المحليين والأعيان، من الجنوب والشمال على السواء، ممن يتقاضون مخصصات شهرية من المملكة مع ذكر المبلغ الذي تتقاضاه كل شخصية. (56 مليونا لـ 2700 اسم)[42]و توالى نشر اللوائح في معظم الصحف والمواقع الاخبارية اليمنية التي تقاطعت غالبية معلوماتها بشكل يدعو الى الاطمئنان لصحتها، خصوصاً أن عدداً من المشائخ المذكورين في القوائم اكتفوا بالصمت دون النفي فيما تفاخر آخرون بتلقيهم مرتبات شهرية من المملكة، كالشيخ أمين علي العكيمي، أبرز رؤوس محافظة الجوف، والشيخ محمد قاسم بحيبح ، أحد كبار مشائخ مأرب، اللذين اعترفا لأسبوعية الوسط المحلية بأنهما، الى جانب الرئيس صالح والشيخ الأحمر والشيخ مجاهد أبو شوارب، يتلقون مبالغ مالية من اللجنة الخاصة، كما أن الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر نفسه[43] الذي كان مسؤولاً عن توزيع قسم من المخصصات ذكر ذلك في مذكراته، مع الإشارة الى أن غالبية المخصصات كانت تدفع بشكل مباشر عبر السفارة السعودية الكائنة بمحلة الصافية، التي تتحول الى مزار نهاية كل شهر هجري، ثم تم تعديل التقليد المتبع في الدفع مؤخراً فصار يتم تحويل المبالغ عبر البنوك ومحلات الصرافة. لكن ذلك لم يعفِ المستفيدين من زيارة سنوية مفروضة نهاية كل عام هجري الى قصر الأمير سلطان بن عبدالعزيز في الرياض لشكر المملكة على جهودها في اليمن، ويكون عبور المشائخ للحدود بدون تأشيرة، كما يسمح لهم عند عودتهم شراء

---

[42]- أنظر الملاحق – ملحق رقم (3) نسخة من إفتتاحية العدد 237 من صحيفة الشارع اليمنية الصادر بتاريخ 2012/6/3.

[43] - صحيفة الوسط اليمنية – 26 أيلول 2007.

مواد تموينية من التعاونيات السعودية بالسعر المدعوم والعودة بها الى الوطن دون دفع أي رسوم أو ضرائب.

ما تزال اللجنة الخاصة تمارس مهامها، وقد ضاعفت جهودها خلال العامين المنصرمين منذ بداية حرب "عاصفة الحزم" التي تقودها المملكة ضد اليمن، حيث أثمرت جهود اللجنة في ضم قسم كبير من مستفيديها الى الجبهة المؤيدة لحكومة الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، وقد سرّب موقع ويكيليكس الشهير وثيقة صادرة عن الخارجية السعودية (SANAA1053.08) مؤرخة في 18 حزيران 2008. تتحدث عن الأموال السعودية الطائلة للمشايخ.

3- تأثير صناع القرار

تتناول نظرية صناع القرارِ ظواهر العلاقات الدولية وموضوعات السياسية الخارجية من منظور صانع القرار، وكل مدخلاته السيكولوجية والبيئية والمعرفية، وتحلل العلاقات الدولية على افتراض أنها نتاج لفعل صناع القرار في ظل مجموعة من العوامل الموضوعية والذاتية، ولعل أبرز رواد هذه النظرية، غراهام أليسون (1940) وريتشارد سنايرد (1927).

تختلف أجهزة إتخاذ القرار السياسي الخارجي من دولة الى أخرى حسب تركيبة النظام السياسي للدولة، والدستور هو الذي يقرر الجهاز المسؤول عن اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية [44]، لكن الدستور قد يخوّل جهازا معيناً سلطة اتخاذ القرار فيما تصدر الممارسة الفعلية عن جهاز آخر، كحالة الاتحاد السوفييتي السابق مثلاً، الذي كان ينيط دستورُه سلطة اتخاذ القرار السياسي الخارجي بالمجلس السوفييتي الأعلى ومجلس الوزراء، لكن القرار في الواقع كان بيد المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفييتي.

أثبتت التجارب أن للفرد دوراً كبيراً قد يفوق الهيكلية في اتخاذ قرارات السياسة الخارجية في الدول النامية التي لم تستطع عبر تجاربها السياسية أن تفرز دولة مؤسسات يأخذ القرار فيها الطابع المؤسساتي، اذ أن " ثمة اتفاقاً عاماً بين مختلف دارسي النظم السياسية على أن هناك قاسماً مشتركاً بين معظم الدول

---

[44] - الحديثي هاني الياس - **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي** / وزارة الثقافة - دار الرشيد للنشر بغداد 1983 ط1.ص107

العربية هي شخصانية السلطة، أي تركيز مختلف السلطات بيد رئيس الدولة بغض النظر عن مسماه[45]" وهو ما يشير إليه ابن خلدون في تمييزه بين الدولة الكلية والدولة الشخصية [46]. وحيث أنه لا وجود للدستور في المملكة السعودية بل نظام أساسي للحكم صدر عام 1992 بأمر ملكي من الملك الراحل فهد بن عبد العزيز، وحيث أن مواد النظام الأساسي تنص على أن "نظام الحكم ملكي وراثي[47]" و تنص على أن "الملك يقوم بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقاً لأحكام الاسلام"، و"يشرف على السياسة العامة للدولة"، و"الملك هو رئيس مجلس الوزراء"، وهو يعين نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء، ومن في مرتبة الوزراء ونواب الوزراء، ومن في المرتبة الممتازة"، و"يعفيهم من مناصبهم بأمر ملكي" [48]، فمن الطبيعي أن يكون الملك هو صانع القرار المؤثر في المملكة.

كذلك الأمر في اليمن، وإن بنسبة إقل، حيث حصرت فيه سلطة اتخاذ القرار السياسي بيد الإمام خلال عهد الامامة حتى التغيير الدستوري الذي أفرزته ثورة سبتمبر وتجلى في دستور كانون الأول 1970 الذي وزّع الصلاحيات، لكن اليمن كمعظم الدول العربية " التي بدأت استقلالها بلحظة ليبرالية تحولت انقلابيا الى التنظيم السياسي الواحد ثم تدريجياً الى حكم الفرد الواحد مع بقاء الأطراف الشكلية..[49]". حاله في ذلك كحال غالبية الدول الاشتراكية والنامية، التي يكون الحزب الحاكم فيها ذا تأثير غالب، و يلعب دوراً بارزاً وفق أيديولوجيته.

لذلك فان أي تحول ديناميكي في العلاقة لا يكون مدفوعا بحدود المصلحة أو محددات البيئة الخارجية فقط، بل يرتبط أيضاً، الى حدٍ كبير، بطبيعة العلاقة التي تجمع بين قيادتي البلدين السياسية، وهنا لا بد من الإشارة إلى بعض الملاحظات التي يمكن تسجيلها من خلال سلوك قيادتي البلدين:

---

[45] - أبو إصبع بلقيس، **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن** (1978-1990)، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 1999.

[46] - الحضرمي، عبدالرحمن بن محمد بن خلدون – **مقدمة بن خلدون** – دار الكتب العلمية – ص670، بيروت 1995 ط1.

[47] - أنظر الملاحق- ملحق رقم (2) - **النظام الأساسي للحكم الصادر عام 1992**، الباب الثاني، نظام الحكم، المادة الخامسة (أ).

[48] - المرجع السابق نفسه -**النظام الأساسي للحكم الصادر عام 1992**، الباب السادس، سلطات الدولة، المواد: 55 و56 و 57 و 58.

[49] - حسيب، خيرالدين، و آخرون- **مستقبل الأمة العربية-** مركز دراسات الوحدة العربية ص134 / بيرون1988 ط1

1. **تتسم العلاقة بالمجاملة وعبارات الود المتبادلة، لكن لا يوجد خصائص وسمات شخصية متقاربة و لا رؤى أو اقتناعات شخصية متماثلة.**
2. **نبرة التعالي السعودي حاضرة دوماً في معظم العبارات العلنية والسرية، وذلك مرده لمشاعر القوة التي تتملك الساسة السعوديين ولحجم الدور الذي يلعبونه ضمن الاستراتيجية الامريكية.**
3. **النظرة الى اليمن كدولة تجابه مشاكل وتحديات خارجية وداخلية يجب أن تستمر وأن الرئيس يواجه صعوبات وعقبات صعبة وقضايا جسيمة استمرارها مفيد للملكة.**

نخلص الى القول ان علاقة شخصية وطيدة لم تحصل قط بين زعماء السعودية واليمن، لأسباب خارجية تتصل بإرتباطات وتوجهات الطرفين الإقليمية والدولية، ولأسباب تتصل بالخصائص والسمات الشخصية للزعيمين، على إختلاف إسميهما عبر الزمن، بل والشعبين، لأسباب شتى تظل التاريخية منها على رأس القائمة، وحيث أن المقارنات كما التشابيه غالبا ما تكون عرجاء فإنه يصعب المقارنة بإقتضاب بين الأسرتين الحاكمتين على ضفتي الحدود فأسرتي آل حميد الدين[50] وال سعود متشابهتان متناقضتان في الان عينه، لكلتيهما دور في توحيد بلديهما وبناء دولة وسط ظروف صعبة مشابهة ومماثلة احيانا، في نفس الوقت الذي تقف فيه كل منهما على طرف نقيض مع الأسرة الأخرى في ملفات شتى ليس أولها الاختلاف المذهبي ولا آخرها الاصطفافات الخارجية.

أخيراً، لا بد من الالتفات الى أن التركيز على الخصائص الشخصية والمناهج الذهنية والادراكية لصناع القرار يتطلب جهداً كبيراً وقد لا يصل الى نتائج ملموسة، كما أن دور المتغيرات الشخصية، كالاستعدادات السلوكية، والأنساق العقائدية الفردية، ذات تأثير محدود نسبياً في قرارات السياسة الخارجية باعتبارها قرارات تتحدد داخل منظمات ومؤسسات بيروقراطية معقدة تضع قيوداً شديدة على صانع القرار، مضافةً الى قيود البنية الدولية، التي يتعاظم دورها. كما أن قرارات على هذا القدر من الأهمية لا يتخذها شخص انما مجموعة أفراد، لكلٍ منهم خصائص مستقلة تتفاعل فيما بينها [51].

---

[50] - آل حميد الدين تنتمي إلى حميد الدين بن الحسين بن القاسم المرسي الحسني، من الهواشم الذين هاجروا إلى اليمن وحكموا حتى ثوقرة 1962.

[51] - جمعة، سلوى، **الدبلوماسية المصرية في عقد السبعينات، دراسة في موضوع الزعامة** ص297، مركز دراسات الوحدة العربية- بيروت 1980ط1

الفصل الثانى- العوامل الإقتصادية والديمغرافية المؤثرة فى العلاقات السعودية اليمنية

المبحث الأول - العامل الاقتصادي .

"ان حكومة مركزية تعني انهاء استقلال القبائل وتمكين الحكومة من تحسين أنظمة الدخل وبالتالي قطع الاعتماد الاقتصادي على السعودية وهو ما لا تريده الرياض رغم أن تصريحاتها توحي بذلك، فبقاء أمر اليمن أقتصادياً معلقاً بالرياض أضمن وسيلة لطمأنة الأسرة السعودية بعدم نجاح مشروع الجمهورية في الجزيرة العربية المتمثلة باليمن و بقائها مفككة"[52].

يأخذ تفاعل السياسة والاقتصاد مكانةً في دراسة العلاقات الدولية، وباتت دراسة العلاقات بين الدول، موضوعاً شديد الأهمية يمكن تتبع مساره مع تجاريي القرن السابع عشر إلى ماركسيي القرن العشرين حيث يحتل حيزاً كبيراً من النقاش، في ظل عالم تتلاطمه رياح من الأحداث الاقتصادية المتغيرة لحظيا، والمتجددة باستمرار، وإذ تؤكد العلاقات الاقتصادية الدولية أن كل دولة تتأثر بالدول المحيطة بها نظراً لوجود علاقات بين الدول، فإنها تشير أيضاً الى أن نجاح اي دولة أو فشلها يعتمد على قوة علاقاتها الاقتصادية بالدول الأخرى، وفي ظل العولمة فان العالم كله يتدرج ليصبح كياناً واحداً، تسوده عمليات تحرير التجارة وتحرير تدفقات رؤوس الأموال، وسهولة انتقال عنصر العمل والمعرفة الفنية، خصوصاً مع إنفتاح الدول وتقدمها الفني في مجال الاتصالات والمواصلات والفضائيات. إذاً فللعاملِ الاقتصاديِّ اليوم أهميةٌ جدٌ بالغةٌ في العلاقات الدولية، أكثر من أي وقت مضى، بحيث يكاد يصبح المحرك الأساسي والرئيسي الأول لكل مناحي الحياة داخل الدول، وذا أثرٍ كبيرٍ على جميع الأصعدة الثقافية، والاجتماعية، بل والسياسية. ويمكن القول ان مستقبل العلاقات بين الدول يخضع لمدى تطور العلاقات الاقتصادية بينها، فالواضح أن الهوة بين مجالي العلاقات الدولية والعلاقات الاقتصادية آخذة في التقلص بسرعة منذ سبعينيات القرن الماضي، قس على ذلك مثلا، تطور العلاقات داخل الاتحاد الاوروبي، أو التكتلات الاقتصادية في أمريكا الشمالية NAFTA أو جنوب آسيا ASEAN، والدور الصاعد لتكتل BRICS.

---

[52] - مرجع سابق (Yemeni Relation : Domestic Structure and Foreign Influence) ص128

يفسّر هذا تزايد إستعمال العقوبات الاقتصادية كوسيلة اولى من وسائل "العقاب الدولي"، كما في حالة روسيا وإيران وكوريا الديمقراطية، إضافةً الى غيرها من الأدوات الاقتصادية في العلاقات الدولية،[i] كالمقاطعة الاقتصادية، والحظر التجاري (العراق سابقا)، والتعريفات الجمركية، وحصص الاستيراد (استيراد امريكا للسكر من الدومينيكان و الفيليبين)، والمعونات الاقتصادية (مصر)....

ينبغي الإلفات في هذا السياق إلى ان العلاقة الاقتصادية بين اليمن والحجاز ليست وليدة الظروف المعاصرة بل هي استمرار تاريخي لعلاقات موغلة في العمق، ولعلّ رحلة الشتاء والصيف المذكورة في القرآن الكريم[53] أشهر صور هذه العلاقة، أما في التاريخ المعاصر فاليمن، كغالبية دول العالم الثالث سابقاً، وقع ضحية النسق الاقتصادي الحالي، وواجه عوائق عديدة عرقلت، وما تزال، محاولات التنمية الاقتصادية، اذ عاش اليمن في العقود الخمسة الأخيرة تحولات تاريخية وسياسة اقتصادية اتسمت الى حدٍ كبيرٍ بالاضطراب تأثرت خلالها بنية الاقتصاد اليمني بالصراعات والحروب، وشهدت عقب حرب الوحدة 1990 تجربة اقتصادية مربكة، لأن الاشتراكية كانت النظام السائد في الجنوب، في حين كان الشمال منفتحا إقتصاديا الى حدٍ ما، وهذا ما جعل مكاسب الوحدة محدودة وآنية، وجعل اليمن يحافظ على مرتبته كأحد أكثر البلدان فقراً، وأقلها في مستوى الدخل، متأثراً بمحدودية النمو الاقتصادي، وضعف البنية التحتية والمؤسسية، وعدم استقرار البنية الاقتصادية، والفساد (الرشوة و غياب الشفافية)، ومحدودية العمالة المدربة والماهرة، والتهريب الجمركي والتهرب الضريبي، والقصور في القضاء والادارة والحكم، وضعف القدرات التمويلية للجهاز المصرفي وارتفاع كلفة التمويل.

لجأت الحكومة اليمنية الى شراكة مع المنظمات الاقتصادية الدولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، لاصلاح الاختلالات الاقتصادية واستعادة الاستقرار الاقتصادي، مما حتّم عليها السير بعدة خطوات منها، تخفيف دور الدولة وفسح المجال للقطاع الخاص لقيادة النمو الاقتصادي، والتكيّف الهيكلي لاقتصاد الاسواق، وتحرير التجارة عبر فتح الأسواق لتدفق السلع ورؤوس الأموال، وخصخصة القطاع العام، وكل ما يؤدي الى دمج الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي. كانت نقطة البداية لهذه الشراكة هي مؤتمر المانحين من أجل اليمن الذي عقد في لندن في تشرين الثاني من عام 2006، بدعمٍ وتشجيعٍ واضحين

---

[53] - قرآن كريم، **سورة قريش**، الجزء 30، ص 602.

من المملكة السعودية التي أدت دور الوسيط الاساسي الذي أخضع اليمن سياسياً وإقتصادياً للغرب الرأسمالي، إذ جعلته مرتبطا مباشرة بالامبريالية العالمية في مجالي الادارة والاقتصاد، بحيث بات امتدادا ذيلياً فقيراً للسوق العالمية. لم يُتح لليمن التفلت من هذا السياق لأنه لم يكن من الممكن وصول قيادات تغييرية تحل محل الطبقة الحاكمة حينها التي تحظى برضا غربي عائد الى رغبة الدول الغربية في شلّ هذا البلد بحيث لا يشكل تهديدا جدياً لمصالحها، وهو ما حرصت المملكة السعودية، على الدوام، على تنفيذه عبر علاقتها الاقتصادية باليمن. ثبت أن الاجراءات الهادفة الى معالجة الاقتصاد ظاهريا، كانت ترمي في الحقيقة إلى ضبط الوضع السياسي وليس إلى إصلاح الوضع الاقتصادي، فـ"الاولوية للاهتمام بالجوانب السياسية والاجتماعية على الجوانب الاقتصادية في الشراكة، بغية مساعدة اليمن في مواجهة الارهاب وجذوره السياسية والاجتماعية" كما صرح وزير الخارجية البريطاني ديفيد ميليباند، لأن "اليمن يشكل خطراً على الاستقرار الاقليمي والعالمي[54]" كما صرحت كلينتون، وقد أظهرت اللقاءات التشاورية الثلاث التي أعقبت المؤتمر بين عامي 2007 و2009 أن المُنفَّذ من البرنامج الاستثماري الذي أُقر لا يتجاوز العشرين بالمئة.

ولفهم هذه العلاقة بشكل أوضح أدرجنا فيما يلي بعض أبرز وجوه العلاقات الاقتصادية بين البلدين:

1- العمالة اليمنية في السعودية:

يُلحظ أن أبرز معالم العلاقة الاقتصادية بين السعودية واليمن هي أن حركة رأسالمال والقوى العاملة تأخذ على الدوام إتجاهاً واحداً لكل منهما، فطبيعة السعودية، والخليج بشكل عام، طبيعةٌ ريعيةٌ، حيث يمنحها الانتاج النفطي الضخم فوائض مالية عالية، فيما تفتقد الى الموارد البشرية لكثافتها السكانية المحدودة. بالمقابل تعتبر اليمن من الدول ذات الكثافة العالية (مقارنةً بدول الجوار)، وهذا ما يؤدي الى تدفق الأموال السعودية الى اليمن على شكل رؤوس أموال، وتحويلات، ومساعدات، في الوقت الذي ترفد فيه اليمن السوق السعودية بمئات آلاف العمال، يشكلون المصدر الأول للتحويلات المالية الخارجية الى اليمن، أو ما يقارب نصف التحويلات المالية السنوية الواردة الى اليمن المقدرة بخمسة مليارات دولار عام 2013 بحسب رئيس "منظمة يمنيو المهجر" نجيب العديني، أي ما يفوق عائدات البلد من انتاج وتصدير النفط،

[54]- هيلاري كلينتون (1947) سيدة الولايات المتحدة الأولى (1993-2001)، سيناتور (2001-2009) ووزيرة خارجية (2009-2013).

أما بحسب وزير المغتربين اليمني مجاهد القهالي فالرقم لا يتعدى اربعة مليارات دولار في تشرين الاول 2013[55] ، وهو رقم كبيرٌ على أي حال، لكنه يتعارض مع إحصائية للبنك الدولي نشرتها صحيفة الرياض السعودية، تشير الى أن العمالة اليمنية في السعودية حلت رابعاً من حيث العدد، بعد الهند ومصر والباكستان، بواقع 890 ألف عامل، وبحجم تحويلات مالية يقدر بـ4.045 مليار ريال سعودي، أي ما يقارب ملياري دولار أمريكي[56].

شهدت المملكة السعودية بدايةَ طفرة الاعمار منذ اكتشاف حقل الدمام النفطي الشهير في الثلاثينات، بعد أن عانت لعقود من الفقر والحرمان (لدرجة أن الملك عبدالعزيز نفسه كان يتقاضى راتباً قدره خمسة آلاف جنيه استرليني من وزارة المستعمرات البريطانية قبيل اكتشاف النفط) لكن رغم الموارد المالية الضخمة التي تجنيها المملكة ورغم مظاهر التعمير والانشاءات الضخمة ومشاريع الاستثمار وبرامج الصحة والتعليم القائمة، الا انها بقيت تعتمد اعتماداً كلياً على على القوى العاملة الأجنبية، حيث أن معظم الخبراء العاملين فيها هم من أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية، يسيطرون على قطاعات حساسة في النفط والدفاع، أما العمال اليمنيون فأتيحت لهم فرصة الاستفادة من المشاركة في هذه الطفرة العمرانية عبر الاعمال التي لا تتطلب مهارة، فشكلوا الركيزة الاساسية في تشييد البنية التحتية واعمار المدن الحديثة وحظيوا بسمعة طيبة. خلق التفاوت الاقتصادي بين البلدين مصلحة ذات أبعاد مستقبلية، فاليمن بحكم الخلل الاداري والهيمنة القبلية، ظل تحت وطأة الحاجة الاقتصادية، مما أبقى المملكة السعودية ملجأً وحيداً لاستيعاب العمالة اليمنية، وبالتالي أبقى على النفوذ السعودي القائم على درجة التبعية الاقتصادية اليمنية للمملكة. ولا شك ان التوترات السياسية المستمرة والأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها اليمن قد أسهمت بشكل كبير في رفع معدل الهجرة اليمنية الى السعودية، للعمل في مشاريعها التنموية، وهذا ما أسهم في تخفيف جزء من مشكلة البطالة في أوساط الشباب اليمني، وتحسين مستوى معيشة بعض العائلات خصوصا أن السعودية قدمت تسهيلات للعمال اليمنيين، لاسباب سياسية، فالمملكة تستشعر مخاطر ثقافية واجتماعية من الوجود الكثيف للعمالة الآسيوية الذي يمتد ضرره الى الهوية القومية

---

[55] - الأحمري عادل، **العمالة اليمنية في السعودية: مشكلات ما بعد السياسة**، صحيفة العربي الجديد، 2014/5/1

[56] - صحيفة الرياض السعودية – 2 آب 2013 .

والدينية للشعب السعودي، لذلك كان المغترب اليمني (الشمالي) مستثنىً من نظام "الكفيل" [57]،المفروض على العمال الأجانب، حتى عام 1990، حين تم إلغاء هذا الاستثناء بسبب موقف القيادة اليمنية المؤيدة للرئيس العراقي الراحل صدام حسين، مما أسفر عن عودة 850 ألف مغترب يمني، تسببوا أزمة اقتصادية خانقة بلغت ذروتها باندلاع حرب 1994 بين طرفي الوحدة.

ينقسم المغتربون اليمنيون في السعودية بحسب فترة وفودهم إلى المملكة فهناك جيلُ أولٌ ممن احترفوا المجال التجاري في ثلاثينيات القرن الماضي وأنشأوا شركات كبرى وحصلوا على الجنسية السعودية، غالبيتهم من الحضارمة الذين سيرد ذكرهم في فقرةٍ لاحقة، وجيلٌ ثانٍ ممن توافدوا في الفترة الممتدة بين 1965 و1990 ممن عملوا في قطاع الانشاءات وبشكل أقل كموظفي شركات صناعية، غالبيتهم غادروا عام 1990، وجيلٌ ثالثٌ، ممن بدأوا بالتوافد عام 1994، معظمهم تلقوا تعليماً أساسياً أو من المجازين جامعيا، غالبيتهم يعملون في اختصاصاتهم. يمكن احتساب جيلٍ رابع من هذه الأجيال الثلاثة تكون داخل المملكة ممن ولدوا على أراضيها وهم يفوقون المليون. وبما أنهم يمثلون قوة ناعمة في اطار الامكانات المتاحة لليمن، فقد كان بامكان الحكومات اليمنية المتعاقبة أن توظف هذه القوة ذات الخبرة والعلاقات المتشابكة في سبيل توسيع نطاق مصالح اليمن الاستراتيجية، كما هي الحال لدى الكثير من دول العالم التي استثمرت وجود مغتربيها وعمالها المهاجرين في البلدان المستضيفة من أجل خدمة مصالحها، كالصين، على سبيل المثال، التي استفادت من القوة الناعمة التي نتجت عن وجود عامليها في دول شرق آسيا، لنسج علاقات متينة و مثمرة مع تلك البلاد. لكن الواقع أن أياً من الحكومات اليمنية لم تستغل هذه الميزة الهامة، رغم الخصائص التي تتمتع بها الجالية اليمنية في السعودية المصنفة كأكثر الجاليات قربا وتجانسا مع البيئة المجتمعية السعودية، من قبيل اشتراكها في الهوية القومية والدينية ووحدة اللغة والجغرافيا. بل ان هذه القوة الناعمة قد استخدمت عكسيا، حيث استفادت المملكة السعودية من هذه العمالة من أجل نشر الأفكار الوهابية، أو للقتال ضمن القوات المؤيدة لها خلال الحرب بين الملكيين والجمهوريين، وخلال حربها الأخيرة على اليمن المعروفة باسم عاصفة الحزم، وهذا ما أشارت اليه مذكرة وجهتها الحكومة اليمنية الى الامانة العامة لجامعة الدول العربية عقب إعدام السلطات السعودية

[57] - سليمان، عمرو حمزة، **المدير السعودي القادم: الجذور والفروع**، دار سيبوية، ط1، جدة 2008، ص15.

لـ17عاملاً يمنيا مقيماً على أراضيها بدون محاكمة في شباط 1967 طالبت فيها بانقاذ آلاف اليمنيين المضطهدين في السعودية بسبب رفضهم التجنيد الاجباري للقتال في صفوف الملكيين [58].

يبقى العامل الأكثر حساسيةً هو تعامل السلطات السعودية مع العمال اليمنيين على أراضيها بطريقة جدِّ مهينة ولا انسانية، غالباً ما تستفز مشاعر اليمنيين على اختلاف توجهاتهم وانتمائهم، لما في ذلك من ظلمٍ وشدةٍ وانتهاكٍ لأبسط حقوق الانسان يتعارض بوضوحٍ مع الأعرافِ والتقاليدِ التي يتباهى بها العرب من جهة ويخالف الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين[59]. لا يُخفي اليمنيون تذمّرهم من النظرة السعودية لهم، حيث يلحظون مظاهر الاستخفاف والاهانة تظهر على ألسنة المسؤولين، رغم ادعاء المملكة بمعاملتهم كسعوديين، كما يلحظونها لدى الموظفين في المعاملات الحكومية اليومية، الذين ينعتون المغترب بأقذع العبارات، ولا يسمونه باسمه بل بعبارة "اليمني المعفن" أو "الزيدي" وفي أحسن الأحوال "أبو يمن"، مما يدفع المغتربين لاتهام المملكة بوجود نوايا مبيتة تجاه بلدهم، خصوصا باستثمار آلامهم كورقة ضغط لتحقيق مكاسب وغايات سياسية عبر سياسات الترحيل القسري والتجنيس الانتقائي، حيث تهربت الحكومة السعودية من تضمين اتفاقية جدة لعام 2000 أي اشارة الى معاملة العمال اليمنيين كالعمال السعوديين، خلافاً لتعهداتها الشفوية الكثيرة بهذا الصدد، التي تملّصت منها لاحقاً في مطلع خريف 2012 حين أنهى مجلس الشورى السعودي إعداد مشروع تعديل المادة 39 من قانون العمل بما يفضي الى المزيد من التشدد تجاه العمال الذين يمارسون اعمالاً عند غير "الكفيل" مما ألحق ضرراً بالغاً بالجالية اليمنية أسفر عن ترحيل 200 ألف مغترب بحلول آذار 2013، علماً أن عدد المقيمين اليمنيين حينها كان قد تجاوز عددهم قبيل عام 1990.

أحدث رواج الهجرة في السبعينات آثاراً إجتماعيةً عدة منها، عجزٌ شديدٌ في قوى العمل، ومضاعفة القصور الذي كان سائداً على مستوى المهارة، كما تركت الهجرة تأثيراً سلبياً على الإنتاج الزراعي، اذ انخفضت المساحة الكلية المزروعة من 1.5 هكتارا في 1974 و 1975 الى 1.1 مليون هكتار في

---

[58] - شامية، جبران – سجل العالم العربي، شؤون عربية ، وثائق- ص162 / دار الابحاث و النشر- بيروت 1967.

[59] - **الاتفاقية الدولية لحماية حقوق العمال المهاجرين و أفراد أسرهم** اعتمدت بقرار الجمعية العمومية 158/45 المؤرخ في 18 كانون الأول 1990.

1978 و 1976 أي بمعدل الربع خلال أربع سنوات[60]، وهذا ما انسحب على العديد من القطاعات التي كانت تعاني أصلاً من الضعف.

2- الثروة النفطية :

" أصبح اليمن منذ تشغيل البئر الأولى المنتجة للنفط عام 1984، منتجاً صغيراً للنفط. خلق اقتصاد النفط وضعاً هيكلياً متنوعاً متسبباً في توتير العلاقات مع السعودية جارة اليمن"[61]، وبات اليمن يعتمد على صادرات النفط الخام لتمويل ما يصل الى 70% من موازنته وسط غياب شبه تام لقطاعات أخرى عن خارطة الايرادات العامة للخزينة، كالصناعة والزراعة، رغم ما تملكه البلاد من ثروات طبيعية وطاقات بشرية لم تستفد منها كما يجب، فالتقرير الصادر عن البنك المركزي الذي نشرته وكالة الانباء اليمنية سبأ عام 2013،[62] يعيد سبب انخفاض احتياطي اليمن من النقد الاجنبي بالدرجة الأولى الى الارتفاع المتواصل في فاتورة استيراد المشتقات النفطية لتغطية احتياجات السوق المحلية، في حين أن مليارات الدولارات من عائدات النفط اليمني لا تصل الى حسابات الخزينة العامة للدولة لأن التعاقد مع شركات نفط عالمية يتم من خلال عقود خارج الجهات الرسمية باعتبار تلك الثروات تتبع شركات نفطية خاصة تحمل تراخيص رسمية للتصرف بقطاع النفط، أي أنّ اليمن يعاني من نقص الامدادات النفطية بينما تعوم أرضه على النفط، حيث تُقدر أبحاث شركات عالمية أن اليمن يملك مخزوناً نفطيا يفوق مخزون دول الخليج مجتمعةً، وقد كشفت دراسة جيولوجية أعدتها شركة مسح عالمية متخصصة في الاكتشافات النفطية عام 1992 عنوانها "الكنز المخفي في اليمن" (Yemen's Hidden Treasure)[63] عن وجود بحيرة نفطية متجمّعة (Supper Contenet) هي الأكبر في منطقة شبه الجزيرة العربية تقع في باطن الأرض في المنطقة الاكثر اتساعاً من حيث جغرافيتها السطحية وغطائها الرسوبي، تحت محافظات مأرب، الجوف، حضرموت، شبوة و أبين[64]، أي ضمن مساحة الـ350 ألف كيلومتر التي تسعى السعودية لفرض وصايتها

---

[60] - المخلافي/ محمد أحمد- **الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للهجرة الدولية في ج.ع.ي** / دراسات يمنية عدد39 (1990) ص296.

[61] - مرجع سابق، **اليمن المعاصر**، ص439.

[62] - http://www.sabanews.net/ar/news318903.htm . 20/11/2016 – GMT 14:20

[63] - Schlumberg 1992- **Looking For Yemen's Hidden Treasure** – Middle East Well Evaluation Review. n.12 p12.20 / Gulfpetvolink.com© 2014

[64] - أنظر الملاحق- ملحق رقم (4) نص الدراسة في الملحقات.Rel-pub-newer12-2-pdf

عليها، وتكتسب هذه التوقعات صدقيةً كبيرةً بوجود اكتشافات نفطية قريبة في الربع الخالي على المقلب الآخر من الحدود، لتقارب المنطقتين وتشابههما جيولوجياً وجيوفيزيائياً، لكن أياً من الشركات لم تقدّم عروضاً للتنقيب في هذا القطاع المرمز برقم 11 لأن السعودية ادّعت عام 1991 ملكيتها لهذه المناطق وهددت الشركات النفطية العالمية بشكل غير مباشر[65]، كما سيرد لاحقا، مما أبقاها بعيدةً عن الاستثمار تماماً كالمناطق الواعدة غير المستثمرة على سواحل البحر الأحمر في المنطقة الممتدة من رأس العارة بمحاذاة باب المندب حتى جبال العند الواقعة شمال عدن وفي المناطق البحرية العميقة قبالة المخا، (الجبال الواقعة بين تعز ومقاطعة لحج وردفان التي تختزن معادن نفيسة نادرة)

أثارت هذه الاكتشافات الخطرة والضخمة قلقاً بالغاً لدى الادارة السعودية، لما تشكل من تهديد جدي لمكانة المملكة الاقليمية والدولية القائمة بشكلٍ رئيسٍ على احتياطها النفطي الهائل، لذلك سعت بشتى الوسائل الى عرقلة اي استثمار في المناطق التي تعمل لتثبيت وصايتها عليها، وقد استطاعت تحصيل بعض المكاسب في سبيل ذلك من خلال اتفاقية جدة لعام 2000، لكنها أبقت على سياستها الهادفة إلى تجميد أي عملية تنقيب جدية عن النفط، عبر قبائل المنطقة الموالية لها التي تقوم بافتعال مشاكل أمنية مع الشركات النفطية، فيما يعمل الاعلام السعودي والاعلام اليمني المملوك للسعودية على الترويج لهذه الحوادث وتضخيمها بغية تقليص وتحجيم العمل في تلك المنطقة. تعمل الشركات السعودية وشركاؤها، بالمقابل، على استغلال المخزون النفطي نفسه في المنطقة عينها، عبر تقنية الحفر الأفقي من داخل أراضيها باتجاه الاراضي اليمنية جنوب الحدود في منطقة الجوف (حقل الوديعة) التي تشهد منذ عام 2008 حركة سعودية نشطة لبناء الجدار، وإقامة نقاط عسكرية ثابتة، وطلعات جوية، ودوريات متحركة مدعومة بالمدرعات، تتخطى الحدود بشكل دائم، لايصال رسالة للشركات النفطية العالمية بأن المنطقة غير آمنة للاستثمار انطلاقا من المبدأ المعروف بأن المستثمر جبان وأن الإستثمار عدو الفوضى. وتكشف الحوادث المتكررة صدقية اتهامات اليمنيين للسعودية بعرقلة استفادة بلادهم من مخزونها النفطي ومن هذه الحوادث على سبيل المثال لا الحصر:

[65]- Kielmas. M – **Border Strikes Rise. Petroleum Economist** n.57/5 p24 - 1992

1) في حضرموت: أعلنت شركة AGIP الايطالية التي حصلت على امتياز حق العمل في حضرموت شرق اليمن عام 1979، عن اكتشافات واعدة في عدة مواقع فنّدتها عبر الاعلام الرسمي لجمهورية اليمن الديمقراطي عام 1982، لكنها انسحبت عقب الاعلان بشكل سريع ومفاجئ، ثم ما لبثت أن جمّدت عملها نهائياً بسبب ضغوط سعودية، نظراً الى أن المصدر الأساسي للاستهلاك النفطي الإيطالي هو المملكة السعودية.

2) في مأرب: اكتُشف مخزون نفطي في حقل "ألف" يقدر ب800 مليون برميل قابل للتضاعف، لكن لم يتم استثماره، وكانت ثمانينات القرن الماضي قد شهدت دخول الولايات المتحدة الأمريكية الى قلب المشهد اليمني بدون وسيط سعودي من بوابة نفط مأرب، فحين تبلور للادارة الأمريكية قرب إنتهاء الحرب العراقية على ايران دون اسقاط النظام الايراني، تخوفت مما قد يهدد تدفق النفط الخليجي لذا قررت التنقيب عن النفط عبر شركة أمريكية صغيرة لعدم لفت النظر السعودي هي شركة Hunt، ثم بدت أكثر وضوحاً بتصريح نائب الرئيس الأمريكي خلال حفل تدشين مصفاة صافر النفطية في مأرب عن "ايجاد واشنطن بديلاً عن نفط الخليج الملتهب". لكنها توقفت عن التنقيب فجاةً، وبقي الانتاج في حدوده الدنيا بعد أن ارتأت الادارة في واشنطن ابقاء النفط اليمني كمخزون احتياطي في باطن الأرض الى حين الحاجة، ولا داعي لـ"ازعاج الملك السعودي طالما أن النفط السعودي يتدفق".

3) في الجوف: بثت قناة Sky News الأمريكية تقريراً مفصلاً في 8-1-2013 يفيد بوجود 34% من مخزون النفط العالمي في اليمن، وتقع أكبر مخازنه في باطن أرض محافظة الجوف المجاورة للسعودية. عقب ذلك اعلان وزارة النفط اليمنية عام 2014 عن تلزيمها العمل لشركة النفط اليمنية (صافر) وبدأت أعمال الحفر والاستكشافات الأولى التي أظهرت وجود نطاقات هيدروكربونية وكميات تُقدر بملايين الأمتار المكعبة من الغاز الطبيعي، لكن الشركة أعلنت فجأةً توقفها عن استكمال عمليات التنقيب دون إعطاء أي مبررات للرأي العام اليمني، ليتبين فيما بعد أن المملكة السعودية إستعملت سياستها المعهودة في اليمن، "العصا و الجزرة"، حيث دفعت رشاوى لكبار مسؤولي الحكم في اليمن من جهة، وأصدرت قانوناً جديداً للعمل من جهة أخرى، بهدف طرد مئات آلاف العمال اليمنيين وبدأت الداخلية السعودية بتجميع المغتربين اليمنيين في أماكن عامة بطريقة مهينة ومذلة دون أي اعتبار لحقوقهم، وفي الآن عينه أوعزت الى بعض القبائل الموالية لها لتخريب أنبوب النفط

الرئيسي في مأرب وتعطيل خطوط نقل الكهرباء التي تغذي معظم مناطق شمال اليمن. علماً أن عمليات التنقيب كانت تبعد عن الحدود السعودية أكثر من 40 كيلومتراً.

يتضح أن حجم الاحتياطات المكتشفة حتى الآن غير كبيرٍ بالمقارنة مع احتياطات السعودية الضخمة، إلا أن المملكة تخشى فيما لو استطاع اليمن تصدير نفطه أن يتحرر في سياسته ويتخذ خطاً مستقلاً خاصاً، لذلك ما تزال محاولات المملكة للسيطرة على النفط اليمني مستمرة، ويبدو أن هذه السياسة السعودية، في عرقلة أي استفادة يمنية من النفط قد تفضي الى تطوير اليمن دولةً واقتصاداً و مجتمعاً، تحظى بدعم الدول الغربية التي يهمها استقرار المنطقة للحفاظ على سعر النفط في الاسواق العالمية، وتبخير اموالها المدفوعة للدول النفطية على نفقات لا تصب في خانة التنمية وزيادة القوة. أدى التفاهم الأمريكي السعودي الى حصر استثمار اليمن بحاجاته المحلية، ضمن اطار يحفظ شكل الدولة بحدها الأدنى ويمنع الفوضى الشاملة. التي تخشى المملكة ارتداداتها السلبية على الداخل السعودي[66]. علماً أن كل التوقعات بتحول النفط الى محركٍ لنموٍ شاملٍ في اليمن تشترط زيادة أسعار النفط بما يجعل من العمل في اليمن أمراً يستحق المخاطرة لدى الشركات العالمية، ووضع حد للتوترات السياسية والاجتماعية بين المركز والقبائل وحل نزاع الحدود بشكل سلمي ووقف التدخلات السعودية. وهذه الشروط الثلاث ترتبط ارتباطاً مباشراً بالسعودية التي تؤثر بفعالية في أسعار النفط وسلوك القبائل وترسيم الحدود .

تستمر السياسة السعودية على ما هي عليه في السعي للسيطرة على النفط الخام اليمني خلال حرب عاصفة الحزم، حيث طرحت مبدأ "النفط مقابل الوقود"، خلال مباحثات بين وزير النفط اليمني في حكومة هادي "سيف الشريف" مع الرئيس التنفيذي لشركة آرامكو السعودي أمين الناصر، أي أنها طرحت اتفاقا يلبي حاجة الحكومة اليمنية للحصول على 1.5 مليون برميل من الوقود شهرياً عبر شركة آرامكو مقابل عائدات النفط الخام اليمني، مما يعني السيطرة على القرار السياسي والتحكم بالانتاج، ورغم أن حكومة هادي في عدن مؤيدة لحرب التحالف العربي على بلادها إلا أن قوات التحالف لم تسمح لها ببيع مليوني برميل نفطي مجمدة منذ بداية الحرب في ميناء الظبية النفطي الذي تسيطر عليه قوات التحالف الا بعد زيارة قام بها رئيس حكومة هادي الى الأمارات، على أن تودع قيمة المبيعات لشركة جيلينور السويسرية

[66] - عبدالله لقمان، صحيفة الأخبار اللبنانية، 2015/9/7 (2685)

في البنك الأهلي السعودي[67]، كما راجت تسريبات تزعم أن السعودية دفعت 10 مليارات سنويا مقابل اعطائها امتياز التنقيب عن النفط لمدة 50 سنة لكن اليمن لم يوافق وقد بحث الرئيس هادي في إحدى زياراته الى السعودية امكانية مشاركة روسيا في التنقيب عن النفط في الجوف لكن السعودية رفضت، وهذا ما يثير مزيداً من الامتعاض لدى الفريق اليمني المؤيد للملكة.

3- السياحة:

يمتلك اليمن مواقع سياحية جذابة جعلته مقصداً للسواح الأجانب لسنوات طويلة رغم الخطر الشديد المتمثل بحوادث الخطف المتكررة ورغم تقادم المرافق الخدمية اليمنية، للتعرف على ثقافة الشعب اليماني وموروثه الشعبي الفريد ودراسة الثقافة العربية التي لم تتأثر بمؤثرات خارجية نتيجة العزلة، ولمعاينة الإرث الحضاري الضارب في أعماق التاريخ الذي يتركز بشكل اساسي في أربع مدن يمنية مدرجة على قائمة التراث العالمي هي صنعاء القديمة وزبيد وشبام وجزيرة سقطرى. كانت السياحة، بحسب الجهاز المركزي للإحصاء الحكومي، تمثل ثلاثة بالمئة من الناتج المحلي الاجمالي لليمن[68]، لكن عائدات القطاع السياحي سجلت عام 2015 إنخفاضا حادا بنسبة 60% أي 373 مليون$ من 937 مليون$ عام 2014، بسبب "استمرار العدوان السعودي الامريكي الغاشم وحصاره الجائر، واستهدافه المباشر للبنية التحتية و الفوقية للقطاع السياحي... و تدمير المواقع التاريخية والأثرية والحضارية[69]".

كانت الحركة السياحية قد بدأت تشهد نمواً ملحوظاً بسبب الاجراءات المشددة عقب أحداث أيلول 2001 تجاه العرب الذين شكلوا 40% من السياحة الدولية في اليمن فيما شكلت المملكة السعودية مصدراً لما نسبته 19.5% من إجمالي السواح الذين قصدوا اليمن بحسب التقرير الاحصائي السنوي الصادر عن وزارة السياحة اليمنية لعام 2002 [70]، لكن بالنظر الى أن الاجمالي حينها هو 79617 زائرا فإن عدد القادمين من السعودية يبدو متواضعاً جداً أي 14404 غالبيتهم من اليمنيين المغتربين المقيمين في المملكة.

---

[67]- الكيالي فاروق، صحيفة العربي الجديد – 2017/8/6 (1070). alaraby-20170806.pof.pdf

[68]- موقع وكالة رويترز 10/5/ 2016 ساعة الدخول .(https://www. reuters.com) GMT 17:52

[69]- باوزير عدنان، **تاريخ اليمن في مرمى الحقد الوهابي**: تدمير ممنهج للآثار، الأخبار اللبنانية 2015/11/2.

[70]- جريدة الشرق الأوسط – العدد 8664 الصادر في 18اب 2002

أما في السعودية فتُعد السياحة قطاعاً ناشئاً، حيث أطلقت هيئة السياحة والتراث الوطني السعودية برنامج تأشيرة السياحة وأحالته الى وزارتي الخارجية والداخلية للاقرار في تموز 2017، إذ أن الشروط السعودية الحالية للحصول على تأشيرة سياحية ما تزال مختلفة عن السائد عالميا، حيث تصدر لجنسيات معينة فقط، ويتوجب على السواح السفر ضمن مجموعات لا تقل عن 4 أشخاص، أما النساء فيجب أن يكنّ برفقة قريب ذكر وأن يكن قد تجاوزن الـ30 من العمر، كما على القادمين إلى المملكة أن يبقوا في مجال الرحلة المحدد مسبقاً وتحت رقابة احدى الشركات الخمس المرخصة في المملكة. أسهم ذلك في بطء الحركة السياحية، وجعل القطاع السياحي يسهم فقط بما نسبته 7.2% في تطور الناتج المحلي لعام2011 [71].

تبقى السياحة الدينية في السعودية هي الركيزة الأهم للقطاع السياحي بسبب احتضان المملكة لمدينتي مكة المكرمة والمدينة المنورة اللتان تُعدان مهد الاسلام وتجتذبان ملايين المسلمين للحج والعمرة سنويا، لكن حتى هذه السياحة الدينية إرتبطت في وجدان اليمنيين بمأساة قاسية معروفة بإسم "حادثة تنومة"، وهي حادثة قيام القوات السعودية بقتل حوالي ثلاثة آلاف حاج يمني بثيابهم البيضاء في منطقة وادي تنومة عام 1934 دون أي سببٍ مقنع..

بلغ عدد الحجاج اليمنيين 24255 حاجاً لعام 2017 هم اجمالي الحصة المقررة لليمن[72]، قدموا من المناطق التي يسيطر عليها التحالف العربي في اليمن ومن لون مذهبي واحد، مما استدعى بيانا من رابطة علماء اليمن نشرته وكالة الأنباء الوطنية سبأ يدين للعام الثالث على التوالي، "المماطلة السعودية المتعمدة لوزارة الأوقاف والارشاد اليمنية، والمعاناة المأساوية لليمنيين الراغبين في الحج.. وإساءة النظام السعودي لهم عند منفذ الوديعة ما أدى الى وفاة بعضهم..."، علماً أن معظم الحجاج اليمنيين لا ينفقون مبالغ كبيرة خلال أدائهم لفريضة الحج بسبب تردي أوضاعهم المادية.

4- الرعي و الصيد البحري

ثمة نوع آخر من العمالة موجودٌ على الحدود السعودية–اليمنية، يتمثل في الرعاة الذين يشكلون عماد الثروة الحيوانية المحدودة في شمال اليمن. استطاع السياج السعودي المستحدث أن يدمر قسماً كبيراً من

---

[71]- جريدة الشرق الأوسط ، الصادرة في 19أيار2012، العدد 12226

[72]- موقع العربية نت 2017/11/30) ساعة الدخول 14:02 -GMT. (Https://www. alarabiya.com/ar/live-stream)

هذه العمالة، فهذا السياج الذي بنته السعودية وتنوي توسيعه بحجة مكافحة التهريب عبر الحدود، هو في حقيقة الأمر يرمي، الى جانب الاهداف المعلنة، الى منع الرعي على جانبي الحدود ما يؤدي الى مزيد من تدهور الثروة الحيوانية المتدهورة أصلاً في اليمن. ورغم ان هذا الاجراء ينتهك اتفاقية جدة التي وقع عليها الطرفان عام 2000، الا ان المشروع لا يزال قائماً ويتوقع ان يتم توسيعه بالترافق مع الاتهامات السعودية التي توحي بأنها حريصة على دعم استقرار الاقتصاد اليمني.

أما الصيد البحري فله سياق مختلف، حيث تمتد سواحل اليمن مسافة 2250 كيلومتراً منها 700 كيلومتر على البحر الأحمر، من باب المندب جنوباً حتى الحدود السعودية شمالاً، وتحتل المنتجات البحرية المرتبة الثانية في الانتاج الاقتصادي اليمني بعد قطاع النفط والتعدين، إلا أن قطاع الصيد البحري لا يملك القدرة على المنافسة في مجاله، رغم استحداث وزارة مختصة بالصيد، فتنظيم العمل لم يتطور إلا بشكل طفيف ولم يشهد أي نمو قبل التسعينات، حتى أن الانتاج السمكي لم يكن يُدرج كمصدر للدخل في الاحصاءات الرسمية، وتتركز المشكلة في عزلة القرى الساحلية وندرة طرق الاتصال، وصعوبة الحصول على معدات الصيد، وقد فشلت محاولات الجمعيات المحلية للصيادين بسبب الافتقار للمواد الأولية وللدعم السياسي[73].

يعود سبب إدراج الصيد البحري ضمن بنود العامل الاقتصادي المؤثر في العلاقات السعودية اليمنية الى تعرض الصيادين اليمنيين لمضايقات من البحرية السعودية لعقود، كان آخرها، احتلال القوات السعودية لخمسين جزيرة يمنية في قطاع ميدي (منها: جزيرة دريب، العاشق الكبير، ذو حراب، ثوهوراب، الدويمة، ...)، بالتزامن مع احتلال البحرية الاريترية لأرخبيل حنيش الاستراتيجي، مستغلةً انشغال اليمنيين بإحتواء تداعيات الثورة والحوار الوطني عام 2013. تقوم القوات البحرية السعودية منذ ذلك الحين بطرد الصيادين اليمنيين وملاحقتهم داخل المياه الاقليمية اليمنية، مما حرم اليمن هذا جزءاً هاماً من مدخوله. أما ذروة هذه الحوادث فقد تجلت خلال حرب عاصفة الحزم الخليجية ضد اليمن، حيث انتشرت المجازر المتنقلة التي ينفذها الطيران الحربي السعودي بحق الصيادين اليمنيين، أبرزها، مجزرة قوارب الصيد في جزيرة عكبان التي أودت بحياة 115 يمنيا وجدت معظم أشلائهم في شباك الصيد، في تشرين ثاني

[73] - ضرار، عبدالناصر – **الحركة التعاونية في شمال اليمن، بداياتها و تطورها**، صنعاء1992 – المفضل- ص24

2015، ومجزرة أخرى بحق صيادي الحديدة في 13 تموز 2016، ومجزرتي الخوخة في تشرين ثاني وكانون الاول 2015، ومجزرة صيادي جزيرة البضع في اللُّحية في تشرين الثاني 2017، اضافة الى الغارات الجوية المتكررة على كدمة وتكفاش وحصار جزيرة كمران وغيرها، مما أسهم في مفاقمة المشاكل وتدمير قطاع الصيد اليمني بشكل كلي تقريباً.

5- المستثمرون الحضرميون في السعودية (الحضارمة)

دفعت ندرة الموارد الطبيعية في شرق اليمن أجيالا من الحضرميين للهجرة خلال القرنين الماضيين بحثا عن فرص العيش في شرق أفريقيا وجنوب آسيا، لكن تأميم أملاكهم وطردهم من زنجبار وتنجانيقا والصومال أعاد الالاف منهم إلى حضرموت حيث أسهموا في نهضة عمرانية هائلة وازدهار الحركة التجارية أوائل القرن الماضي، إلا أن الطفرة النفطية التي شهدتها المملكة السعودية شكلت جاذبا رئيسياً جديداً لهم، فباتت المملكة مقصداً مفضلاً للحضرميين الذين ساعدتهم الروابط العائلية والقبلية والهوية المناطقية المشتركة مع قدامى المهاجرين على الاستقرار والتضامن فيها.

تمتع الحضارمة بسمعة حسنة حتى غدت صفة حضرمي نوعاً من "علامة الجودة" التي اصطبغوا بها، لما عُرف عنهم من الأمانة والعمل الجاد والبعد عن السياسة، وتميزوا بالمهارة في التعاملات المالية حتى اتهموا بالبخل وحب النقود[74]، ما جعل الكثير من رجال الأعمال السعوديين يوكلون أمر الاشراف على أعمالهم لرجال حضارمة[75]، بل ان بعض الأمراء السعوديين استثمروا –و ما زالوا–في أعمال الحضرميين الذين جنوا من ذلك أرباح مالية كبيرة وخدمات وتسهيلات هامة جدا داخل المملكة جعلتهم مساهمين حقيقيين في الدورة الاقتصادية السعودية لاسيما في مدينة جدة [76] حيث كانوا يعملون في القرن التاسع عشر في صرف العملات والاقراض مقابل فائدة، ثم بقالين وأصحاب دكاكين ولاحقاً أصحاب عقارات

---

[74] – باحارث، محمد، **قوانين التجارة الحضرمية، دار سيبوية**، ط1 جدة 2018، ص15.

[75] – فيلد، مايكل، **تجار وحكام شبه جزيرة العرب**، يورومني 1981، ص 74.

[76] – انجرافر، هارولد، **تقرير عن الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية في حضرموت**، لندن 1937، تقارير مكتب المستعمرات رقم 123 ص163.

وبنايات، مكنتهم من الانتقال من حياة الكفاف والتقشف الى حياة الرخاء، وقدروا عام 1935 بخمسة آلاف مقيم.

يحتاج العامل اليمني الآتي من اليمن الجنوبي السابق الى كفيل إلا أن الحضرميين لم يواجهوا هذه المشكلة، فقد تخطوا هذه العقبة بتضامنهم القبلي والمناطقي، حيث كفل الحضرميون المجنسون سابقاً، آلافاً من أبناء مناطقهم، وساعدوهم الى أن حصل بعضهم على الجنسية السعودية التي ما زالوا ينظرون اليها بعين الخوف، حيث أن عبارة "مجنس" المدونة على الجواز السعودي الممنوح للحضرمي، حتى لو كان مولودا في السعودية، تبقيه في حالة من التوجس تجاه المستقبل الغامض، باعتبارها نوعاً من الاشارة الى أنه سعودي "غير حقيقي" أو "درجة ثانية"، ما يعني طردهم عند أي أزمة سياسية كالتي حصلت إبّان حرب الخليج عام 1990، التي رحلت خلالها السعودية معظم العمال اليمنيين المقيمين على أراضيها. علماً أن غالبية اليمنيين الباقين على أراضي المملكة عقب هذه الحملة السعودية، هم من الحضرميين الذين تجذروا في المملكة، منذ ما قبل الهجرة اليمنية الكبيرة، واستطاعوا ترتيب أوضاعهم بما يتيح لهم التعايش مع الشروط الجديدة والبقاء، لكن الصدمة التي ما تزال ترسخ في أذهان الحضرميين هي عملية طردهم من الكويت بشكل حولهم من "ملوك الى شحادين" بحسب تعبيرهم.

يستفيد الحضرميون من وضعٍ خاصٍ في المملكة حيث يتم تصنيف اليمنيين في السعودية في خانتين، يمني وحضرمي، مما يعطي أفضلية دائمة للحضرمي، وذلك عائد الى سببين رئيسيين هما، رغبة المملكة في تحويل الحضرميين إلى سعوديين تمهيداً لتنفيذ خطتها القديمة لضم حضرموت الى سيادتها والوصول إلى بحر العرب فالمحيط الهندي كما أسلفنا في العامل الجغرافي، والسبب الثاني هو الدور الاقتصادي الهام للجالية الحضرمية المعروفة برخائها الاقتصادي واستثماراتها الضخمة في الاقتصاد السعودي، حيث ينظر الى ثروة الحضرميين باعتبارها أسطورة تلمع فيها أسماء كـ بن محفوظ، الذي يملك أغلبية أسهم البنك الأهلي السعودي باحتياط يناهز 17 مليار دولار أمريكي ويعد بنكاً للأمراء النافذين، وبن لادن مالك أكبر شركة مقاولات براسمال يتجاوز 5 مليار دولار، وبقشان مالك وكالة اطارات بريدجستون، والعمودي مالك شركة الاسمنت الشهيرة باسمه، وباغلف وباخشب وغيرها الكثير من الأسماء المعروفة.

طموح السعودية لشراكة اقتصادية مع اليمن: آفاق العلاقة الاقتصادية)

شكلت الاعتبارات السياسية والاستراتيجية العامل المهيمن على علاقات السعودية باليمن دائماً، وأتت لاحقاً العلاقات الاقتصادية في مرتبة ثانوية، فعلى الرغم من تجاور البلدين وتوفر المقومات اللازمة إلا أن التجارة بين البلدين بقيت ضعيفة، ويبدو أن الأمل في زيادة حجم التجارة البينية ما يزال محدوداً في الظروف الحالية، إذ رغم الوعود السعودية الكلامية الكثيرة فانه لم ترصد أي محاولة جدية لطرح موضوع التنمية ومساعدة اليمن على تخطي الاسباب الحقيقية الكامنة خلف ازدياد الفقر والأمية والبطالة، وتراجع الحركة الاقتصادية وذلك ما يؤكد الرغبة في إبقاء اليمن على ما هو عليه الى حين يتم استكمال السيطرة عليه كلياً وتفتيته على قياس المصالح السياسية. ترى المملكة السعودية أن الموقع الجيوسياسي لليمن، الذي يشكل ركيزة من ركائز اي نهضة لتطوير المصالح الاقتصادية فيه، مهماً جداً في ظل التحديات التي تهدد تصدير النفط الخليجي عبر مضيق هرمز، وإحتمال نشوب حرب بين الجمهورية الاسلامية الايرانية والولايات المتحدة الامريكية و/أو القوى الغربية، يشكل اليمن بالتالي حاجة استراتيجية لمنتجي النفط ومستهلكيه الخليجيين وعلى رأسهم المملكة، حيث يؤمن بديلا عن مياه الخليج الفارسي بتوفير طريق آمن لتدفق النفط الخليجي الى الاسواق العالمية، عن طريق مد خطوط أنابيب على أراضيه وصولا الى الموانئ المطلة على بحر العرب والبحر الأحمر، أو عبر قناة مائية ضخمة (قناة الملك سلمان)[77]، وهو ما يتيح عوائد اقتصادية كبيرة لليمن، ويعزز القبضة السعودية على الاقتصاد اليمني.

ان شراكة اليمن مع دول مجلس التعاون الخليجي الذي تتزعمه المملكة السعودية، انطلاقا من موقع اليمن الجيوسياسي، يزيد من قدرات دول المجلس ومناعتها تجاه اي تهديد، لذلك فهي تلمح لليمن دوما أن باستطاعته الحصول على حصة من الاقتصاد العالمي اذا أحسن استغلال موقعه الحيوي وتقديم خدماته الى بقية العالم، وتؤكد باستمرار أن الطريق الى القضاء على مشاكل اليمن المختلفة وإجراء التنمية الاقتصادية المطلوبة يستدعي جهودا جبارة الى جانب علاقات اقتصادية متينة مع دول مجلس التعاون الخليجي، نظرا للقدرات المالية الهائلة التي تتمتع بها هذه الدول، وحاجتها الماسة الى توسيع نشاطها التجاري وسد النقص الكبير في العمالة لديها، ولعل أبرز النقاط الايجابية في الشراكة مع دول الخليج هي

---

[77] – بن عمر، سعد، **قناة سلمان ومضيق هرمز**، جريدة النهار اللبنانية، 28 أيلول 2018.

الجوار الجغرافي والمشتركات التاريخية والمصيرية، ومن نافل القول ان تحسن الاوضاع الاقتصادية في اليمن يمكن أن ينعكس إيجابيا على الجوار، حيث أن ارتفاع القدرة الشرائية للمواطن اليمني يؤثر طرداً في زيادة استهلاكه للسلع السعودية والخليجية عموماً. تمثل السعودية بالمقابل سوق عمل كبيرة طويلة الأمد يمكنها أن تستوعب الفائض الكبير من الايدي العاملة غير الماهرة في اليمن، عوضاً عن اليد العاملة الآسيوية القادمة من بنغلادش والهند والباكستان التي لا تنسجم مع البيئة المجتمعية السعودية وتتقاضى 30 مليار دولار سنوياً، ما يسهم في تدوير الاموال في الاقتصاد السعودي مجدداً من خلال تمويل الواردات اليمنية من المنتجات السعودية، اي أن المواطن اليمني يصبح عاملاً لدى رب العمل السعودي ومستهلكا لسلعه في الان عينه أي رافدا بالموارد البشرية وسوقا استهلاكية، وهذه إحدى مكاسب الاقتصاد السعودي الكبرى الضائعة من الشراكة مع الاقتصاد اليمني.

المبحث الثاني ـ العامل الديمغرافي.

"يمكننا فهم شعوب التلال بأفضل صورة باعتبارها مجتمعات من الهاربين، المطاريد، الآبقين، الذين ظلوا على مدى ألفي سنة يفرون من الاضطهاد الذي تمثله مشروعات صنع الدول في الوديان"[78].

عالم الانتربولوجيا في جامعة ييل الأمريكية، جايمس سكوت

يعتبر العامل الديمغرافي أحد أبرز العوامل العوامل التي تساهم في تكييف طبيعة التفاعلات الدولية، فالتسليم بالتأثير الطبيعي للسياسة والجغرافيا والاقتصاد لا ينبغي أن ينفي دور الانسان، من باب أن الأنسان هو محرك مجمل الأعمال والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية، مع الالتفات إلى أن تأثير العامل الديمغرافي على الفاعلين الدوليين يقتصر غالباً على الفاعلين التقليديين، أي الدول[79]. و لطالما كان عدد السكان الكبير دليلاً على قوة وتأثير الدولة في المجتمع الدولي، لما يوفره لها من قوة عسكرية كبيرة، وأيدٍ عاملة وافرة وسوق استهلاكيةٍ واسعة، مما يؤثر ايجاباً في حجم الانتاج الاقتصادي، لذلك يُقال بأنه لولا الطفرة السكانية التي شهدها غرب أوروبا، لما كان للنفوذ الأوروبي مكانته الكبرى على مستوى العالم ولما

---

[78] -James C. Scott: The Art of Non Being Governed : An Anarchist History of Upland Southeast Asia (New Heaven: Yale University Press. 2009) p:ix.

[79]- عزالدين، غفران – مدخل الى دراسة العلاقات الدولية / ص27.

انتشرت الثقافة الأوروبية في أربع جهات المعمورة وهو ما يسمى بالرأسمال البشري. بالمقابل لا يمكن إغفال النتائج السلبية لازدياد عدد السكان، فالعامل الديمغرافي يلعب دوراً سلبياً وايجابياً في آن معاً، إذ بالرغم من أهمية هذا العامل الا أن هذه الأهمية لا تتأتى الا في حالة انسجام عدد السكان مع سعة الاقليم وحجم الموارد، أي في حالة تناسب النمو الديمغرافي مع النمو الاقتصادي، وفي حال وقوع خلل يعيق هذا الانسجام، فان ذلك يؤدي بالضرورة الى أزمات اجتماعية كارثية البطالة والفقر والأمية وغيرها مما يعيق عملية التنمية، كما أن التكنولوجيا المتقدمة أفقدت العنصر البشري بعضاً من تأثيره في القوى العسكرية. يُنظر إلى هذا العامل باعتباره عاملاً متغيراً وليس عاملاً حاسماً في تحديد قوة الدولة على الساحة الدولية، لكن ثمة حقائق ديمغرافية لا بد أن تلقي بظلالها على علاقات البلدين، فالجوار، خصوصاً في بعده التاريخي، جعل الجماعات بحركتها على جانبي الحدود ثم استقرارها على كلا طرفي الحدود تمثل امتدادات ديمغرافية من حيث الصفات والسمات لكل طرف على الجانب الآخر، وهذا ما يمكن ملاحظته في العلاقات السعودية – اليمنية، حيث نشأ عن علاقات الجوار الجغرافي عدد من المشاكل متفاوتة الحدة، تتعلق بالسكان وحركتهم عبر المجتمعات المختلفة.

1- الكثافة السكانية

يمكن بسهولة معرفة حجم المساحة الكبيرة التي تشغلها المملكة العربية السعودية من مجمل أراضي الجزيرة العربية، الا أن الجزم بعدد سكان المملكة غير ممكن على وجه الدقة، نظراً لحرص الحكومة السعودية على إبقاء الاحصاء الرسمي الحقيقي لعدد السكان بعيداً عن التداول، شأنها في ذلك شأن العديد من الدول، لكن المسلّم به أن المملكة تضم ما يقل بكثير عن نصف اجمالي عدد السكان في الجزيرة العربية، أي أن عدد سكان اليمن يوازي أو يفوق عدد سكان المملكة، حيث يتنافس البلدان على المرتبة السادسة عربيا، وهذا العامل وحده كافٍ لاعتباره خطراً على سعي المملكة التاريخي والدائم لفرض سيطرتها على كامل الجزيرة العربية.

تشير الاحصاءات المعروفة والمعتبرة إلى أن عدد سكان السعودية يناهز 28.7 مليون نسمة، (الرقم الرسمي 32.55 ملايين[80]) وهو رقم قليل بالمقارنة مع المساحة الاجمالية الهائلة للمملكة البالغة 2.15

[80]- تقرير الهيئة العامة للإحصاء في المملكة العربية السعودية عام 2017.

مليون كيلومتر مربع، حيث تبلغ الكثافة السكانية 13.3 نسمة في الكيلومتر المربع، لكن نسبة النمو السنوي للسكان تبلغ 2.54%، وإذا استمر هذا المعدل المرتفع للنمو على هذه الوتيرة، فان عدد السكان سيتضاعف خلال بضعة عقود، مشكلاً ضغطاً هائلاً على الموارد، نظراً لوقوع البلاد على سهوب برية وصحراوية شحيحة المياه، اضافةً الى الضغط الذي تولده الفئة الشابة المتزايدة، فحوالي 40% من السعوديين هم من الفئة العمرية دون الـ15 عاماً، وهي شريحة تسعى بطبيعة الحال لفرص العمل والتعليم علماً أن 40% من اجمالي الشباب السعودي عاطلون عن العمل. بناءاً على هذه المعطيات يمكن القول أن قوة المملكة حالياً لا تنبع من حجمها السكاني ومواردها البشرية، كما هي الحال في اليمن، بل من حقيقة امتلاكها لأحد أكبر، أو أكبر، احتياطات النفط الخام في العالم.

بالتالي فان الحكومات السعودية المتعاقبة ترى أن الخطر الأساسي على المملكة السعودية المرتكزة على النواة النجدية، هو اليمن فعلى الرغم من أن الجمهورية اليمنية لا تملك سوى ما يقارب ربع مساحة المملكة، إلا أنها تملك عدد السكان نفسه تقريباً، بحيث يقع القلب الديغرافي البالغ الأهمية لشبه الجزيرة العربية في الركن الجنوبي الغربي الجبلي منها، حيث الهضاب البازلتية الشاسعة التي تنتصب كالقلاع المنيعة، مخفية في داخلها شبكةً من الواحات الكثيفة السكان منذ أقدم عصور التاريخ.

خلاصة القول ان المملكة التي تحيطها حدود آمنة هي الصحراء من الشمال والبحر من الغرب والامارات الوراثية من الشرق، يبقى جنوبها ذو الكثافة السكانية العالية، هو المنطقة المفتوحة أمام رياح الخطر. تتيح دراسة التطور العددي للسكان في البلدين، فهم التداعيات المترتبة على ازدياد حجم السكان، في كلا البلدين والتي تضمن لكل منهما مكانة القوة، حيث يؤدي ازدياد عدد السكان الى ازدياد قوى العمل، وازدياد احتمالات القوة العسكرية، وتعاظم احتمالات تولد المشاعر والأفكار القومية، واحتمالات حدوث التنمية الاقتصادية على نطاق واسع في حال ترشيد الافادة منها. يمكن بالمقابل اعتبار المورد البشري اليمني عاملاً جامعاً مؤثراً في تمتين العلاقات بين البلدين على عكس النظرة السائدة، فاليمن يمتلك أهم عناصر التنمية الاقتصادية وهو الثروة البشرية الحقيقية التي تشكل داعماً رئيساً لأيٍ من المشاريع الاستثمارية الكبرى داخل اليمن، حيث تقدم فرص استثمار كبيرة للمتمولين العرب، خصوصاً السعوديين، لتوفر يد

عاملة متدنية الأجر، وفي الآن عينه سوقاً استهلاكية ضخمة لمنتوجات السعودية. (اضافة الى التعبئة الايديولوجية والاستخدام السياسي).

2- القبائل

تكثر الدراسات والمقالات الصحفية والبحثية التي تصنف اليمن كمجتمعٍ قبليٍ، وهو خطأٌ سياسيٌ شائع انتقل تدريجياً من المقالات والخطابات الى حقل المعرفة السياسية والبحث الأكاديمي، فالحقائق والوقائع الاجتماعية والسياسية التاريخية تثبت أن نسبة حضور البنية القبلية ديمغرافياً، قد لا يتجاوز 25% من مجموع سكان اليمن، وهذه حقيقة اجتماعية تاريخية تغيب عن البعض في غمرة متابعة الأحداث الكثيرة التي ترتبط بنشاط القبائل في البلاد، لكن بالمقابل لا يمكن إغفال النفوذ الهائل لهذه النسبة القبلية.

تختلف التركيبة القبلية في اليمن تماماً عنها في باقي الدول ما يجعل فهمها أكثر صعوبةً على غير اليمنيين. إلى جانب القواسم المشتركة الجغرافية التي تحكم العلاقة بين العربية السعودية واليمن، ثمة قواسم ديمغرافية واجتماعية أيضاَ، وتعتبر القبيلة أحد هذه القواسم مع لحاظ مفارقة غريبة، تكمن في وضوح النظام القبلي والعصبية القبلية في اليمن رغم أن النظام الحاكم جمهوري، وخفوته في السعودية رغم أن الحكام ينتمون الى قبيلةٍ واحدة تملك البلاد وتحكمها بل وتسميها باسمها.. يعود ذلك بشكل كبير إلى الدور السعودي، فالسعودية رغم مساعيها الحثيثة لتحويل سكانها من البداوة الى الحضر إلا ان سياستها خارج الحدود الجنوبية في اليمن تتناقض تماماً، اذ أنّ النفوذ القبلي داخل النظام الجمهوري الحاكم في اليمن زرعته المملكة السعودية، بالدرجة الأولى، بعد اتفاق المصالحة الشهير بين الرئيس المصري جمال عبد الناصر والملك السعودي فيصل بن عبد العزيز، الذي أفرزته نتائج عدوان 1967 والذي أفضى الى اتفاقٍ قضى بسحب القوات المصرية وازاحة المشير السلال ومجموعته، وايصال مجموعة "خمر" برئاسة القاضي عبدالرحمن الأرياني إلى السلطة حاملةً مشروعاً سياسياً يتمثل بالتسوية مع المملكة السعودية.[81]

فائض القوة الذي تمتعت به قبائل الملكيين عقب انسحاب القوات المصرية جعل المملكة تتنصل من اتفاقها مع مصر، وترعى اجتماعاً للملكين في الرياض رفض المفاوضات مع الحكم، وتبني برنامجاً يشدد

[81] - جولوبوفسكايا، ايلينا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية 1962-1985 ترجمة محمد علي عبدالله البحر- مركز الدراسات والبحوث اليمني- صنعاء 1994ط1- ص100.

على عدم المساس بامتيازات القبائل، ويمنحهم حقوقاً قانونية في الادارة الذاتية للمناطق الخاضعة لسيطرتهم. دعا المؤتمرون في الختام الى النضال ضد الحكومة الجمهورية في صنعاء، من أجل قيام مجتمع إسلامي تقوم مبادؤه على القرآن والشريعة الاسلامية. تحركت إثر ذلك القبائل المؤيدة للسعودية وشنت هجمات على القوات الحكومية اليمنية وحققت انتصارات معتبرة، دفعت الحكومة اليمنية لاصدار بيان في تشرين الثاني 1967 اتهمت فيه "القوى الامبريالية وحكومة المملكة العربية السعودية بدعم القبليين الملكيين خلافاً للإتفاق ورغم الالتزام المصري"، لكن تقدم القبائل استمر حتى أطبق الحصار على صنعاء مطلع كانون الاول من عام 1967 الذي شهد قصف القبائل لمحطة الكهرباء والاذاعة والمصانع والمقار العسكرية والقصر الجمهوري، وقطع الطرق الرئيسة الموصلة الى العاصمة، في اطار خطة عسكرية مشتركة بين الملكيين وقادة عسكريين سعوديين، سميت بخطة "الجنادل"، ارتكزت بشكل أساسي على تمويل نقدي وعتاد عسكري سعودي، وخبراء أجانب أشهرهم "الجنرال كوتدي"، الى جانب مرتزقة ومدربين ايرانيين أوفدتهم حكومة الشاه ضمن إتفاق مع السعودية.

ازاء هذا الضغط العسكري الكبير والتقديمات المالية المغرية التي قدمتها المملكة السعودية لقبائل طوق صنعاء، إستطاعت بعض القوات القبلية النفاذ الى بعض أحياء صنعاء وكادت تسقط العاصمة المحاصرة، لكن التدخل السوفييتي قلب الأوضاع، حيث أنشأت موسكو جسراً جوياً الى مدينة الحديدة الساحلية في كانون الثاني من عام 1968 لايصال الأسلحة وطائرات ميغ17 للقوات الجمهورية، وقام طيارون سوفيات بقيادة طائرات ميغ19 لقصف أهداف في محيط صنعاء، حتى أجبرهم الضغط الأوروبي والدولي على استبدال الطيارين السوفيات بطيارين أوفدتهم سوريا للمشاركة في فك الحصار، فيما أرسلت مصر كمية من الأسلحة الخفيفة والمؤن، وأرسلت الجزائر مساعدة نقدية بقيمة مليون دولار. تزامن كل ذلك مع تعيين حسن العمري قائداً عاماً للقوات المسلحة واستعانته بقوات المقاومة الشعبية اليسارية التي تشكلت من الاف المتطوعين لحماية احياء العاصمة الداخلية بالكامل، مما أتاح المجال للجيش للقيام بمهام دفاعية خارج المدينة، والتوثب نحو توسيع نطاق الأمان، لملاقاة القوات القادمة من الحديدة والجنوب، وقد احتفل الجمهوريون في شباط 1968 بالتقاء القوات المدافعة والمحررة وحققوا انتصارا هاماً، لكن المملكة لم

تقف صامتةً أمام هزيمة حلفائها القبليين، فغذت انقساماً تطور الى صدام بين اليساريين والاسلاميين، ونزاعاً موازياً بين الزيود والشوافع، مما أدى الى أحداث طائفية راح ضحيتها ما يقارب 500 شخص[82].

توالت هزائم القبليين مما أجبر المملكة السعودية على اعادة النظر في موقفها من العلاقة مع النظام الجمهوري، فأعلنت نيتها وقف مساعداتها للقبائل الملكية مقابل ابعاد النظام الجمهورية لشخصيات يسارية من مناصب معينة، وتحسين علاقاته مع دول أوروبا الغربية، كما سمحت لليمنيين بأداء فريضة الحج مقابل وقف اذاعة صنعاء دعايتها المناوئة للمملكة. بدأت المملكة تحديد مسار علاقتها المشروطة بوصول جناح ملتزم بالضوابط السعودية الى مواقع القرار اليمني فتجاوب النظام الجمهوري الخائف من اليساريين مع شروط المملكة بتصفية أبرز اليساريين وأنصار الحراك القومي والجمهوريين الراديكاليين داخل المؤسسة العسكرية وأجهزة الدولة، واتاحة المجال للقبائل للسيطرة على مفاصل الدولة حيث سيطرت، مثلاً، قبائل بكيل على قطاعات الجيش ولقب شيخها سنان أبو لحوم بـ"ملك الحديدة"، بعد توليته منصب محافظ مدينة الحديدة الاستراتيجية الساحلية. لم يحل ذلك دون قيام القبائل بانقلاب ثانٍ عام 1974 على حكومة عبد الرحمن الأرياني، حيث يذكر الشيخ عبدالله الأحمر، شيخ مشايخ قبائل حاشد الشهيرة، بأن التخطيط لحركة 13حزيران 1974 جرى من قبل الشيخ سنان أبو لحوم، والشيخ أحمد علي المطري، والشيخ مجاهد أبو شوارب، ومحمد أبو لحوم، الى جانب ابراهيم الحمدي، ثم أبلغوه بالرأي، أي للشيخ الأحمر، الذي اتفقوا عليه والذي أصبح قراراً بانتظار موافقته عليه[83]. يكمل الشيخ سنان أبو لحوم بأن السعوديين اعتمدوا مبلغاً من المال وطُلب منه تقسيمه، فيقول :"قسمت المبالغ على القبائل كلُ حسب حجمها... وخصصنا لحاشد ثلث المبلغ، أي للشيخ عبدالله بن حسين الأحمر وأصحابه حاشد"[84].

هكذا وبحكم التركيبة القبلية والدينية للقوى التقليدية التي كانت تخضع لمرجعية دينية مؤثرة ممثلة بالتيار الفكري الوهابي والاسلاميين الجدد والاخون المسلمين، استطاعت القبائل تكوين تيار مناهض لأي مشروع اصلاحي تتبناه الدولة، بدءاً بمعارضة نزع سلاح القبائل، وصولاً الى المعارك السياسية المتلاحقة ذات

---

[82] – مرجع سابق، جولوبوفسكايا، ايلينا، ص120.

[83] – مذكرات عبدالله بن حسين الأحمر – الآفاق للطباعة و النشر – صنعاء 2007 ص85

[84] – مذكرات سنان أبو لحوم، اليمن حقائق و وثائق عشتها، الجزء الثاني – مؤسسة العفيف، صنعاء 2002 ط1، ص148

الطابع الديني التي دعمتها المملكة السعودية لتثبيت نفوذها السياسي داخل المجتمع اليمني، وبدأ الصراع يفرض على الدولة ضرورة ايجاد "دولة اسلامية" على النمط الذي تريده السعودية[85].

إستمرت العلاقة بين المملكة ومشايخ القبائل الموالين لها وتطورت بعد انتهاء الحرب الأهلية، عبر دفع أموال ومخصصات شهرية لزعماء القبائل والقيادات العسكرية والسياسية وذلك بهدف كسب ولائهم، أو الحفاظ عليه، ولاتخاذ المواقف بما يتوافق وتوجهات المملكة عند الضرورة. أبرز أمثلة ذلك، اللجنة الخاصة باليمن التي أنشأت عقب ثورة سبتمبر1962 والدعم المالي لمجالات معينة أهمها نشر المذهب الوهابي عبر المعاهد والمدارس الدعوية بغطاء من مشايخ القبائل. أشارت إحدى وثائق ويكيليكس ذات الرقم SANAA1053.08 المؤرخة في 18 حزيران 2008 إلى أن القبائل اليمنية تربطها علاقات مصاهرة مع القبائل السعودية وأن السعودية قدمت مبالغ مالية لشيوخ مقابل الحصول على معلومات، ولضمان سيطرتهم على السياسات المحلية، أي لشراء ولاء القبائل و ضمان انصياع الحكومة.

أخيراً، رغم أن القبيلة ظاهرة تاريخية تجاوزها الزمن في الكثير من بلدان العالم، الا أنها لا تزال حيةً مؤثرةً في الحياة الاجتماعية والسياسية اليمنية، ليس بوصفها حقيقة اجتماعيةً وحسب، بل باعتبارها حالةً ذهنيةً تربط مجاميعَ من الأفراد فيما بينهم بحكم الشعور بالانتماء الى رابطٍ قبلي واحد عبر النسب، الى درجةٍ يتقدم فيها الولاء القبلي لدى المواطن على الولاء الوطني في بعض الأحيان، لكن مفهوم القبيلة في اليمن القديم لا يقوم بالضرورة على صلة القرابة بالدم والجد الواحد المشترك، فقد تتكون القبيلة من قبائل وعشائر مختلفة، ومن جماعات عمل انضمت الى قبيلة كبيرة، أو مالك للعمل في أرضه، ونتيجةً لطول بقائها اندمجت في القبيلة الكبيرة أو في قبيلة المالك الكبير، وقد يُنسبون اليه بعد أجيال باعتباره جداً مشتركاً[86]، إذ لا يرتبط أفرادها بصلات الدم والقربى فحسب، بل في الانتاج والاستهلاك واساليب المعاش والقيم المشتركة ومعايير السلوك المجتمعي وهيكل السلطة الداخلي. على هذا الأساس فالقبيلة ليست مجرد رابطة أسرية فقط، بل هي نظامٌ متكاملٌ له قوانينه وتقاليده ونظمه السياسية والاجتماعية والاقتصادية والقضائية، بل والعسكريةُ أيضا، وللقبائل اليمنية ميزةٌ خاصة تنفي عنها صبغة البداوة

---

[85] - القاب، عبدالوهاب آدم، **تطور العلاقات السعودية-اليمنية 1900-1970** ، دار ارسلان دمشق 2011ط1 / ص299

[86] - علي، جواد، **المفضل في تاريخ العرب قبل الاسلام** ، الجزء السابع، دار العلم للملايين بيروت 1980 ط2 / ص141

التقليدية فهي مستقرةٌ في مكان واحد تملكه القبيلة، إلا في استثناءات محدودة، كما أن لكل منها عاداتها وتقاليدها المتمايزة عن غيرها. إحتفظت القبائل بعادات وتقاليد ما قبل الاسلام، اذ لم تستطع النظم القانونية الاسلامية أن تحل محل العرف أو ما يسمى بـ"حكم القبائل"، كما لم يستطع الاسلام فرض المساواة فبقي أفراد القبائل متفاوتين في المكانة الاجتماعي وبقي سلم المراتب داخل القبيلة كما هو عبر العصور مكوناً من المشائخ في أعلى الهرم، فالسادة ثم القضاة والفقهاء، ثم الأعيان والمزارعين، ثم الفئات الحرفية و المهنية، وأخيراً الأخدام في ذيل القائمة التراتبية. تُعرف كل قبيلةٍ باسم يميزها عن غيرها، و ترتبط باسم جامعٍ يجمعها بقبائل أخرى تشترك في الدم والنسب أو في أمر هام مشترك يسمى في أعراف القبائل بـ"الداعي العام". أما صراعات القبائل فقد بقيت تتمحور بشكل عام حول الموارد، لذلك اتسمت بالحدة في الشمال حيث ندرة الموارد، فيما مالت نحو الهدوء والنظام الاقطاعي في الجنوب لوفرة الموارد.

يتواجد في اليمن بحسب بعض التقديرات ما يقرب من 200 قبيلة، منها 25 في الجنوب السابق استمدت قوتها من الاستعمار البريطاني، أما الـ168 الباقية في الشمال فتنقسم الى 141 تقطن الجبال، و27 تقطن تهامة المنطقة الساحلية[87]، تتباين من حيث انتمائها المذهبي بشكل موازٍ لانتمائها المناطقي كما سيرد لاحقاً الى قبائل زيدية (شيعية) غالبيتها في الشمال والشمال الشرقي، وقبائل شافعية (سنية) في الجنوب والجنوب الغربي، إضافةً الى بعض القبائل الاسماعيلية التي تتوزع على الجانبين[88]. أهم قبائل اليمن هما حاشد وبكيل اللتان تعرفان بالجناحين، وهما اللتان طلبتا قدوم الامام الهادي يحيى بن الحسين من المدينة المنورة بالحجاز (غرب السعودية حاليا) الى اليمن حيث أسس الحكم الامامي الزيدي الذي استمر لقرون.

على أن دور القبيلة في يمنِ ما بعد ثورة عام 1962 مردّه الرئيس ليس الى حجم الوجود العددي للمكون القبلي، بل حجم الدور السياسي المركزي المناط بزعماء القبائل، خصوصاً ما يسمى بقبائل حزام العاصمة. أو قبائل طوق صنعاء، التي استطاعت بتمويل وتوجيه سعودي علني أن تحاصر العاصمة وتضرب الثورة

---

[87] – جيراسيموف، أوليج، **القبيلة في اليمن**، ترجمة د. محمد سعيد عبده– قضايا العصر:عدن، مؤسسة 14 نيسان، 1989 ص130.

[88] – الشرجبي، قائد نعمان، **الشرائح الاجتماعية التقليدية في المجتمع اليمني**، بيروت 1986 دار الحداثة ط1 / ص55 – 62.

و تحتوي الجمهورية عام 1968. ويمكن القول ان القبائل التي تعبر عن البنية الاجتماعية التقليدية استطاعت مد نفوذها داخل الحكومة، وممارسة مهامٍ هي عرفاً حكرٌ على أجهزة الدولة، التي ترتبط بها القبائل ما دامت تستفيد منها مادياً ومعنوياً، فاذا انتفت المنفعة أو حاول أحد الأجهزة التملص من قبضتها و تقليص نفوذها، فانها تنسحب منه وتنقض عليه لتدمره بوسائل شتى. القبيلة بهذا المعنى ليست هيكلاً ماضوياً شكلياً بالمعنى المعروف، في بلاد الشام والعراق مثلاً، بل هي بنىً فاعلة ومقررة في مختلف جوانب القطاع العام، وحيث أنها رأت في التحديث خطراً يهد مرتكزاتها الرئيسية ويحرمها من مكتساباتها المتركمة طيلة العقود الماضية فقد سعت لخلق ممانعة قويةً في واقع المجتمع تكبح مأسسة الدولة، بما يدفع للاعتراف "بصعوبة البناء السياسي الحديث في اطار نسيج تقليدي".

إتسمت علاقة القبيلة بالحكم عبر التاريخ بطابع الصراع حيث كان تذمر القبائل من ممارسات العثمانيين سبباً في ثورة الإمام القاسم بن محمد عام 1635، كذلك إتسمت علاقتها بالنظام الجمهوري عقب عام 1962 بالصراع بين الحكومة وزعماء القبائل الذين شكلوا منفذا للتدخل السعودي ضد النظام الجمهوري، و قد أكسبها انخراطها بالصراع الى جانب الملكيين ضد الجمهوريين قدرات عسكرية كبيرة وخبرة عسكرية مكناها من التأثير في المناخ السياسي العام (بإستثناء فترة ما بعد انقلاب عام 1967 أي فترة حكم عبدالرحمن الارياني التي تميزت بنفوذ قبلي في جميع مؤسسات الدولة، إلى حد تدخل القبائل في تشكيل هذه المؤسسات ورئاستها أحياناً. كرئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر لمجلس الشورى، مثلاً). ثم عاد الصراع ليستعر عام 1974 مطيحاً بالقاضي الأرياني، واتجه الى مزيد من الصدام في فترة حكم المقدم ابراهيم الحمدي، الذي شهد عهده معارضةً قبلية قاسية لعملية الاصلاح التي سعى من خلالها الحمدي لبناء دولة حديثة ذات سلطة مركزية. بلغ الصراع حداً دعا الرئيس الحمدي الى استعمال الطيران الحربي عام 1977 لضرب القبائل المدعومة سعودياً، قبل أن يتم اغتياله وخنق حركته الاصلاحية، ليحل محله المقدم أحمد الغشمي الذي أعاد نفوذ القبائل الى سابق عهده وأكثر، مقابل الدعم الذي وفرته له مؤقتاً قبيل اغتياله عام 1978.

اذاً رغم تعدد وتبدل القيادات السياسية في النظام اليمني الا أن الثابت هو سعي غالبية هذه القيادات لجذب ولاء القبائل وممالأتها عن طريق المشايخ، باعتبار ذلك طريقاً أقصرَ لتحقيق أكبر قدر ممكن من

الاستقرار، وربما هذا ما يُستدل منه على قوة القبيلة وتماسكها مقارنةً بهشاشة الدولة، وهو أيضاً منبع الاعتقاد السائد بأن الزعيم السياسي الذي يكسب ولاء القبائل هو الذي يستمر لفترةٍ أطول.

لم يشذ الرئيس الراحل علي عبد الله صالح عن هذه القاعدة، حيث أنه بعد أن خلف الغشمي بأيام، بدأ باعتماد السياسة التي كان يطيب له تسميتها بسياسة "الرقص على رؤوس الثعابين"[89]، فبدأ بكسب ولاء القبائل، حيث عين مثلاً الشيخ مجاهد بوشوارب (حاشد) نائباً لرئيس الوزراء، والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر (حاشد) عضواً للمجلس الاستشاري، والشيخ صادق أمين أبو راس والشيخ سنان أبو لحوم والشيخ علي المطري (بكيل) أعضاءاً في مجلس الشعب التأسيسي. إعتمد صالح منذ توليه الحكم عام 1978 على اخوته السبعة ورجال قبيلته وأبناء منطقته سحنان، الذين تم تعيينهم في مواقع رئيسية وحساسة في الجيش والحرس الجمهوري والقوى الأمنية (علي محسن قائداً الفرقة الاولى مدرع، واحمد علي قائدا للحرس الجمهوري) واستمرت سياسة الرقص على رؤوس الثعابين حتى وصول رياح ما سمي بالربيع العربي الى اليمن، حيث اندلعت الثورة ضد نظام صالح عام 2011، التي لعبت فيها القبائل دوراً واضحاً وان كان أقل فاعليةً من السابق بسبب تنامي نفوذ الاحزاب كأنصار الله والتجمع اليمني للاصلاح، الا أنه كان لافتاً أن الشيخ صادق بن عبدالله الأحمر كان نجم الاحتجاجات الشعبية التي شهداتها "ساحة التغيير" بفضل التركيز الاعلامي لقناة الجزيرة القطرية عليه باعتباره متحالفاً مع التجمع اليمني للاصلاح، جناح الاخوان المسلمين في اليمن الذي يحظى برعاية قطرية.

نستنتج أن قوة القبيلة في تاريخ اليمن المعاصر تعود الى نقاط عدة أبرزها، تزايد نفوذ المشايخ السياسي في الحكم بعيد ثورة 1962، وفشل السلطة في القيام بالكثير من مهامها، ومشاركة القبائل في العمل الاقتصادي، وسيطرتها على الجيش عبر الجيش الشعبي، وامتلاك الاسلحة الثقيلة وبالتالي مشاركتها في امتلاك قوة الاكراه والقهر، مما أكسبها تماسكاً أكبر مقابل الضعف والتهرؤ الذي تعانيه الدولة.

3- الطائفية

يرزح الشعب اليمني منذ قرون تحت وطأة ثلاثي خطير هو الجهل والفقر والمرض.لكن المجتمع اليمني يتميز بمرونة دينية واريحية في اعتناق الأفكار الدينية بشكل قل أن نجد له نظيراً في أيٍ من دول الاقليم،

---

[89] – الماوري منير، **اليمن والرقص على رؤوس الثعابين**، بيسان، بيروت 2009 ط1، ص 1

وذلك عائدٌ بشكل رئيسٍ الى وجود مساحة واسعة من التعايش والتسامح رسمتها طبيعة المذهبين الكبيرين، الزيدي والشافعي، فالمذهب الزيدي يعرف بأنه أقرب مذاهب الشيعة الى أهل السنة، والمذهب الشافعي الذي هو في معظمه صوفي، ينتسب الى الامام الشافعي المشهور بحبه لأهل البيت[90]. لذلك فمن الطبيعي ان لا نجد قريةً أو مدينةً يمنيةً على مذهب واحد[91]، اذ يمكن للقبيلة نفسها أن تضم أفراداً زيوداً وشوافعا، ويمكن لشيخها أن يكون زيدياً فيما أفرادها شوافع، أو العكس، بل حتى ضمن البيت الواحد يمكن أن نجد شافعياً وزيدياً وسلفياً. التدين و الانتماء الديني في المجتمع اليمني فردي[92]، كما أن تغيير الانتماء الفكري أمرٌ وارد و طبيعي نلحظه في الزيود الذين انتموا للاخوان المسلمين، أو الشوافع الذين أيدوا حزب الحق، وفيما يلي نضيء على التركيبة المذهبية للشعب اليمني.

<u>المذهب الشافعي</u>: ينسب الى الامام محمد بن ادريس الشافعي(150– 204هـ)، و هو أحد مذاهب أهل السنة الأربعة، التي تختلف في مسائل كثيرة، ولكنها تتفق في المجال السياسي، وهذا مجال بحثنا، بأن أمر السلطة ليس من الأمور الاعتقادية، وتُجيز امامة المتغلب، "فكل قرشيٍّ غلب على الخلافة بالسيف واجتمع عليه الناس فهو خليفة"، ولا يرى الشوافع في الخروج على الحاكم أمراً جائزاً حتى ولو كان جائراً، بل يبقى الحاكم مفترض الطاعة وتُرجئ محاسبته الى يوم القيامة.

<u>المذهب الزيدي</u>؛ يُنسب الى الامام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (75 – 122 هـ) المعروف لدى الشيعة بزيد الشهيد، وهو أحد مذاهب الشيعة، يتفق مع الشيعة الامامية في أحقية أهل البيت، وتفضيل أحاديثهم على غيرها، وأولوية تقليدهم، وفي الخمس، وفي الآذان بحي على خير العمل، وإرسال اليدين في الصلاة والايمان بالمهدوية... ورغم ذلك يعتبر المذهب الزيدي أكثر المذاهب الشيعية قرباً الى أهل السنة لعدم انكاره خلافة أبي بكر وعمر، وأبرز مظاهر المذهب الزيدي تتلخص في:

- **وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وهو أبرز ما يميز الزيود، اذ لا يوجبون طاعة ولي الأمر بل يؤمنون بوجوب الخروج، أي الثورة، على الحاكم الجائر.**

---

[90] - ينسب اليه بيت الشعر الشهير : ان كان حب ال محمد رفضاً فليشهد الثقلان أني رافضي.

[91] - الشرجبي عادل، **اليمن: شيعة مُتوهّبون وسنة متشيعون**، صحيفة السفير، 2013/8/22. (12559).

[92] - عيسى عبدالملك محمد عبدالله، **حركات الالام السياسي في اليمن**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2012 ط1 ص 129.

- **وجوب الاجتهاد وإعمال العقل في أمور الدين والدنيا.**
- **تقديم الامام علي بن ابي طالب على بقية الصحابة، دون إنكار خلافة أبي بكر وعمر استنادا الى القاعدة الزيدية القائلة بجواز "امامة المفضول بوجود الأفضل".**

كما يوجد الى جانب المذهبين الكبيرين مذاهب أخرى منها المذهب الاسماعيلي، الذي كان يغلب على عموم اليمن والمذهب الاباضي على الحدود مع سلطنة عمان، والمذهب الامامي، والمذهب الحنبلي، يضاف اليها وجود مذهب حديث سريع الانتشار هو المذهب الوهابي الذي أثر إنتشاره تأثيراً كبيرا في الحياة السياسية والاجتماعية اليمنية.

الوهابية

بدأ حضور الدعوة الوهابية بالبروز على الأراضي اليمنية مع بداية الثمانينات، وتحديداً مع عودة الشيخ مقبل بن هادي الوادعي من السعودية وتأسيسه "دار الحديث"، وهو أقرب الى الخط الجامي[93] السلفي، ومتهم بتأييد حركة جهيمان العتيبي الشهيرة. استقر الوادعي في مدينة صعدة، معقل الزيود، حيث بدأ بنشر الأفكار السلفية التي تعلمها في السعودية.

أغرت الطفرة النفطية القيادة السعودية بالمزيد من افتتاح المعاهد والمدارس والجمعيات السلفية لمواجهة المد القومي العربي فشهدت الحركة السلفية تمددها الأول على شكل انشقاق عن الوادعي عام 1990 قاده بعض السلفيين بتأسيس "دار الحكمة الخيرية" مخالفين بذلك قاعدة حرمة العمل الجماعي والمؤسسي، وتفرعت عن الحكمة مؤسسات عدة كمراكز الشوكاني، والمنار، والذهبي... ثم انشقت عنها "جمعية الاحسان الخيرية" عام 1992 بهدف أساسي هو التوسع في اليمن الجنوبي وحضرموت، بعد سقوط النظام الماركسي وتحقيق الوحدة، وانبثقت عنها مؤسسات عدة أيضاً. ثم ظهر "مركز البر والتقوى" المعروف باسم مركز دماج عام 1999 وهو أشهر مراكز السلفية، أسسه أبو الحسن المأربي تحت رعاية الوادعي الذي تركه عام 2001 الى السعودية بغرض العلاج، لكنه استمر بنشر افكاره القائمة على مبدأ

[93] - المدرسة الجامية، تتبع لأحد مدرسي الجامعة الاسلامية في السعودية. تقف على يمين المدرسة التقليدية، لا تكتف بالعزوف عن العمل السياسي والتركيز على نشر الأفكار السلفية، بل ترفض العمل السياسي بمجمله، و تعتبر العمل السياسي و معارضة الحكم حرام شرعاً، كما تعتبر طاعة ولاة الأمر واجبةً وأصل من أصول الدعوة السلفية.

طاعة ولي الأمر وحرمة المعارضة السياسية. وهذا ما تأكد خلال ثورة عام 2011 ضد نظام الرئيس صالح حيث تبنى تلامذة الوادعي الموقف السعودي بحذافيره، وفُتح التلفزيون الرسمي لخطبهم التي تكفر المعتصمين باعتبارهم عصاة لولي الأمر، حتى بلغ الامر بالحجوري ليتساءل تساؤله الشهير: "كيف يكون السلفيُّ ديمقراطياً "!. أما أشهر التيارات السلفية في اليمن فيمكن حصرها بإختصار في الأسماء التالية:

- **التيار المستقل، ويسمى التيار الحجوري أو المقبلي، نسبة الى الشيخ المتشدد مقبل الوادعي وتلميذه يحيى الحجوري، ويعد أكثر التيارات تشدداً وتطرفاً في رفضه للديمقراطية والانتخابات ورفض التقارب مع باقي الاسلاميين.**
- **التيار الجهادي التكفيري، وهو منعزل عن السياسة ومنخرط في الاعمال العسكرية ضمن الجماعات المسلحة كأنصار الشريعة، أو جيش عدن–أبين الاسلامي، أو القاعدة أو داعش.**
- **تيار الاحسان، يسمى بالتيار السروري، نسبة الى الشيخ محمد سرور زين العابدين، وهو جماعة سلفية متشددة، لها تنظيمها وهيئاتها المستقلة وعشرات المؤسسات العلمية والاجتماعية والتنموية. (أهم مؤسساته؛ جمعية الاحسان الخيرية، مركزها الرئيسي في حضرموت، لديها موازنات ضخمة، ولها فروع في كافة المحافظات منها: مركز الدعوة العلمي في صنعاء، ومركز أبي ذر العلمي في عدن، ومركز التقوى العلمي في الحديدة، وكلية القلم الجامعية في اب، ومؤسسات الصديق الخيرية في صنعاء، والفضيلة الخيرية بتعز، والرحمة الخيرية بحضرموت، والفرقان الخيرية بالحديدة، ومؤسسة الفتاة التنموية بصنعاء، ومركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث بصنعاء).**
- **تيار الحكمة، يتبع المجلس العلمي الأعلى لجمعية الحكمة اليمانية الخيرية، المرتبط بهيئة إحياء التراث الاسلامي في الكويت، وبأفكار مؤسس السلفية الكويتية الشيخ عبدالرحمن عبدالخالق، وله مؤسسات ومنتديات ومراكز ومساجد في جميع أنحاء اليمن، ويتمتع بميزانيات ضخمة جداً.**
- **التيار الاصلاحي، هو مصطلح يطلق على التيار السلفي الوهابي في التجمع اليمني للاصلاح أي الجناح اليمني في جماعة الاخوان المسلمين، من أبرز رموزه الشيخ عبدالمجيد الزنداني مؤسس جامعة الايمان، والمشايخ عبدالوهاب الديلمي في صنعاء، وعبدالملك داوود في تعز، وعبد الحميدي في إب، وعبدالباري الأهدل في الحديدة.**

- **تيار الحسني، ينسب للشيخ أبو الحسن السليماني المصري، المنشق عن التيار المستقل، ليس جماعة سلفيةً منظمة ذات هيئات ومؤسسات، لكنه تيار ممتد في معظم المحافظات ومقرب من نظام الرئيس الراحل صالح.**

انتشرت المراكز السعودية في صنعاء ومختلف المدن اليمنية تحت لافتات طبية و تعليمية و تجارية لبناء قاعدة وهابية في اليمن تكون منطلقاً الى دول الجوار والقرن الأفريقي. وركزت على المناطق الجبلية حيث الغياب شبه التام لمؤسسات الدولة المركزية. أما أبرز هذه المراكز فهي:

- **مركز دماج، يقع في قرية دماج على بعد 7 كيلومترات من مدينة صعدة ذات الثقل الزيدي التاريخي، يصنف ضمن المراكز الرئيسية لتصدير الفكر السلفي التكفيري في اليمن والعالم تحت اشراف الشيخين الوهابيين الوادعي والحجوري.**
- **دار معبر للحديث، مركزه في مسجد معبر على بعد 70 كيلومتراً جنوب صنعاء، الذي تمت توسعته من 500 متر^2 الى 4000 متر^2 فصار يستوعب 1500 تلميذ منهم 350 مع عوائلهم، ويتزايد العدد الى 2000 تلميذ في أيام العطل المدرسية.**
- **جامعة الايمان، جامعةٌ سلفية ضخمة في صنعاء، لا تخضع لوزارتي التربية والتعليم العالي، ترسل طلبتها برحلات تبشيرية الى قرى اليمن خلال العطل الدراسية وتتكفل بجميع نفقات الدراسة والسكن. تأسست عام 1994 على يد الشيخ عبدالمجيد الزنداني المصنف في مجلس الامن عام 2004 ضمن القائمة الموحدة للشخصيات المرتبطة بطالبان والقاعدة، كما صُنفت الجامعة لدى مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي(FBI) على رأس قائمة تضم 16 موقعاً تمول الارهاب عقب اعتقال بعض طلبتها بتهمة قتل أطباء أمريكيين ثلاثة عام 2003، واغتيال الرجل الثاني في الحزب الاشتراكي اليمني جارالله عمر. يخوض الشيخ عبدالمجيد الزنداني حالياً معارك متنقلة الى جانب القوات السعودي في حرب عاصفة الحزم.**
- **حي مسيك، يعتبر حياً استثنائياً في صنعاء حيث يرتبط اسم هذا الحي، المكتظ بالسكان، دائما بأخبار تنظيم قاعدة الجهاد في جزيرة العرب (الذي أعلن عنه بصيغته الحالية في كانون الثاني/ يناير 2009)، لأنه يشكل أحد أهم البيئات الاجتماعية الفقيرة الحاضنة للارهابيين المتهمين بالانتماء**

لتنظيم القاعدة، وتنبع أهمية الحي من احتضانه لمسجد "المشهد" الشهير الذي كان يعد من أهم المعالم الدينية للمذهب الزيدي قبل تحوله تدريجيا الى معقل للسلفيين المتشددين الذين انطلقوا منه للسيطرة على باقي المساجد القديمة والهامة، من أجل استخدامها لتجنيد الشباب وإرسالهم الى مركز دماج في صعدة حيث يتم الحاقهم بمعسكرات التدريب وليصار لاحقاً الى تصديرهم الى بقع الصراع حول العالم في افغانستان والعراق وليبيا وسوريا، بحسب الارادة السعودية، ومؤخراً الى جانب القوات السعودية في جبهات القتال ضد أنصار الله الحوثيين.

- **التقت الارادة السعودية مع ارادة نظام الرئيس علي عبدالله صالح في دعم تغلغل الوهابية في المجتمع اليمني لأسباب متقاربة، فالسعودية انتوت محاربة اليمن الجنوبي بالاسلاميين، ككل حروبها، ونظام صالح "تأسلم لتأمين الحماية لنفسه، ولاسقاط النظام العلماني في الجنوب[94]"، لأن الطابع التكفيري يفرق ولا يجمع فذلك ما يجعله مبتغى السلطات. إستفادت الحركات التكفيرية من هذا المناخ ونقلت الواشنطن بوست عن وثائق ادعت العثور عليها في مقر الشيخ أسامة بن لادن في ابوتآباد بباكستان عام 2011، بينها رسالة من بن لادن إلى أحد مساعديه تشير الى ان بن لادن كان يعتقد بأن اليمن هو أفضل موقع لانشاء دولة اسلامية.**

قام نظام صالح بمجاراة المملكة السعودية عبر استبدال بعض خطباء المساجد الزيدية بخطباء أزهريين أو وهابيين، واغلاق مدارس الزيدية المشهورة بتحفيظ القرآن واستبدالها بمراكز ومدارس سلفية ناهزت الالاف، حتى أن المسجد الكبير في صنعاء افُتتحت فيه مدرسةٌ سلفية رغم رمزيته الدينية، كما تم حذف عبارة حي على خير العمل من الآذان، وأُلغي بث خطبة الجمعة، ومُنع علماءُ الزيدية من الظهور عبر وسائلِ الاعلام الرسمية، فيما شرعت الأبواب أمام دُعاة السلفية السعوديين وتلامذتهم اليمنيين للتطاول على كبار علماء الزيدية ووصفهم بأقذع الأوصاف، كما أُتيحت لهم فرصة نشر أفكارهم المتشددة عبر طبع الاف الكتيبات الوهابية التي تروج للسلفية وتحرض على الزيدية وتكفرهم، وتوزيعها مجاناً، ما أسهم بفعالية في توسيع قاعدتهم الجماهيرية المبنية على ثقافة الصدام، حيث ما لبثَ الدعاة أن بدأوا بالسيطرة على المساجد الرئيسية بالقوة واحدها تلو الآخر، وتحويلها الى ما يشبه الثكنات العسكرية، لجهة مهاجع

---

[94] - عوض، ميخائيل، **اليمن والسعودية، أزمات عابرة أم مقدمات لتغيرات هيكلية؟**، الأخبار اللبنانية، 2004/7/19.

المنامة والتدريب العسكري و التوجيه السياسي، حتى بدا من السيارات االفارهة والمنازل الفخمة والارصدة المالية التي يحوزها السلفيون الوهابيون أن اعتماداتهم المالية القادمة من المملكة السعودية تفوق بكثير اعتمادات وامكانيات وزارة الأوقاف والارشاد اليمنية. أشارت وثيقة للخارجية الأمريكية سربها موقع ويكيليكس تحت الرقم SANAA1053.08 مؤرخة في 18 حزيران 2008 إلى أن اللواء علي محسن الاحمر، أحد المتنافسين لوراثة صالح، يعمد لتجنيد جنود سلفيين لمحاربة الحوثيين في صعدة، وأن الرئيس صالح يشجع السلفيين لأنهم لا يرون الخروج على الحاكم المسلم عكس الزيدية، ونقلت الوثيقة عن الناشط في لقاء الاحزاب المشترك محمد عبدالملك المتوكل أن الحكومة تنظر الى العامل السلفي كقوة مهدئه في بلد يواجه الاضطرابات في الجنوب والشمال، كما نقلت عن عضو المؤتمر الشعبي العام قوله لدبلوماسي امريكي أن عدد مساجد السلفية في صنعاء وحدها الى 1500.

خاتمة القسم الأول (مقتضبة)

" ان الأوطان كثيرةُ القبائلِ والعصائب قَلّ أن تستحكم فيها الدولة[95]".

أمكن القول أن غالبية باحثي العلاقات الدولية يتفقون على أن ثمة مجموعة من المحددات أو العوامل التي تؤثر في علاقات الدول، وتحكم تصرفاتها، وتحدد أنماط سلوكها في المجتمع الدولي، وهي محددات مرتبطة بالعوامل الجغرافي، ومستوى وحجم القوة الاقتصادية للدولة، اضافة الى العوامل الديمغرافية وخصائص السكان والعوامل العسكرية والأيديولوجية، لكن بعض الباحثين يعطون أحد هذه العوامل أهمية أكثر من غيره، أو دوراً أكبر من باقي العوامل، مع التأكيد على أن كل هذه العوامل ترتبط مع بعضها بدرجةٍ أو بأخرى، وتؤثر فعلياً بمجموعها، بشكل كلي في العلاقات الدولية، لكن الملاحظ أن ثقل كل واحد من هذه العوامل قد يتغير من حقبة دوليةٍ الى أخرى، ومن منطقةٍ جغرافيةٍ الى أخرى، بناءاً على طبيعة الظروف السياسية والاجتماعية السائدة. برزت، على سبيل المثال، أهمية العاملين السياسي والأيديولوجي خلال حقبة الحرب الباردة في الفرز السياسي على مستوى النظام الدولي بين الولايات المتحدة والاتحاد

[95] - الحضرمي، عبد الرحمن بن محمد، **مقدمة بن خلدون**، دار الكتب العلمية، بيروت 1971، ص287.

السوفييتي، فيما أخذ العامل الاقتصادي الأولوية عقب سيطرة النظام الأحادي القطبي، وباتت المنافع المادية معياراً لتصنيف الدول وترتيب موقعها في النظام العالمي.

ضمن هذا المسار، يبدو أنه لا يمكن رسم ملامح علاقة السعودية باليمن على المدى البعيد قبل إعادة تأسيس الدولة اليمنية المستقلة، فاليمن اليوم، في الواقع، يشكل حلبة صراعٍ للمصالح المتنافسة، ما يجعل سيادته عرضةً للانتهاك، ليس بالتدخل السعودي فحسب بل بالفساد والارهاب والجريمة وغيرها، لذلك لا يبدو أن ثمةَ أفقاً للخروج من هذا الحقل المفتوح أمام التجاذبات الا باستعادة الاستقلال الناجز، لا بدستور جديد يجمّل الكيانات القائمة، بل بمشروع وطنيٍ شاملٍ و متكاملٍ يصنع غداً أكثر استقراراً واشراقاً، ببناء المدارس و المشافي وايجاد فرص عمل ...

سياسة المملكة السعودية الحالية تجاه اليمن لا تبشر بقيام علاقة صحية لأنها قائمة على إستغلال التناقضات الموجودة بإستمرار، حيث لا ندية لا شراكة ولا احترام متبادل في العلاقات بين البلدين، ولعل أوضح الأمثلة، هو سيل برقيات التهاني والتبريكات التي تنهال قبيل ساعات وربما أيام من أي مناسبة وطنية أو دينية على الملك السعودي وولي عهده، ورئيس مجلس الوزراء، ورؤساء الدواوين الملكية وأمراء المناطق، من رئيس الجمهورية اليمنية ورئيسي البرلمان والحكومة ومشايخ القبائل، الا أن الرد لا يأتي على البرقيات الا بعد أيام وحتى أسبوع، كذلك، مثلاً، تقوم السلطات السعودية بترحيل اعداد من الافارقة المقيمين على اراضيها بصورة غير شرعية، بايصالهم الى الحدود اليمنية السعودية عبر منفذي الطوال وحرض دون اي تنسيق مع الجانب اليمني.

إنطلاقا من هذه الحقيقة وإعتمادا على السرد التاريخي الذي اوجزنا بعضه في التمهيد، لا بد لنا من الاقتناع بأن هذه العلاقة تأخذ اتجاها واحدا، اذا جاز التعبير، فالسعودية هي المبادر دوما واليمن هو المتلقي سلبا أو ايجابا، وذلك لاتساع الخيارات السعودية مقابل انعدام القدرة اليمنية على التأثير في الخارج أو على منع التأثير الخارجي الواقع عليه، وعليه فمن الطبيعي القول بأن الأزمات المتلاحقة في اليمن أفرزت طبقة سياسية حاكمة مرتبطة عضويا بالمملكة السعودية، ولا شك أن الكلمة المفتاح التي تتحكم بهذا العلاقة هي "المال"، فاليمن اليوم هو أكثر بلدان الجزيرة العربية فقرا، فيما تنعم الجارة السعودية بثروة اقتصادية هائلة تسمح لها باستغلال الفقر اليمني للتحكم بهذا البلد الذي لطالما استعصى

على الخضوع عبر التاريخ، ولذلك فان دراسة العلاقة بين هذين البلدين لا تنفك تصل الى مفتاح واحد هو المال الذي يتغلغل في كل خفايا القضية اليمنية منذ ما قبل ثورة سبتمبر 1962 وحتى ما بعد ثورة عام 2011.

نحاول في القسم القادم من هذا البحث أن نجيب على المزيد من الأسئلة لكن بشكل أكثر قرباً من الواقع وأبعد من النظرية مع إلفات النظر مجدداً الى أننا لا ندعي الوصول الى الحقيقة المطلقة، انما نسعى للقيام بمحاولة لدراسة أكاديمية، وفق مناهج و أدوات نظرية تجعلنا نفهم هذه العلاقة بأبعادها المختلفة فهماً سليماً بعيداً عن التحيز، وبالتزام أكبر قدر ممكن من الموضوعية و الحياد.

القسم الثاني، الوحدة اليمنية من منظور العلاقات السعودية – اليمنية

تعددت تعريفات الجغرافيين العرب الجغرافية لليمن بحسب التطور السياسي للبلاد، فالمسعودي في كتابه الشهير "مروج الذهب"، يقول ان "بلد اليمن يبدأ شمالاً مما يلي مكة حتى عدن جنوباً، ومن وادي مرج شرقاً حتى مفاوز وحضرموت وعُمان غرباً،" أما ابن المجاور في كتابه "صفة بلاد اليمن ومكة وبعض الحجاز" فان بلاد اليمن هي "المشتملة على تهامة ونجد اليمن وعمان والمهرة وحضرموت وبلاد صنعاء وعدن وسائر مخاليف اليمن، وما كان من حد الشريف فهي تنتمي لناحية يلملم وتنتهي الى ظهر الطائف ممتداً الى بحر اليمن الى بحر فارس شرقاً من اليمن، فيكون ذلك نحواً من ثلثي بلاد العرب.[96]"

يعود أول ذكر معروف في النقوش اليمنية القديمة لليمن كوحدة سياسية إلى لقرن السادس الميلادي في "نقش أبرهة" الذي وردت فيه لفظة "بيمن" أي المنتمي لأرض اليمن[97]، وعنت اليمن هنا الأرض الواقعة الى يمين الجزيرة العربية على اعتبار أن بلاد الشام تقع على شمالها، والحجاز في الوسط هو الحاجز بين الشام واليمن، وقد أسموه اليمن السعيد أو اليمن الخضراء لكثرة زروعه وأشجاره مقارنةً بالصحارى القاحلة الواسعة المحيطة به في الجزيرة العربية.

غلبت فترات الحكم المركزي على تاريخ اليمن، فطوال أربع وثلاثين قرناً أمكن حصر أربعة وعشرين منها كانت فيها الغلبة للسلطة المركزية مقابل عشرة قرون سادت فيها التجزئة والانقسام[98]. كانت الخريطة اليمنية، عبر التاريخ، تتسع مساحياً أو تتقلص جغرافياً تبعاً لمساحة النفوذ الذي تمتده السلطة المركزية، التي كانت بدورها تضعف حين تفقد بعض أطرافها لصالح منافسيها السياسيين، لكن اليمن ظل في نظر اليمنيين عبر التاريخ بلداً واحداً، حتى خلال فترة الامارات والدويلات المتفرقة، فقد كانت جميعها تتوق الى توسيع نفوذها ليشمل كل أنحاء اليمن، أي أن هدفها المشترك، على اختلافها، كان توحيد أراضي اليمن.

---

[96] - عبدالله، يوسف محمد، **أوراق في تاريخ اليمن وآثاره**، دار الشؤون الثقافية العامة، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد 1989، ص10.

[97] - المصدر السابق نفسه، **أوراق في تاريخ اليمن وآثاره**، ص11.

[98] - بن حارب، عبدالرحمن بن يوسف، **الوحدة اليمنية: التاريخ، الواقع والمستقبل**، دار الثقافة العربية، الشارقة 1990 ص12.

الوحدة اليمنية هي القاسم المشترك الوحيد، الى حدٍ ما، الذي يُجمع اليمنيون عليه بكافة أطيافهم ومشاربهم السياسية، لارتباط الوحدة الوثيق بالوجدان والتاريخ اليمني، رغم كمون عوامل التشظي العديدة داخل تركيبة البلاد، منها عوامل داخلية، كصراعات الأبناء أو الأجنحة ذات النفوذ في الأسر المالكة، يقابلها عوامل أخرى خارجية شديدة الأهمية، أكثر تأثيراً واسهاماً في تفتيت الدولة المركزية اليمنية على اختلاف مسمياتها عبر العصور. ترتبط هذه العوامل الخارجية، بطبيعة الحال، بأطماع قوىً كبرى غير يمنية، لا تنتمي الى جنوب جزيرة العرب، مثل الأكسومين، أي الأحباش، والفرس والبيزنطيين، لكن مقاومة اليمنيين لهذه القوى أسهمت في نشوء دول يمنية مركزية ذات قوة، كدولة حميَر أو دولة التبابعة، بحسب اصطلاح الجغرافيين العرب[99]، وهي المشار اليها في القرآن الكريم بعبارة "قومِ تُبّع"[100].

يرتبط تاريخ اليمن بحضارات عظيمة، رفيعة الشأن، كـ معين وسبأ وذي ريدان وقتبان وحمير وحضرموت، ولعل أشهرها وأرفعها شأناً هي مملكة سبأ المذكورة في القرآن الكريم[101]، اذ تُعد أكبر وأهم تكوين سياسي في التاريخ القديم حتى القرن الخامس قبل الميلاد، أي أن اليمن "عرف تطور كيانات وحدوية بداية من اتحاد أو تحالف القبائل العفوي أو القسري الى تكوين دول وممالك تعرف وجود سلطة مركزية قوية، ان تلك الممالك في اوج قوتها كانت تمد سلطانها الى كل جنوب الجزيرة العربية وتمتد في بعض الأحيان الى أجزاء من شمالها ووسطها، ومع ضعفها كان مثل هذا النفوذ يتقلص مساحياً ومعنوياً وعقيدياً.[102]"

ثمّ أتى الاسلام فبات اليمن جزءاً من الدولة الاسلامية يتبعُ لخليفتها في العراق والشام، لكن فكرة الدولة المركزية المحيطة بكل أجزاء اليمن وقبائله لم تمت، فعرفت البلاد الدولةَ الزيادية والصليحية والرسولية والأيوبية، وغيرها، حتى دخلها العثمانيون عام 1539، الذين شهدت حقبتهم قيام الدولة القاسمية عام 1638 أو ما يُعرف بدولة الأئمة التي استمرت حتى عام 1962 حين سقطت أمام الثورة الجمهورية. كما شهدت الحقبة عينها تقريباً استعمار التاج البريطاني لجنوب اليمن وشرقه ابتداءاً من عام 1839 وحتى

---

[99] – مقبل، سيف علي– **وحدة اليمن تاريخياً** – دار الحقائق بيروت 1987 ط1 – ص25

[100] – أنظر سورتي ق والدخان في القرآن الكريم.

[101] – ورد ذكرها في سورة النمل في القرآن ، وفي سفر الملوك في العهد القديم، وفي انجيل لوقا (31:11).

[102] – مرجع سابق، **الوحدة اليمنية: التاريخ، الواقع والمستقبل** ، ص22.

1967 وبالتالي فان مسؤولية التشطير السياسي المعاصر في اليمن تقع ، بالدرجة الأولى، على المستعمر الانكليزي ثم على السلطنة العثمانية.

شكل توقيع الامام يحيى بن حميد الدين لاتفاق "دعان" مع العثمانيين عام 1911، أحد أكثر نتائج الاحتلال العثماني كارثيةً على اليمن، حيث كرّس الانقسام الاجتماعي في البلاد وحوله الى انقسام طائفي، اذ أوكل الاتفاق للامام تطبيق المذهب الزيدي في المرتفعات الداخلية، وأنفذَ التشريعات والقوانين العثمانية القائمة على المذهب الحنفي، في مناطق الشوافع السهلية والساحلية، وبذلك رسم الاتفاق أولى علامات التقسيم.

لم يكن الانكليز في الجنوب بعيدين عن السياق نفسه وهم أصحاب القاعدة الاستعمارية الذهبية "فرق تسد"، حيث أن الجيش الذي أنشؤوه في الجنوب كان مقسما على مناطق جنوبية مختلفة لمنع سيطرة أي منطقة على أخرى، حيث منعوا العدنيين واللحجيين والحضرميين من الالتحاق بجيش الجنوب، لكنهم أتاحوا لهم تشكيل جيوش محلية كجيشٍ لحج، وجيش البادية وجعلوهما مسؤولين أمام الادارة البريطانية مباشرةً دون أي شكلٍ من أشكال القيادة المركزية[103].

لكن استمرار التشطير بعد زوال هاتين الامبراطوريتين، العثمانية والانكليزية، تقع مسؤوليته بشكل رئيس على السياسة السعودية المتوجسة خيفةً من وحدة اليمن، مع لحاظ انسجام السياسة السعودية لاحقاً مع الأهداف الغربية في سياق الصراع بين المعسكرين، خصوصاً لجهة كون اليمن احدى ساحات الحرب الباردة، علماً أن الملك عبدالعزيز ال سعود إستفاد، منذ إعلان قيام مملكته عام 1926، من دعم الانكليز وضعف الحكم الامامي في اليمن للعب على وحدة أراضي الأخير وضم جزء من أراضيه، وهذا ما يشير إليه جريجوري جويس في مقدمة كتابه الشهير "العلاقات السعودية اليمنية بين الماضي والمستقبل " أن أحد هدفي السعودية الأساسيين في اليمن هو "منع اي شكل من اشكال الوحدة..."

لم يكن مفهوم الوحدة مطلباً يمنياً بل كان مطلباً جامعاً للشعوب العربية التي كانت تنظر إلى الوحدة اليمنية نموذجاً واعداً للوحدة العربية الشاملة، و"يمكن أن نعد الحالة اليمنية في الوحدة بمثابة الغاء عقبة

---

[103] - الصراف علي، **اليمن الجنوبي، الحياة السياسية** ، رياض الريس، بيروت 1992، ط1 ص25

تجزيئية بغيضة بين شعب واحد، هو نفسه، سواء أراد أم لم يرد، جزءٌ من شعب عربيٍ أكبر، وأن أي الغاءٍ لعقبات تجزئةٍ أو تشطيرٍ أو ما شابه، له صلة على المدى البعيد فيما يتعلق بتحقيق الوحدة الشاملة. بعبارةٍ أخرى، ان تحقيق الوحدة اليمنية ألغى واحدةً من عقبات التجزئة الكثيرة، والكثيرة جداً، في مشوار الوحدة العربية [104]" التي يرى القوميون العروبيون أنها تحقق نتائج عدة أهمها، رفع درجة الأمن القومي العربي بنشوء حالة من التوازن مع اعداء الأمة المباشرين وغير المباشرين، الحاليين واللاحقين، وتسهم في التخلص من حالة التشرذم العربي، ووقف التبعية للقوى الكبرى لتأخذ الأمة العربية مكانها اللائق بين الأمم، كما تتيح الفرصة لتحقيق تنمية عربية شاملة تستفيد من امكانياتها ومواردها الطبيعية والبشرية والفكرية وتحقق تفاعلا اقتصادياً مشتركاً. يجدر الالفات هنا إلى أن اليمن كان سباقاً الى المشاركة في تجارب الوحدة العربية بين قطرين عربيين أو أكثر، ثم تجارب التجمعات الاقليمية، حيث وقع الأمير سيف الاسلام البدر عن المملكة المتوكلية اليمنية، والرئيس جمال عبد الناصر عن الجمهورية العربية المتحدة، في الثامن من آذار لعام 1958، اتفاقية اتحاد الجمهوريات العربية، أو ما سمي بالولايات العربية المتحدة، بالتزامن مع اعلان اتفاقية الاتحاد التي تتيح لجميع الدول العربية امكانية الانضمام اليها، مع إحتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية ونظام حكمها الخاص بها مع تولي هيئة موحدة مهمة التمثيل الدبلوماسي.

حدا إخفاق تجربة الدولة الموحدة التي حصلت بين مصر وسوريا عام 1958 وحلول تجارب بصيغة الدولة الاتحادية، كاتحاد الدول العربية 1963 واتحاد الجمهوريات العربية عام 1971 بالبعض للتفكير بأنه تم التخلي عن نمط الوحدة الاندماجية لصالح الاتحادات الفيدرالية لكن الوحدة اليمنية شكلت ضربة لهذا التوجه.

---

[104] - مرجع السابق، **الوحدة اليمنية: التاريخ، الواقع والمستقبل** ص 337.

الفصل الأول – مراحل الوحدة بين التمهيد والإنجاز

المبحث الأول – محاولات الوحدة .

يلحظ بوضوح أن ثمة قدراً كبيراً من التوافق بين النخب اليمنية على الجانبين حول قضية الوحدة والاصرار على تحقيقها أياً تكن المعوقات والصعوبات، لكن على أهمية هذا التوافق الا أنه يثير تساؤلاً كبيراً حول أسباب تأخر انجاز الوحدة واستغراقها فترة زمنية طويلة نسبياً. هناك اجابات كثيرة على هذا التساؤل تصب جميعها في خانة ربط هذا التأخير بعاملين، أولهما، عامل داخلي يتلخص في اختلاف الرؤى بين الشمال والجنوب حول هوية الدولة المزمع توحيدها، اشتراكيةً كما يطمح الجنوب، أم اسلامية ليبرالية كما يرغب الشمال[105]، وثانيها العامل الدولي والاقليمي المرتبط بشكل مباشر باللاعبين الاقليميين الخائفين من الوحدة والراغبين في استمرار التشظي، حيث تأتي المملكة العربية السعودية على رأس القائمة، اذ تعتبر نفسها المتضرر الأكبر نجاح أي مساعٍ وحدوية لأسباب سنأتي على ذكرها في اللاحق من الدراسة.

لتبسيط الشرح ومنعاً للوقوع في التكرار ارتأينا تقسيم ملف الوحدة الى مرحلتين هما مرحلة الاعداد، التي تضمنت محاولات عديدة وإخفاقات كثيرة، ومرحلة الأداء، التي جوبهت أيضاً بعراقيل عدة. نتناول المرحلة الأولى في هذا الفصل فيما نترك المرحلة الثانية للفصل الثاني، على أن المرحلة الأولى نفسها مرت بمراحل فرعية، قُسمت زمنياً الى ثلاث كما سيلي.

1- المرحلة الأولى: صدامات عقد السبعينات وفشل الوحدة الإندماجية

تبدأ من يوم حصول اليمن الجنوبي السابق على استقلاله في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 1967، وبدأ نضال الجبهة القومية لبناء "الدولة النموذج"، بالتزامن مع انسحاب القوات العسكرية المصرية من اليمن الشمالي السابق وحلول القبلية في موقع السلطة ثم إنقلاب المقدم الحمدي الذي أوصل العسكر الى موقع التحكم بالحياة السياسية، وتنتهي بانتهاء عقد السبعينات.

اتسمت هذه المرحلة بالصدام العسكري المباشر عامي 1972 و 1979، حيث كان أسلوب القوة المسلحة مطروحاً بقوة لدى بعض القيادات السياسية بهدف تحقيق الوحدة الاندماجية الفورية، لكن على الرغم من

---

[105] – أنظر خريطة اليمنين قبل الوحدة في الملاحق.

الخلافات الموضوعية في مختلف نواحي الحياة بين الطرفين الا أن فشل الحل المسلح في كلا الحربين، وما رافقه من أحداثٍ داميةٍ أليمة أوصل كلا الطرفين الى قناعةٍ راسخة بأن اسلوب الضم والالحاق بالقوة العسكرية ليس حلاً أمثلَ لتحقيق وحدة اندماجية حتى وان كان التشطير نفسه قد جرى قسراً واستمر كرًهاً لثلاثة قرونٍ متواصلة رغماً عن الشعب اليمني على طرفي الحدود. ولذلك يمكن تسمية هذه المرحلة بـ"مرحلة سقوط الخيار العسكري لتحقيق الوحدة". تبلورت في هذه المرحلة الوثائق الأولى التي يمكن اعتبارها حجرَ الأساس للعمل الوحدوي اليمني كاتفاقية القاهرة، وبيان طرابلس وبيان قمة الكويت, وهو ما أعطى أُكُله في المرحلة الثانية.

شكل الصدام المسلح كما أشرنا علامةً بارزة على مدى التباين في توجهات نظامي الشطرين في مرحلة مبكرة، وقد شهد الجنوب في تلك الفترة صعوداً للتيار اليساري ممثلاً بعبد الفتاح اسماعيل وعلي عبدالله وعلي سالم البيض وتقلده المواقع القيادية في الجبهة القومية الحاكمة، ونمواً لتوجهات خارجية باتجاه الاتحاد السوفييتي والكتلة الاشتراكية وصولاً الى توقيع اتفاقية تعاون فني مع الاتحاد السوفييت في كانون الثاني 1969، مما أثار تخوفات نظام الحكم الشمالي والمملكة السعودية التي وجدت في الاتفاقية وما صاحبها من اجراءات يُعد توسيعاً لمجالات نشر الأفكار الشيوعية والإلحاد في اليمن كله ولاحقاً في مجمل الجزيرة العربية، وتبنياً مبادئ الاشتراكية العلمية بما يتضمنه ذلك من تاميم الشركات الأجنبية والبنوك وتطبيق قانون الاصلاح الزراعي وغيرها من الخطوات التي لم تكن مجمل عناصر البيئة الاجتماعية مهيأةً لها، ما حدا ببعض القطاعات الجنوبية المتضررة للتوجه شمالاً حيث وجدت دعماً سياسياً وعسكرياً لها.
أما في الشمال فقد عمد التحالف القبلي الجمهوري الذي أفرزه حصار السبعين عام 1968 الى اعادة العلاقات اليمنية السعودية رسمياً عام 1970 ومصالحة مع القبائل الملكية أتاحت لهم المجال للتغلغل في أجهزة الدولة وبدأت حملة مدعومة من المملكة للتخلص من القوى الشعبية وتصفية رموزها التي اشتهرت بالدفاع عن النظام الجمهوري بوجه حلفاء السعودية خلال حصار صنعاء، مما دفع بالبعض الى الفرار نحو عاصمة الجنوب عدن، وهكذا ساهمت التغييرات في كلا الشطرين في دفع بعض القوى الداخلية للجوء الى الشطر الآخر حيث يتم تبنيها وتوظيفها كورقة في الصراع السياسي، الأمر الذي أشاع مزيداً من المناخ العدائي والشكوك المتبادلة بين القيادتين، وانسحب الخلاف على الموقف من الوحدة حيث كان طرح

الشمال يعتبر ان استقلال الجنوب وسيطرة الجبهة القومية عليه ليس عملاً شرعياً، انما الشرعيّ هو مد نفوذ الشمال الى الجنوب وبالتالي تحقيق الوحدة، أما طرح الجنوب فيقوم على احداث تغييرات اجتماعية في الشمال مماثلة لما تم في الجنوب.

عزز التوجه السعودي والتناقضات الاقليمية من حدة التباينات لتتحول الى صدامات مسلحة في شباط وآذار وتشرين الأول من عام 1972، أرسلت على اثرها جامعة الدول العربية لجنةَ توفيقٍ عربية مكونة من مندوبين عن مصر وليبيا والجزائر، أفرزت اتفاقاً في القاهرة في 28 من تشرين الاول لعام 1972 ينص على انسحاب الطرفين من الاراضي التي استوليا عليها، وعودة النازحين ووقف اعمال التخريب واغلاق معسكرات التدريب وتسوية المشاكل التي تؤثر في علاقات البلدين، خلال فترة لا تزيد عن شهر واحد. وبعد شهر واحد تقريبا في 26 تشرين الثاني من العام نفسه عُقدت قمة طرابلس بين رئيس الجنوب سالم ربيع علي والشمال عبدالرحمن الأرياني أسفرت عن "بيان طرابلس" الذي أكد على الوحدة، وأدى الى توالي لقاءات القمة بين الرئيسين في الجزائر في أيلول 1973 وفي تعز في تشرين الثاني 1973.

عُدّت اللقاءات بمثابة مؤشر على حدوث انفراج نسبي في العلاقات بين الشطرين، لكن توصياتها أثبتت استمرار وجود عناصر معارضة لدى كل شطر تجاه الشطر الآخر، اضافةً الى استمرار تبادل الحملات الاعلامية وحوادث الحدود وعرقلة السفر بين الجانبين ومشكلة المعتقلين من كل طرف لدى الآخر. أبقى ذلك حالةً من عدم الثقة انفجرت بمقتل محمد علي عثمان عضو المجلس الجمهوري اليمني في الشمال وتوجيه أصابع الاتهام الى عدن، إلا أن حدثاً هاماً مهد لكبت النزاع هو وصول ثلة من العسكريين المتأثرين بالأفكار الناصرية بقيادة المقدم ابراهيم الحمدي الى قيادة اليمن الشمالي.

أدار الحمدي سياسة بلاده بتوازن، فقد حرص داخلياً على اعادة بناء الدولة وتقوية السلطة المركزية على أسس حديثة عبر تغيير بنية السلطة التقليدية وتشكيل حكومة تكنوقراط، وحصر القوة العسكرية بيد الجيش، إضافةً الى وضع خطط خمسية لعملية التنمية، أما خارجياً فقد سعى لتطوير علاقات بلاده مع المملكة العربية السعودية بما يُفضي الى تحقيق المصالح اليمنية العليا عبر توفير المناخ الأمثل للتطوير الداخلي، لكنه اتُهم بأنه يسعى للتحرر من التبعية السعودية بشكل متدرج.

هدَفَ الرئيس الحمدي، أيضاً، الى تهدئة العلاقات مع الشطر الجنوبي، والتمهيد لاستئناف عمل لجان الوحدة، ووقف الحملات الدعائية الموجهة ضد الجنوب، وتقوية العلاقات مع كافة الدول العربية وعلى وجه الخصوص مصر، والدول المطلة على البحر الأحمر لمواجهة الخطر الاسرائيلي على باب المندب. لاقت القيادة الجنوبية توجهات الحمدي بايجابية، خصوصاً أن انفراجاً طرأ على علاقاتها مع الرياض أسفر عن وقف الحملات الاعلامية المتبادلة، كما استشعرت القيادة الجنوبية خطر الصراع الاقليمي والمحلي في منطقة القرن الأفريقي المطلة على البحر الأحمر لاسيما في الصومال وجيبوتي، اضافة الى اثيوبيا والسودان. أدى هذا التقارب في الرؤى الى توقيع اتفق قعطبة في لقاء قمة بتاريخ 15 شباط 1977 ركز على القضايا الاقتصادية وأقر تشكيل مجلس أعلى يتكون من الرئيسين ومسؤولي الدفاع والاقتصاد والتجارة والتخطيط والخارجية، يجتمع بشكل نصف سنوي مناوبةً في صنعاء وعدن، لمتابعة القضايا التي تهم الشعب اليمني الى جانب لجنة فرعية لمتابعة المشاريع الانمائية، على أن يعقد أولى اجتماعاته في 15 تموز من العام نفسه، كما تم الاتفاق على ان يمثل أحد الشطرين الشطر الآخر في البلدان التي لا توجد له فيها سفارات. لكن الاتفاق لم يَتح له التطبيق العملي بسبب اغتيال الرئيس الحمدي كما سيرد لاحقاً.

قام الرئيس الحمدي، في كانون الاول 1976، بزيارة إلى جمهورية كوريا الديمقراطية إلتقى فيها الزعيم الكوري الشمالي كيم ايل سونغ الذي قدم لها مدينة صنعاء الرياضية (قُيض أن يتم افتتاحها بعد مصرعه في 1984/12/25)، وقال للملك السعودي خلال زيارة رسمية الى الطائف، عاصمة عسير؛ "ما زلت في الأراضي اليمنية، اذا كنت ترغب في مناقشة هذه المسألة يمكننا أن نبدأ من هذه النقطة"، كما جمد قبل شهرين من مقتله وساطة سعودية لحل خلافه العميق مع الشيخين عبدالله بن حسين الأحمر وسنان أبو لحوم عُدّ تخطياً للسائد في علاقات الشطر الشمالي بالسعودية، حيث كان الملحق العسكري السعودي الشهير صالح الهديان قد صاغ اتفاق مصالحة لم يكتمل بين الرئيس الحمدي والشيخ عبدالله الاحمر ممثل القبائل الرافضة لبناء دولة مركزية، لكن الاتفاق تضمن بنوداً في غير صالح مشروع الحمدي، وقد أرسل الرئيس الحمدي رسالةً الى الرئيس السوداني جعفر النميري عبر سفيره في صنعاء يبلغه فيه فشل الاتفاق

مع القبائل الموالية للسعودية وقيامهم بغارات ليلية على مطار صنعاء الدولي، طالباً منه التدخل لدى السعوديين للتوقف عن التدخل في الشؤون اليمنية .

فوجئت القيادة السعودية بسلوك الرئيس الحمدي الوحدوي وتوجهه نحو التقارب مع الجنوب وباقي الدول العربية، وانفتاحه على الكتلة الشرقية المعادية للغرب، فاستقبلته إستقبالاً فاتراً في زيارته الأخيرة إليها، وقاطعت مؤتمر اليمن حول البحر الأحمر المنعقد في آذار 1977 لمجابهة الخطر الإسرائيلي، محاوِلةً إفشاله. ثم استدعت الرياض على الأثر، وزير الداخلية اليمني محسن اليوسف، والخارجية عبدالله الأصنج والتخطيط محمد سالم باسندوة، واستضافت سراً الشيخ مجاهد بوشوارب صهر الشيخ عبدالله الأحمر، فيما قامت القبائل الموالية للسعودية بامطار مطار صنعاء بصواريخ الكاتيوشا بالتزامن مع مغادرة رئيس اليمن الجنوبي سالم ربيع علي الى صنعاء.

عقد الرئيس الحمدي العزم على القيام بزيارة تاريخية الى الشطر الجنوبي للمشاركة في احتفالات الاستقلال عن المستعمر البريطاني، بحيث تكون الزيارة الأولى لرئيس شمالي الى الجنوب، لكنه دُعي قبل يومين من الزيارة الى منزل أحد أبرز رجال السعودية في اليمن رئيس هيئة الأركان أحمد حسين الغشمي، قرب السفارة السعودية بصنعاء، لحضور مأدبة غداء على شرف رئيس الوزراء عبدالعزيز عبدالغني العائد من عملية جراحية في لندن، حيث تم اغتياله بمشاركة قائد لواء المجد في تعز الرائد علي عبدالله صالح (الذي أصبح رئيساً فيما بعد) بحسب تسريبات موقع ويكيليكس[106].

باغتيال الرئيس الحمدي تم اغتيال الحلم اليمني بالوحدة والانعتاق من العقلية القبلية، وتاجلت الوحدة لأكثر من 10 سنوات، ورغم محاولات تمييع قضية الاغتيال بأسلوب مسرحي الا ان الشعب اليمني وجه اصابع الاتهام للسعودية واعوانها في اليمن وهو ما نستشفّه من رمي الرئيس الغشمي بالأحذية خلال الجنازة، كما نلحظه أيضاً من رفع صور الرئيس الحمدي في اعتصامات ثورة 2011 ضد الرئيس صالح.

يتضح سبب عملية الإغتيال في رسالة مكتب الشرق الأدنى في وزارة الخارجية الأمريكية الى بعثات الولايات المتحدة في الأمم المتحدة وجدة وصنعاء، المؤرخة في 13 تشرين الأول 1977 ضمن سجلات

---

[106] - وثيقة ويكيليكس بتاريخ 16-11-1977 رمزها SANA04534-161355Z

الأرشيف الوطني الأمريكي المفرج عنه، فان كاتب الرسالة سوبر ألثيرتون استغل وجود الأصنج في مشفى القلب بكليفلاند في ولاية أوهايو الأمريكية ليسأله هاتفياً عن الوضع في اليمن عقب مقتل الحمدي وتولي الغشمي، فأجابه الأصنج بأنه قدم نصيحةً للغشمي بأن "يتجنب كل ما يمكن أن يَغضب السعوديين وأن يعمل ما في وسعه لاشعارهم بالاطمئنان على قاعدة أن "لا مجال من الآن فصاعداً لأي رومانسية مع النظام الاشتراكي القائم في الجنوب"[107]. ما يوحي بأن المملكة اغتالت الرئيس الحمدي بسبب "رومانسيته تجاه الجنوب".

تسلم السلطة على الأثر رجل السعودية في اليمن المقدم أحمد الغشمي لكنه ما لبثَ أن اغِتيل في حزيران 1978، ووجهت الاتهامات مباشرةً الى النظام الحاكم في عدن مما أعاد أجواء المواجهة والتوتر في المواقف السياسية وعلى الحدود، اذ لجأ كلا الطرفين الى توظيف جماعات المعارضة ضد الطرف الآخر، مع عودة الحديث في الشمال لتحقيق الوحدة بالقوة العسكرية بالاستفادة من الصراع السياسي المستجد بين أجنحة الحكم في عدن.

دخلت المملكة العربية السعودية على خط الازمة وأبدت استعدادها لتقديم الدعم والمساندة للنظام في الشمال في حال انزلاق الأمور الى حرب مع الجنوب، كما ضغطت المملكة في جامعة الدول العربية لاستصدار قرار عن الجامعة بتجميد العلاقات الدبلوماسية والسياسية بين بلدان الجامعة وجمهورية اليمن الديمقراطي، اضافةً الى وقف العلاقات الاقتصادية والثقافية والمعونات الفنية التي تقدمها الدول العربية لعدن، وتصاعدت الحملات الدعائية السعودية المعادية لدولة الجنوب لتخلق جواً مؤاتياً للحرب ومُشجعاً على التخلص من نظام الجنوب عبر مواجهة مسلحة شاملة.

تم تشكيل مجلس مؤقت في صنعاء، عقب اغتيال الغشمي، مؤلف من أربعة أشخاص اختاروا من بينهم العقيد علي عبدالله صالح مرشحاً لمنصب الرئيس وما لبث مجلس الشعب التأسيسي أن وافق عليه في 17 تموز/يوليو 1978، وقد استفاد صالح من خلفيته السياسية ليوحي بانه استمرار للعهد السابق، ومن خلفيته القبلية بانتمائه الى سنحان، أحد فروع حاشد، ليضمن التفافاً قبلياً، كما ساهمت المساعدات

---

[107] – الماوري منير، **إغتيال إبراهيم الحمدي في الوثائق الأمريكية**، صحيفة العربي الجديد، 2014/7/10.

الاقتصادية والعسكرية السعودية والأمريكية، في ضبط الأوضاع في الشمال بسرعة، وتأمين حدوث عملية الانتقال السياسي بسلمية وهدوء. لم يكن لدى السعودية خيارات كثيرة متاحة بسبب مفاجأة حادثة اغتيال الغشمي. لذا وجدت نفسها أمام خيار إلزامي هو علي عبد الله صالح الذي كانت السعودية أول دولة يزورها بعد توليه الحكم، تلتها زيارته لسلطنة عمان. يشير الشيخ عبدالله الأحمر في مذكراته إلى هذه المرحلة بالقول أنه جاء بعلي عبدالله صالح من قيادة معسكر خالد بن الوليد في تعز الى العاصمة صنعاء حيث أوصله الى كرسي الرئاسة بمباركة من الرياض، بعد أن أقنع القيادة السعودية بأنه الشخص المناسب لحل ملف الحدود ومحاربة الشيوعية في الجنوب

على الجانب الآخر أسهم حسم الصراع بين تيار سالم ربيع علي وتيار عبدالفتاح اسماعيل لصالح الأخير في تعميق العلاقة مع المنظومة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفييتي، ومع جمهورية الصين الشعبية، مقابل التعامل بحذر ازاء جهود تحسين العلاقات مع الدول الخليجية ذات نظم الحكم التقليدية وعلى رأسها المملكة السعودية.

الانقسام العربي إزاء السلوك المصري الخاص بالتسوية السياسية مع "إسرائيل" وزيارة السادات الشهيرة الى الكيان الاسرائيلي، وسعي بعض الدول العربية لتكوين جبهة الصمود والتصدي التي كان الشطر الجنوبي أحد أركانها ساهم في تغييب القضية اليمنية عن قائمة الأولويات العربية وتسبب في عدم ايلائها الاهتمام الكافي رغم أهميتها كقضية عربية ذات أبعاد قومية الى جانب الأبعاد اليمنية، لكن الصدامات المسلحة التي استمرت لثلاثة أسابيع أوصلت قوات الجنوب الى عمق الشمال حيث هددت النظام الهش في صنعاء بالسقوط، لكن التوازنات الاقليمية والدولية التي ترجمت بتسويات سريعة أنقذت نظام الشمال ومنعت الجنوب من الانتصار، حيث أُجبرت جامعة الدول العربية على الخروج على التجاهل العربي والتدخل بتشكيل لجنة وساطة، ثم عقد دورة استثنائية في الكويت في 6 آذار 1979 صدر عنها قرارات طالبت بوقف فوري لاطلاق النار وانسحاب القتوات المسلحة خلال مهلة عشرة أيام والامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية ووقف الحملات الاعلامية، كما نصت على فتح الحدود واعادة العلاقات الى طبيعتها و تشكيل لجنة من وزراء الخارجية العرب للاشراف على القرار، والدعوة الى حوار بين الحكومتين على

مستوى القمة للعمل على اعادة الأوضاع الى طبيعتها و بما يحقق تنفيذ اتفاقي القاهرة وطرابلس المشار اليهما سابقاَ.

كشفت حقبة السبعينات دور التحولات الداخلية سياسياً واقتصاديا وامتداداتها الخارجية في الدفع نحو الصدام المسلح، خصوصاً أن جزءاً من هذه التحولات متصل بالموروثات الفكرية والعقدية والسياسية لحقبتي الامامة في الشمال والاستعمار في الجنوب في غياب شبه تام لعنصر الحوار وتفهم الآخر يفرضه الايمان المطلق بصوابية العمل الذاتي وفرضه على الآخر. كما أن تجربة كل شطر كانت امتداداً لقيم وسياسات المعسكر الذي ينتمي اليه، وحيث أن كلا المعسكرين كانا يرغبان في ابقاء المناطق المشابهة محاور لصراعاتها المستعرة حينا والهامدة حيناً آخر فقد كان جلياً أن عنصر الملائمة الدولية لمشروع الوحدة لم يكن متوفراً، لكن عجز الطرفين عن تحقيق الوحدة بالضم والاكراه الذي بدا خلال أحداث 1972 و1979، فرض البحث عن مخارج أخرى تقوم على الحوار وتبادل الأفكار من اجل المصلحة العليا المشتركة مهما كانت درجة الاختلاف الموضوعي .

2- المرحلة الثانية: خطوات الوحدة خلال الثمانينات (انعكاسات الحرب الباردة)

تمتد هذه المرحلة طيلة عقد الثمانينات، أي الفترة الواقعة بين تاريخ انتهاء حرب عام 1979 وتاريخ التوقيع على اتفاق عدن في تشرين الثاني من عام 1989. إتسمت هذه المرحلة بالتركيز على البعد الرسمي للعمل الوحدوي، فعقب فشل الخيار المسلح كان لزاماً على القيادات السياسية اللجوء الى الحوار السياسي السلمي التفاوضي لتحقيق هدف الوحدة الاندماجية، وقد بدا أن هذا الخيار أكثر قابليةً للتحقق عبر التدرج والمراكمة في معالجة الملفات، لذا عمد الساسة الى عدة خطوات لتقنين العمل الوحدوي:

- وضع آلية تحاور سياسي بين القيادتين تمثلت بانشاء المجلس اليمني الأعلى الذي عُدَّ بمثابة قيادة مشتركة بين الشطرين هدفها تذليل العقبات، واصدار توجيهات للقيادات التنفيذية لانجاز ما يجب لتحقيق الوحدة.

- **وضع آليات عمل للتنسيق في المجالات التنفيذية، كاللجان الوحدوية المختلفة، واجتماعات اللجان الوزارية المشتركة لمتابهة انجاز ما يتم التوصل اليه من اتفاقات في المجالات الاقتصادية والاعلامية والقانونية والتربوية..**
- **اتفاقات تعاون مشترك في المجالات الاقتصادية والسياحية والثقافية والاتصالات والمواصلات بين الطرفين.**
- **التنسيق بين وزارتي خارجية البلدين والتركيز على القواسم المشتركة في السياسة االخارجية**

تزخر سنوات عقد الثمانينات بالخطوات الاجرائية والتنظيمية التي يشوبها الحذر والتردد، لكن يعلوها الاصرار على التخلص من ميراث الحقبة الماضية وتفادي الوقوع في أخطائها والتوثب نحو عمل وحدوي فعال. وقد أسهمت التحولات السياسية في كلا الشطرين في بناء دعامة أساسية يُبنى عليها في المرحلة اللاحقة، ففي الشمال تبلور التطور في الحياة الساسية بوصول الرئيس علي عبدالله صالح الى السلطة، وانشائه تنظيماً سياسياً فضفاضاً ينظم حركة القوى السياسية ويؤطر مشاركتها مؤسساتياً في الحكم هو المؤتمر الشعبي العام الذي جاء تعويضاً عن الحظر القانوني الذي أعلنه صالح على الحركات السياسية في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة عليها التي دبرها بعثيون وناصريون في صيف 1978.

حلّت الوحدة اليمنية بنداً واضحاً في "الميثاق الوطني" الذي انبثق عن الدورة الأولى للمؤتمر الشعبي العام في أغسطس 1982، ورغم ذلك لم تنزعج القيادة السعودية من التجربة الحزبية التي أرساها صالح على خلاف عادتها في الضغط على الدول المجاورة لانهاء مثل تلك التجارب، كما هي الحال في التجربة الحزبية الكويتية التي لاقت معارضةً سعوديةً شديدة منتصف السبعينات، لما تمثله من خطر، برأي السعودية، على أنظمة الحكم القائمة على التعاليم الاسلامية.

بدا واضحاً رضا السعودية من خلال المعونات الاقتصادية التي تدفقت على الشمال لتقوية نظامه وترسيخ تجربته الاقتصادية بوجه التجربة الاشتراكية في الجنوب، وقد لعبت المساعدات السعودية دوراً بالغ الأهمية في هذا الصدد عبر مجلس التنسيق السعودي اليمني[108] الذي تأسس عام 1976، ونُفذت من خلاله

[108] - توقف المجلس عن الانعقاد موقتاً عامي 1988 و1989 بسبب النزاع الحدودي ثم نهائياً عام 1990 بسبب الموقف اليمني الى جانب العراق عام 90 ثم أُعيد العمل به عام 2000.

مشاريع عدة في قطاعات الصحة والتعليم والمواصلات، كما احتلت المساهمة السعودية في جملة القروض العربية المقدمة الي اليمن الشمالي المرتبة الأولى بين الدول العربية في الفترة الواقعة بين عامي 1980 و1984، حيث بلغت نسبتها 42.7% من اجمالي المساهمات العربية. أضف الى ذلك أن التسهيلات السعودية التي مُنحت للمغتربين اليمنيين على أراضيها القادمين من الشطر الشمالي، أسهمت أيضاً في رفد الاقتصاد اليمن الشمالي بعوائد مغتربيه، في حين اقتصرت التسهيلات على الشماليين أما الجنوبيون فقد لاقوا شروطاً وإجراءات سعودية قاسية، كل ذلك أسهم في تحقيق قدر معتبر من الاستقرار الاقتصادي الداخلي في الشطر الشمالي فيما كان الوضع مناقضاً تماماً في الشطر الجنوبي حيث كان الوضع الاقتصادي السيء يزداد تفاقماً لأسباب عدة منها أن هجرة العمالة اليمنية الجنوبية اتخذت طابع الهجرة الدائمة مما حرم البلاد من عوائدها، إضافة الى الروتين الاداري والنظام الاقتصادي المعقد الذي شكل عامل طرد للمستثمرين، رغم اصدار "قانون تشجيع الاستثمار" رقم 25 لعام 1981، الذي لم يستطع جذب الاستثمارات الخارجية أو تبديد مخاوف المغتربين والمستثمرين اليمنيين.

شهدت هذه الفترة انفراجاً مؤقتاً في علاقات الجنوب مع السعودية فالصراع داخل القيادة السياسية الجنوبية، أدى الى اقصاء عبدالفتاح اسماعيل عن جميع مناصبه الرسمية والحزبية في نيسان/أبريل 1980 وانتقاله إلى منفاه الاختياري في موسكو، مما أعطى حرية أكبر للرئيس علي ناصر محمد الذي انتهج التخفيف من العداء للسعودية ولدول الخليج بشكل عام، وتوالت لقاءات القمة مع الرئيس صالح، لكن المؤتمر الحزبي الثالث للحزب الاشتراكي (الجنوبي) في تشرين الأول/أكتوبر 1985 أعاد عبدالفتاح اسماعيل الى عدن (بعد تقدم جناح علي عنتر في الحزب) مما ساهم في انقسامات سياسية حادة تمحورت حول أداء علي ناصر محمد ومهدت بشكل مباشر للأحداث الأهلية الدامية الأخيرة قبل الوحدة في كانون الثاني/يناير 1986، التي كانت أسبابها "الخلاف حول صلاحيات وزارتي أمن الدولة والدفاع، اضافة الى ضغط الصعوبات الموضوعية للتطور الاقتصادي والاجتماعي وتأثير النشاط التخريبي للعدو

الطبقي في الداخل والخارج، وتدني مستوى الوعي الأيديولوجي الاشتراكي العلمي وخاصةً في أوساط القيادة السياسية وانتشار الافكار البرجوازية الصغيرة، وبعض النزعات القبلية والمناطقية[109]".

باختصار، شهدت هذه الفترة نجاح المملكة العربية السعودية في دفع الشطر الشمالي باتجاه الاعتماد على المعونات والموارد الخارجية، لتمويل خططه ومشروعاته التنموية، وتقليل دور الدولة في الأنشطة الانتاجية والتركيز علي البنى الأساسية، مقابل افساح المجال أمام القطاع الخاص، أي أنها نجحت في ربطه بالسوق الرأسمالية العالمية، فيما اتجه الشطر الجنوبي نحو الاعتماد على معونات دول الكتلة الاشتراكية لزيادة دور القطاع الحكومي وتقليل الاعتماد على القطاع الخاص وبالتالي الابتعاد عن السوق الرأسمالية العالمية. (يجدر دوماً الأخذ بالحسبان أن المملكة العربية السعودية قطعت علاقتها بالاتحاد السوفييتي واصفة اياه بالدولة الشيوعية الملحدة المحاربة للاسلام، في عام 1932 أي في عام اعلانها على يد الملك المؤسس عبدالعزيز ال سعود بعد ضمه الحجاز وعسير الى مملكته).

استمرت حالة الانقسام السياسي الرسمي العربي، التي نشأت عن زيارة السادات للقدس، وزاد الانقسام باعلان العراق حربه على ايران، ثم الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام 1982 وحصار قيادة منظمة التحرير الفلسطينية في بيروت، مما أسهم في تضعضع دول جبهة الصمود والتصدي، خصوصاً بعد اعلان منظمة التحرير خصومتها مع ليبيا في 1980 ثم مع سوريا في 1983، فلم يبق في التحالف الى جانب اليمن الجنوبي سوى سوريا وليبيا، بالمقابل نجحت السعودية في تدعيم مجلس التعاون الخليجي بقيادتها على حساب دور جامعة الدول العربية.

الدعم السعودي للشطر الشمالي لم يكن مكافئاً لدعم السوفييت للشطر الجنوبي خلال حرب 1979 مما دفع الرئيس صالح الى التفاوض في قمة الكويت وهذا ما أغضب السعودية التي امتعضت من وجود مستشارين سوفيات في الشمال وأوقفت شحنات الأسلحة الأمريكية الى القطر الشمالي، ما دعا الرئيس صالح الى الرد بابرام صفقة أسلحة مع الاتحاد السوفييتي في آب 1979، وهو ما فاقم الأمور، حيث نجا صالح محاولة من اغتيال فاشلة، وأحبط مخططاً لانقلاب عسكري، بالتزامن مع تمردات متفرقة ومتلاحقة

---

[109] – **الوثيقة النقدية التحليلية لتجربة الثورة في اليمن الديمقراطي (1978–1986)**، دار الهمداني، ط3، عدن 1989 ص32.

من قبل قبائل موالية للسعودية شكلت جبهة معارضة للحكم والوحدة مع الجنوب "الكافر" سموها "الجبهة الاسلامية".

قام صالح، قبل قمة الكويت، بخطوةٍ، لإبداء حسن نيته وملاقاته الطرف الجنوبي في منصف الطريق، تمثلت بتعديلٍ حكومي شمل إقالة الوزيرين الجنوبيين عبدالله الأصنج ومحمد سالم باسندوة مما إستفز السعودية التي تعتبر الأصنج رجلها في اليمن منذ عهد القاضي الأرياني، لكنها إنتظرت نتائج قمة الكويت التي أسفرت في 21 آذار 1979 عن إتفاق وحدوي بين الرئيسين صالح وسالمين، ونحا صالح عقب الإتفاق نحو الحوار مع ثوار المنطقة الوسطى المدعومين من عدن، لكن دخول الميليشيات الاسلامية المدعومة من الرياض على المواجهة وإعلانها خوض الحرب ضد الماركسيين بإعتبارهم "ملاحدة" ضمن ما سُمي بـ"الجبهة الإسلامية" خلط الأوراق وأوقفت مساعي الحوار، خصوصاً بعد تحقيق الجبهة إنتصارات لافتة خلال عام 1980.

كان قرار الرئيس صالح بالحفاظ على قدر معتبر من استقلال قراره السيادي أحد أهم أسباب خلافات المبكرة مع الرياض، حيث أثارت تقارير عن وجود قرابة ألف خبير عسكري سوفييتي وكوبي في الجنوب نهاية 1978، قلقاً سعودياً حينها، ثم أتت زيارة سفن حربية روسية لميناء عدن وهبوط مجموعة طائرات سوفييتية في مطارها وعقد صالح لأضخم صفقة سلاح في تاريخ اليمن بقيمة مليار دولار مع نظيره السوفييتي بريجنيف خلال زيارته الشهيرة إلى موسكو في تشرين الأول/أكتوبر 1977، لتزيد من قلق المملكة التي كانت ترغب في بقاء إعتماد اليمن الشمالي على السلاح الغربي وخصوصاً الأمريكي، فلجأت الى المزيد من العمل في الساحة الشمالية رغم فتور العلاقة مع صنعاء وتحسنها النسبي مع عدن.

انتكست لاحقاً علاقة السعوديين الهشة مع الجنوب بعد توقيعه الى جانب ليبيا وأثيوبيا على معاهدة صداقة ثلاثية تُعارض الوجود الأمريكي في المنطقة، مما انعكس سلباً على علاقة صنعاء بعدن، حيث كانت علاقات صنعاء بعدن مرآةً لعلاقات الرياض بعدن تتحسن بتحسنها وتتوتر بتوترها وهي السمة الغالبة، فازداد الدعم السعودي لصنعاء بإرسال باقي شحنات الأسلحة الأمريكية المعلقة، وعاد التنسيق مع صالح مع فترة من الفتور، من أجل متابعة المواجهات المستعرة في المنطقة الوسطى خلال أعوام 1980، 1985 و1987، ثم للتنسيق بشأن ملف أفغانستان.

تعاظم هاجس السوفييت في الشرق الأوسط لدى الأمريكيين بعد احتلال الاتحاد السوفييتي لأفغانستان، وضاعفت الدعاية الأمريكية من تركيزها على الخطر السوفييتي، لكن الولايات المتحدة فضلت القيام بدور غير مباشر في مواجهة المد اليساري من خلال حلفائها الرئيسيين، الذين لم يخفوا رغبتهم في هذا الدور، ولذلك فقد اعتمدت بشكل رئيس على ايران والسعودية استناداً الى مبدأ نيكسون لأمن الخليج المعروف بـ"العامودين المتساندين"[110]، وان كان لايران حينها الدور الأكبر في تنفيذ الاستراتيجية الأمريكية، الا أن الاعتماد الأمريكي على السعودية لم يخفت فقد استند مبدأ نيكسون على المملكة السعودية لامتلاكها مخزوناً نفطياً هائلاً ومكانةً دينيةً مرموقةً يمكنانها من القيام بعبء مواجهة الشيوعية، وخصوصاً في جنوب الجزيرة العربية، أي اليمن (وجزئياً في ظفار بعُمان)، وهذا ما أشار اليه وزير الخارجية الأمريكية في حكومة ريغن، ألكسندر هيغ في آذار 1981 بقوله، "المشكلة في الشرق الأوسط تكمن في التوسع السوفييتي وستعمل الولايات المتحدة ما بوسعها من أجل احباط المؤامرات السوفييتية في العالم الثالث".

تزامن الاحتلال السوفييتي لأفغانستان مع تهديد الجبهة الوطنية الديمقراطية للنظام في شمال اليمن، فسارعت المملكة السعودية الى مطالبة الولايات المتحدة بضرورة الوفاء بالتزاماتها بحماية المنطقة من الخطر السوفييتي وهو ما لم تكن الولايات المتحدة غافلةً عنه، فاستجابت فوراً للمخاوف السعودية متخذةً عدة اجراءات تستهدف مساندة حكومة اليمن الشمالي لمنع انتصار الجنوب.

أرسل البنتاغون حاملة الطائرات"كونستيلشن" و ثلاث بوارج بحرية الى بحر العرب، فيما أعلن البيت الأبيض التعجيل بارسال شحنة أسلحة قيمتها 310 مليون دولار ممولة من المملكة السعودية الى الشطر الشمالي، كما احتجت واشنطن على الدعم الروسي والكوبي للهجوم الجنوبي مُطالبةً موسكو بالعمل على وقف القتال، ومُعلنةً أن أمن وسلامة الأراضي السعودية من الأمور الهامة لمصالح أمريكا في المنطقة، وأن أراضي اليمن الجنوبي تكتسب أهميتها من كونها حيويةً لأمن المملكة السعودية[111]. وأبقت الولايات المتحدة علاقاتها مع الشطر الشمالي عبر السعودية بناءاً لرغبة الرياض، وهو ما لم تكن تمانعه الولايات المتحدة التي أوكلت الى الرياض ادارة ملف اليمن الشمالي بالنيابة عنها واستمرت شحنات الأسلحة الى

---

[110]- طناحي، محمد محمود، الولايات المتحدة الأمريكية والخليج العربي 1971 – 1990، مطبعة المدني، مصر 2005 ط1، ص54.

[111]- مصدر سابق، Yemeni Relation : Domestic Structure and Foreign Influence . ص212 211.

الشمال تصل عبر السعودية، فقد استشعرت الولايات المتحدة الخطر القادم على المملكة السعودية من القرن الأفريقي حيث التواجد السوفييتي الكثيف، ولم يعنِ اليمن الشمالي لها سوى اعتباره دولة حاجز (buffer zone) لحماية المملكة من القرن الأفريقي والقوات الماركسية المدعومة من القطب السوفييتي، بحسب تقرير ريتشارد مورفي، مساعد وزير الخارجية الأمريكية لشؤون الشرق الأدنى، أمام لجنة العلاقات الخارجية بالكونغرس في 21 اذار/مارس 1985.

سارعت حكومة صنعاء الى التحالف مع الاسلاميين لحشد الشارع ضد الاحتلال السوفييتي لأفغانستان، وبنت قاعدةً لوجستية لتعبئة المقاتلين وتدريبهم ثم نقلهم الى جبهات القتال الى جانب المجاهدين الأفغان، وبذلك استطاع النظام الشمالي أن يكسب شعبية داخلية أكبر بوصفه مدافعاً عن الدين والأمة، وفي الوقت نفسه أسدى خدمةً للرياض المكلفة بمهمة أفغانستان، اضافة الى نيل الرضا الأمريكي الذي طمح اليه الرئيس صالح ضمنياً للتخلص من الممر الالزامي السعودي في علاقته مع واشنطن.

شهدت الفترة اللاحقة لأحداث 1986 تغيرات حاسمة، دولياً واقليمياً وداخلياً، فقد بدأت كفة التوازن الدولي ترجح لصالح الكتلة الغربية بقيادة الولايات المتحدة، فيما بدأت القيادة السوفيتية بقيادة الرئيس الجديد ميخاييل غورباتشوف بتطبيق سياسة البيروسترويكا والغلاسنوست، بما يتضمنه ذلك من اعادة صياغة لعلاقة الاتحاد السوفييتي مع الدول المرتبطة به عضوياً، وترك أنظمتها الحاكمة تواجه خياراتها المستقبلية بحسب توازناتها الداخلية. أما عربياً فقد شهدت تلك الفترة سيطرة على الأزمات العربية كحرب لبنان وحرب جنوب السودان وأزمة الصحراء الغربية، وشهدت مصالحات بالجملة بين العراق وليبيا، ومنظمة التحرير والأردن، ومنظمة التحرير وسوريا، ووقف حرب الخليج الأولى بين العراق وايران، وانطلاقة الانتفاضة الفلسطينية بما تعنيه من شعور عربي عام بامكانية التصدي للعدو. طغت محلياً الحالة الاقتصادية المتردية في كلا الشطرين وحالة اللاستقرار السياسي في الجنوب والاستقرار المحدود في الشمال، وشكل الاعلان عن اكتشافات نفطية عند الحدود بين الشطرين خشبة الخلاص للخروج من هذا المأزق.

فرضَ وجود النفط في منطقة حدودية متداخلة يصعب الجزم بتبعيتها لأي من الطرفين خيارين وحيدين على قيادتي الشطرين، اما المواجهة الشاملة للحصول على مكتسبات النفط وهو ما يدمر مكتسبات السنوات الماضية، واما الالتزام بمبدأ الاستغلال المشترك للنفط والانطلاق بجدية أكبر وبسرعة نحو

الوحدة، وكان الخيار الثاني أقل تكلفة وأكثر مقبولية لدى الشعب اليمني لدى الطرفين فيما كان الخيار الاول يعني الدخول في المجهول ولا يمكن تبريره للشعب، لذا كانت قمة تعز في نيسان 1988 ثم قمة صنعاء بعد أقل من شهر في أيار من العام نفسه، حيث اتُخذت قرارات وحدوية مهدت لقمة عدن 1989 التي صدقت على مشروع الدستور الدائم لدولة الوحدة

حافظ الرئيس صالح على علاقة شخصية جيدة مع القادة الرئيسيين الثلاثة للمملكة السعودية، الملك فهد بن عبدالعزيز وولي عهده الأمير عبدالله والنائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء الأمير سلطان، وإنطلاقاً من هذه العلاقة وجه الدعوة للأمير فهد خلال ولايته للعهد لزيارة صنعاء والمشاركة في إحتفالات عيد الثورة عام 1986 لكن الأمير لم يجب الدعوة إلا بعد موافقة الرئيس صالح على شرطه اللافت بإستقباله في المطار، وهو ما حصل حيث إستقبله الرئيس صالح وودعه لاحقاً في المطار وبينهما تمت معاملته كرئيس دولة.

3- المرحلة الثالثة: التمهيد النهائي للوحدة

تبدأ هذه المرحلة الأقصر زمنياً مع توقيع اتفاق عدن في تشرين الثاني من عام 1989 وتنتهي باعلان الجمهورية اليمنية الموحدة في أيار/مايو من عام 1990، وتتميز بالتركيز على البعد الشعبي الفائق الاهمية الى جانب البعد الرسمي في العمل الوحدوي.

- **احتواء أحداث كانون الثاني 1986، ومتابعة الحوار من حيث وصل اليه قبيل تفجر الأحداث، الاستمرار باتباع آليات لقاءات القمة الدورية بين القيادتين السياسيتين والاهتمام بتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها مسبقاً، بل والتوصل الى اتفاقات تعاون وتنسيق جديدة.**
- **الانتهاء من وضع تصورات ومشروعات دمج المؤسسات والهيئات الحكومية المتماثلة، وصياغة مشروعات القوانين لدولة الوحدة، ومتابعة لقاءات اللجان الوزارية والاجتماعات المشتركة لمجلسي وزراء الشطرين، فضلاً عن لقاءات رئيسي الوزراء لايجاد القرارات التنفيذية المطلوبة.**
- **الانفتاح على قوى المعارضة في الشطرين ضمن عملية التحول نحو التعددية السياسية واقرارها كنظام لدولة الوحدة، ما ساهم في اتاحة المجال للقوى السياسية للتعبير عن آرائها وهو ما عزز الضغط الشعبي على القيادتين السياستين للاسراع في انجاز الوحدة.**

- **تكامل الجهد الشعبي مع الجهد الرسمي من خلال طرح دستور الوحدة على الاستفتاء العام، ودمج النقابات والجمعيات المنظمات المتماثلة في الشطرين، وازالة معوقات تنقل المواطنين بين الشطرين.**
- **التأكيد على دور الوحدة في تحقيق أعلى درجات الاستقرار الاقليمي في المنطقة، وهو أسلوب ضروري لتحييد الاعتراضات التي قد تنشأ عن دول الجوار على وجه الخصوص عن المملكة السعودية، والقوى العظمى، التي قد تجد في الوحدة تهديداً لمصالحها.**

شكل ضعف الدور الشعبي المواكب للعمل الرسمي والمتكامل معه احد مكامن القصور الرئيسية في مسار التمهيد لتطبيق الوحدة. فتَرَ القلق السعودي من تصرفات الرئيس صالح حتى إعلانه عن زيارة هي الأولى من نوعها إلى عدن، قبل أسبوعين من موعدها في 29 تشرين الثاني 1989، مستفيداً من تهاوي الكتلة الإشتراكية للضغط على نظام عدن من أجل القبول بالوحدة، خصوصاً بعد شعوره بالخشية من تأثير زيارة وزير الخارجية السعودي سعود الفيصل الأولى من نوعها الى عدن على المسار الوحدوي. وقع الرئيس صالح خلال الزيارة على إتفاق إحالة مشروع الوحدة إلى برلمانَي الشطرين، وبعد أقل من شهرين في 24 كانون الثاني 1990 كان الرئيس صالح في واشنطن يحصل على تأييد الولايات المتحدة لمشروع الوحدة، لكنه لم يغفل ضرورة طمأنة السعودية فزارها قادماً من قمة مجلس التعاون في عمّان وإلتقى الملك فهد في حفر الباطن مؤكداً له أن حل حل الوحدة غير ممكن إلا باتجاه الوحدة ما جعل الملك يطمئن ويُبدي ترحيبه بخطوات الوحدة في بيان علني، وهكذا بقيت السعودية تراقب بصمت إجراءات الوحدة لكنها لم تكن قلقة بعد تطمينات الرئيس صالح للملك فهد في حفر الباطن.

<u>أحداث 1986 الدامية بين طرفي الوحدة</u>

أثرت أحداث 1986 في الجنوب بوضوح في مسار الوحدة حيث توقفت المباحثات واللقاءات والجهود المشتركة قرابة العامين، وجُمِدت جميع الإتفاقيات الموقعة سابقاً. خيم جوّ من الحذر على علاقات الشطرين لأسباب عدة أهمها تركيز السلطات الجنوبية على إستيعاب آثار الأزمة، وتفضيل الشمال الإنتظار ومراقبة ما ستؤول إليه أوضاع الجنوب، كما ساهم وجود فريق علي ناصر محمد في صنعاء في زيادة منسوب التوتر ورفع منسوب الحذر تجاه الشمال، حيث باءت الوساطة السورية والليبية بالفشل في تموز 1987 بسبب تصلب آراء الطرفين المتنافسين، وتعقيد ملف المعارضة الخارجية إذ شكلت قضية

العناصر الجنوبيين البارزين الفارين إلى الشمال إحدى أبرز الملفات العالقة التي لم تحل إلا بإصدار عفو عام شامل في نهاية 1989، وببقاء الرئيس علي ناصر محمد في صنعاء على أن لا يمارس أي دورٍ سياسيٍّ.

شهدت الفترة الواقعة بين أحداث عام 1986 ونهاية الثمانينات بروز مناخات إيجابية فرضتها تغيرات حاسمة على الصعيد الإقليمي والدولي، خصوصاً لجهة تأثر الجنوب بالتحولات في بنية الإتحاد السوفييتي ودول أوروبا الشرقية، كما احتشدت عوامل مساعدة كثيرة وظروف موضوعية ذات منشأ داخلي وأخرى ذات منشأ خارجي، منها مواجهة الشطرين لمصاعب إقتصادية متماثلة في العناصر والآثار رغم الإختلاف الجذري لطبيعة النظام الإقتصادي في كلا الشطرين ،وعدم القدرة على تحقيق آفاق التنمية في ظل الوضع التشطيري، لكن إكتشاف النفط في مناطق حدودية متداخلة ومشتركة شكل مفتاح الحل الرئيسي، حيث وضع قيادتي الشطرين أمام خيارين، إما العمل الوحدوي بصيغته الشاملة أو الذهاب إلى مواجهة شاملة ومفتوحة على كل الإحتمالات تطيح بكل ما تم إنجازه على الصعيد الوحدوي خلال سنوات، فلم يكن أمامهما إلا اقتناص الفرصة المتاحة وعدم السماح بتحويل النفط إلى برميل بارود يعيد البلاد إلى الحرب، خصوصاً في ظل عدم قدرة الطرفين على ترسيم الحدود، لذا تم اللجوء إلى خيار الإستغلال المشترك للنفط في قمة تعز في نيسان 1988 ثم بعد أقل من شهرين في قمة صنعاء 1988 اللتان أحيتا الإتفاقات الوحدوية السابقة، وأعادت الروح إلى آليات العمل الوحدوي التي كانت قد بلغت ذروتها في عهد الرئيس علي ناصر محمد، كالمجلس اليمني الأعلى واللجان الوزارية المشتركة ولجان الوحدة وأتاحتا الفرصة لتنقل المواطنين الشطرين بحرية ودون تأشيرة[112]، كما أحيتا فكرة طرح مشروع دستور الوحدة المنجز عام 1981 للإستفتاء الشعبي العام، وبعد استنفاد الخطوات الوحدوية لجوانب عديدة ذات طابع جزئي ووظيفي وفني وإقتصادي ضمن الطبيعة التدرجية التراكمية لمشروع الوحدة التي استغرقت عاماً ونصف العام، عقدت، في تشرين الثاني 1989، قمة عدن التي أقرت دستور اليمن الموحد، وألغت الفوارق بين الشطرين وحددت مهلة زمنية لإنهاء إجراءات ما قبل الوحدة، على عكس القمم السابقة التي أبقت المهل مفتوحةً للتهرب والتأجيل . إتخذت اتخذت السعودية حينها، أي في عام 1989، نفس الإجراء الذي

[112] - الروحاني عبدالوهاب، اليمن خصوصية الحكم والوحدة، دراسة تحليلة، دار زهران، عمّان 2010، ط2 ص97

إتخذته بعد حرب الخليج تجاه المغتربين اليمنيين لكن زيارة قصيرة من الرئيس صالح للملك فهد نجحت في تأجيل القرار السعودي.

المبحث الثاني – تحقيق الوحدة عام 1990

يعتبر تاريخ الثاني والعشرين من أيار من كل عام مناسبةً ذات أهمية بالغة لدى أطياف الشعب اليمني لما يرونه من انجاز عظيم للشعب والأمة تحقق بتوحيد شطري اليمن السعيد عام 1990، لذا يحتفل اليمنيون في هذا التاريخ من كل عام بالعيد الوطني تمجيداً لذكرى وحدة بلادهم، بل إن مفردتي الوحدة والهوية كان لهما وزن متساو في المصطلحات اليمنية.

تقلّب اليمن كثيرا بين الوحدة والانقسام وكلما اقترب من الوحدة تشاء الظروف الاقليمية والمحلية أن تعيده الى التشطير، وكلما استقر منشطراً دبت فيه مشاعر الحنين وراودته أحلام الوحدة، وبين كل مرحلةٍ و أخرى فصولٌ داميةٌ مؤلمة، حتى أن مساعي الوحدة عام 1990 لم يَنظر اليها بكثير من الجدية باعتبارها تكرارا ممجوجاً لمحاولات فاشلة كثيرةٍ سبقتها.

كانت الوحدة هدفاً معلناً لكلا الطرفين في الشمال والجنوب منذ ستينيات القرن الماضي حيث انشأت الجمهوريتان مؤسسات خاصة تعنى بشؤون الوحدة، كما أن البناء الأيديولوجي لكلا الطرفين لم يقم على فكرة الانفصال، والاستمرار دون الطرف الآخر، لذلك كانت مشاعر الوحدة تدغدغ دواخل الطرفين على السواء، كان شعار الوحدة مطروحاً في الميثاق الوطني للجبهة القومية، فيما نص برنامج الحزب الاشتراكي على تحقيق الوحدة، كما أن سنوات الصراع الخاضع لمفاهيم و مصطلحات الحرب الباردة أقنعت الجميع بأن الخلاص الوحيد هو الوحدة، أما في وجدان الشعب اليمني فقد كانت الوحدة اليمنية أهم من الحسابات السياسية والايديولوجية التي لطالما أحبطت المشروع أو أرجأته، فالشعب يؤمن بأن الحدود بين الشطرين ما هي الا حدود مصطنعة منذ بضع سنوات لا قيمة لها أمام إرثٍ سياسيٍ مغرق في القدم هو وحدة شعب دامت آلافاً من السنين أي أن الوحدة كانت تيارا شعبياً يمكن أن يجرف أي تيار انفصالي فيما لو حصلت مواجهة، لذلك كان كل طرف يحيل مسؤولية تأجيل الوحدة على الجهة المقابلة، كأن أياً من الأطراف لا يجرؤ على تبني هذه الخطيئة.

شكلت الحسابات الدولية والاقليمية عاملاً بالغ الأهمية في ملف الوحدة، ورغم أهمية العوامل الداخلية الحاسمة في كثير من محطاتها إلا أن الفصل بين الصراعات الداخلية في اليمن والسياق الدولي غير ممكن، لذا فمن الجائز القول أن دولا بعينها لها مصالح مباشرة في قيام الوحدة او عدمها، لا سيما قيل السعودية التي كان لها موقف قاطع معادٍ للوحدة اليمنية، فهي ترفض قيام يمن موحد لما يشكله، بنظرها، من خطر جسيم قادم مدعوم من السوفييت وممثل للمد الثوري الناصري، لذا كان لا بد من مواجهته ولابد من نقطة ارتكاز للهجوم المضاد، وخير مرشحٍ للقيام بهذه المهمة هو اليمن الشمالي باعتباره خياراً متاحاً وحيداً.

اعتمدت المملكة اليمن الشمالي كحائط صد دفاعي لها ازاء النظام الماركسي المعادي في الجنوب، وعُدّت مواقف الكثير من الزعماء اليمنيين تجاه الوحدة سبباً لعمليات إغتيالهم التي كانت اصابع الاتهام في كلٍّ منها تشير الى السعودية[113]، كما يقول الرئيس صالح، لكن منعطفاً حاسماً تشكل بموافقة الملك فهد على غض النظر عن الوحدة حين أقنعه الرئيس صالح ذات لقاء في حفر الباطن في شباط 1990 بأن الوحدة هي مفتاح ترسيم الحدود الذي تطمح إليه المملكة. هذا ما سيرد في الفقرات اللاحقة بشكل أكثر تفصيلاً حول عوامل موانع الوحدة التي انقلبت فجأة وتحولت إلى عوامل عجلة في إعلان الوحدة وما تلى ذلك في ضوء الموقف السعودي.

1- موانع الوحدة قبل عام 1990 وعوامل سرعتها بعده.

الحقيقة أن ظروفاً موضوعيةً تاريخيةً واجتماعيةً وثقافيةً، كانت سبباً في التأخير الى جانب أسباب عديدةٍ أخرى منها، القوى القبلية والقوى المحافظة في الشمال الواقعة تحت التأثير السعودي الرافض للوحدة، والتي كانت مبرراتها الضمنية لرفض الوحدة هي الخوف من الجنوب الاشتراكي الذي قد يعمد الى تأميم أملاكهم، اضافة الى التحفظات الدينية والاجتماعية لاعتبار ان الجنوب أكثر تحرراً من القبلية، ويعتنق افكارا ماركسية رُوّج لها على أنها الحادية تحمل خطراً الى الشمال، شكلت رؤية الرئيس صالح والمؤتمر الشعبي للوحدة سبباً معرقلاً آخر، فقد طرح الرئيس صالح على قيادة الحزب الحاكم في عدن عدة خيارات،

[113] - Peter Wilson & Douglas F.Graham- **Saudi Arabia: The Coming Storm**- Political Science 2016- p:30

بدءاً من الكونفدرالية الى الفيدرالية وصولا الى الاندماجية، لكن ذلك كان على الأرجح مناورةً سياسيةً منه كما يتبين لاحقاً حيث كانت رؤيته للحل قائمة على الحاق الجنوب وضمه للشمال. أضف إلى ذلك طبيعة النظامين السياسيين والاقتصاديين المتباينين في الشمال والجنوب كما سيأتي تفصيله. أما العوامل التي أسهمت بشكل مباشر في تسارع الخطوات نحو تحقيق الوحدة فيمكن حصر أبرزها بالتالي:

- **اكتشاف النفط على حدود الدولتين بكميات تجارية كان له بالغ الاثر على الاثر على الاوضاع السياسية في اليمن**
- **طبيعة المتغيرات السياسية الهائلة طرأت على العالم والإقليم، لا سيما انتهاء الحرب الباردة وتوقف الاتحاد السوفييتي عن دعم جمهورية اليمن الجنوبي إنسجاماً مع رؤية غورباتشوف.**
- **انخفاض التحويلات المالية التي تقلصت كلياً وبشكل مؤذٍ بوضوح، بعد القرار الخليجي بطرد العمال اليمنيين اثر ازمة الخليج.**
- **الانقسام داخل القيادة الجنوبية المستمر منذ احداث 13 كانون الثاني 1986 (تصفيات دموية داخل الحزب الاشتراكي اسفرت عن قتل عبدالفتاح اسماعيل، وفرار علي ناصر محمد، مقابل تولي جناح علي سالم البيض مقاليد السلطة، وما تلى ذلك من اضطراب امني مستمر وازمة اقتصادية خانقة دفعت الى الوحدة كخيار انقاذي، وكطريق إجباري أمام لبيض للبقاء في السلطة)**
- **الدور العراقي الفاعل والمؤثر الذي اعتبرته السعودية عدائيا، حتى قبل حرب اجتياح الكويت.**

حرصت قيادة الشطرين، وخصوصا الرئيس صالح، على حشد التأييد الاقليمي والدولي لخطوة الوحدة، فتم ارسال مبعوثين مشتركين الى عدة دول عربية، حيث قام وزيرا العمل والشؤون الاجتماعية في الشطرين بزيارة دول مجلس التعاون الخليجي ودول الاتحاد المغاربي في كانون الاول 1989، فيما قام وزيرا الوحدة بزيارة مشتركة شملت دول مجلس التعاون العربي الثلاث، وأوفد الرئيس صالح الشيخ عبدالله الأحمر الى الرياض حاملاً رسالةً منه الى الملك فهد يطلعه فيها على تطورات الوحدة، أتبعها بزيارة رسمية في نهاية شباط من العام نفسه التقى فيها الملك فهد في حفر الباطن، حيث تعد تلك الزيارة احدى ابرز الخطوات الهامة في حشد التأييد الاقليمي لمشروع الوحدة من البوابة السعودية، خصوصاً أن المملكة لم تكن راضية عن التسارع الدراماتيكي لخطوات الوحدة دون العودة اليها. لما قد يفرزه ذلك من انعكاسات

على علاقات البلدين المستقبلية، وما قد يثيرة من مشاكل حول الترسيم النهائي للحدود، لكن التطمينات التي قدمها الرئيس صالح للعاهل السعودي أثمرت بياناً سعودياً واضحاً مؤيداً للوحدة وناسفاً لكل التأويلات والمخاوف المثارة حولها، جاء فيه أن "كل ما كان عالقاً في الذهن سواء لدى اليمن أو لدى المملكة تم التوصل إليه وحله بطريقة أخوية جيدة"[114]. وزار الرئيس صالح كلا من الولايات المتحدة وفرنسا في كانون الثاني 1990 ودولة الامارات العربية المتحدة، كما أجرى مشاورات هاتفية وتبادل الرسائل مع الرؤساء الأسد والقذافي والبشير، واستقبل الرئيس العراقي صدام حسين مرتين في صنعاء قبل الوحدة.

تم التوقيع على اتفاقية الوحدة في 22 نيسان 1990، وتأكدت بموافقة 98.3% من المقترعين باستفتاء شعبي في 15 و16 من أيار 1991، ثم صادق عليها المجلسان التشريعيان في 21 من الشهر نفسه. (وكان قد تم في قمة عدن في تشرين الثاني من عام 1989 توقيع مشروع الدستور الموحد الذي أُنهي اعداده في الثلاثين من كانون الاول لعام 1981 والذي استند على اتفاق رئيسي وزراء الشطرين في القاهرة بوساطة الجامعة العربية بعد حرب 1972، أي بعد 8 سنوات من اعداده). حظيت الوحدة بمباركة عربيا من ليبيا والعراق وسوريا بشكل خاص وإستقبل الرئيس صالح قادة ليبيا والأردن ومصر والعراق وجيبوتي الذين جاؤوا بزيارات منفردة لتهنئة اليمن بالوحدة، أما الرئيس ياسر عرفات فقد حضر مراسم اعلان الجمهورية اليمنية في عدن، وتوالت الوفود المهنئة فيما إنهالت على ديوان الرئاسة برقيات التهنئة ولاقت تعاطفاً عربياً جماهيرياً واسعاً، لكنها لم تحدث صدمةً عاطفيةً أو سياسيةً لدى الشارع اليمني لأنها لم تغب يوماً عن أدبيات الشارع في الشمال والجنوب على السواء.

بدت "صفقة" التوحيد المرتجلة والمستعجلة التي تمت بين طرفين مصنفين "شموليين"، وكأنها قفزةٌ في المجهول، لأن الهاجس الأساسي لدى الطرفين الموقعين لم يكن تلبية المطلب الجماهيري التاريخي بالوحدة، بل كان هروباً الى الأمام سعياً للخروج من سلسلة أزمات متراكمة على مدى عقود أرهقت كاهل نظامي الشطرين، وحيث أنها أزمات اقتصاديةُ بالدرجة الأولى فقد رأى الطرفان في النفط المكتشف حديثاً على الحدود خشبة الخلاص، وهذا ما أشار اليه روبرت بوروز في كتابه "استراتيجية الدفاع غير العنيف"

[114] - أنظر: تقرير مفصل عن قمة حفر الباطن في مجلة معين النصف شهرية الصادرة في صنعاء في 28 شباط 1990 ص 4.5.6

بالقول ان النفط عامل سرع بالوحدة في بلد غير صناعي يتحكم بمصيرها بضعة أفراد. أما عامة الشعب فقد كان شماليوهم يأملون بوضع نهايةٍ لسيطرة التحالف العسكري القبلي، وجنوبيوهم يأملون بنهاية سيطرة الحزب الواحد والنظام الماركسي، وعلى الضفتين كان الحلم المشترك هو بناء دولة حديثة. أي أن اليمنيين كانوا يطمحون لولادة نظام جديد يأخذ بأفضل ما في النظامين السابقين ويُبني عليه، لكنهم تعرضوا لخيبة كبيرة، حيث كانت الصدمة بأن نظام الوحدة أخذ بأسوأ ما في سلفيه، فلم يروا من التوحيد سوى العلم الوطني والنشيد الوطني الموحدين، وبدا أن تفرد الزعماء بالقرار يؤدي الى حلول اعتباطية قد يكون مردها غياب التفاعل بين صناع القرار والشعب.

حصلت الوحدة إذاً، بشكل سريع ومرتجل ودون الخضوع لفترة انتقالية، كما أن أياً من النظامين لم يستطع استيعاب الآخر اقتصادياً كما هي الحال في التجربة الألمانية القريبة زمنياً، و تأخر دمج المؤسسات العسكرية والاقتصادية عن اعلان الوحدة السياسية[115]، فأحس اليمنيون بأنهم يدفعون ثمناً باهظاً للوحدة الاندماجية فالدمج المفاجئ والمتعجل لنظامين متناقضين، ومجتَمَعين مختلفين، مزيداً من التعقيدات لمسار الاندماج الوطني، على عكس ما يفترض، وأثقلت الشعب بمزيد من المسؤوليات والتحديات، اذ تم دمج مؤسسات وادارات الدولتين دون تعديل الأسس البنيوية لهذه المؤسسات ما نقل الصدام الى داخل المؤسسات نفسها، أما بقاء المؤسستين العسكريتين خارج الدمج فلا يعني أنهما بقيتا خارج الانقسام الحاد، فقد شهدت البلاد بعد الوحدة صراعاً بين كيانين غير مندمجين كلياً ولكلٍ منهما جيشه الخاص، ثم أتت حرب الخليج الثانية الناتجة عن غزو العراق للكويت، لتشكل سبباً مباشراً في التدهور الاقتصادي لدولة الوحدة، على اثر طرد ما يقرب من مليون مغترب يمني من السعودية وباقي دول الخليج كما سيأتي.

2- الموقف السعودي من الوحدة

عدَّت القيادة السعودية توحيد الدولتين اليمنيتين الذي بدا وشيكاً أواخر عام 1989 تهديداً اضافياً، فطالما أن الدولتين تتخذان سياسات مختلفة ومتناقضة غالباً، على الصعيد الخارجي والداخلي، وطالما أن الصراع بينهما مستمرٌ بوتيرةٍ تشتدُّ وتخبو تبعاً للظروف السياسية، وتصل أحياناً الى الصدام المسلح، فذلك يجعل

[115] - أنظر نص اتفاق الوحدة في الملاحق- رقم (5)

قوة البلدين تذوبان في بعضهما، وبالتالي فانهما لن تشكلا تهديداً يذكر للمملكة، وبتبدل هذا الواقع كلياً بعد قيام الوحدة فقد تحول اليمن الى دولة واحدة مركزية القرار والسياسة، كما جعلت الوحدة من اليمن أكبر كتلة سكانية شبه الجزيرة العربية، ما يهدد مكانة المملكة ودورها المركزي في الاقليم كقائد لدول الخليج، وهي الحقيقة التي لطالما شكلت مصدر قلق لصناع القرار في الجارة الشمالية.

يُضاف الى القلق من العامل الديمغرافي، قلقٌ من نوعٍ آخر ترتب على العملية الديمقراطية التي سبقت ورافقت وتلت اعلان الوحدة، اذ أقر الجنوب قبل الوحدة بأشهر حُزمةً من القوانين تقضي بادخال نظام التعددية الحزبية، وهي قوانين نص عليها دستور الوحدة فغدت نافذةً في الشمال والجنوب، الى جانب قوانين أكثر خطورة كحرية الصحافة وحرية الرأي والتعبير وهي قوانين تغيب كلياً عن دساتير الأنظمة الوراثية السلالية القائمة في الجزيرة العربية، بما يعنيه ذلك من حرج كبير لها، وبالأخص للنظام الديني في السعودية الذي روّج طويلاً لعدم مشروعية النظام الديمقراطي الغربي، باعتباره نموذجاً غير قابل للتطبيق في بلاد المسلمين وخصوصاً في السعودية، لتعارضه الواضح مع مفاهيم الاسلام التي تتبناها المملكة.

يُعتبر اليمن بحد ذاته مشكلة كبيرة بالنسبة للسعودية بغض النظر عن التفاصيل السياسية، لكن الساسة السعودين يجدون ما يبرر موقفهم الرافض للوحدة اليمنية فهم يعتبرون أن السعودية نفسها تعرضت للتهديد اليمني في مناسبات ثلاث على الأقل، الأولى في التدخل العسكري المصري الذي امتد منذ 1962 حتى 1967، والمناسبتان الأخريان هما حربا الحدود عامي 1972 و 1979، تضاف الى مناسبات مستجدة أقل أو أكثر حجماً، أضف إلى ذلك خشية السعودية من اكتشاف اليمن للمخزونات النفطية على حدودها ما سيجعلهم يتمسكون أكثر بهذه المناطق عند بحث الترسيم، كما أنه يدمر محاولاتها المتكررة والحثيثة لابقاء الوضع الاقتصاد اليمني هشاً بما يكفي لابقائه بحاجةً الى دعمها المباشر.

مما رسخ قناعة لدى صناع القرار في الرياض بأن قوة اليمن وتطوره يمثلان خطراً حقيقياً على أمن المملكة. لذلك يجمع معظم الكتاب المختصين بالشأن اليمني كغريغوري جوس، وفردهاليداي، وبرنارد هيكل، على أن السياسة السعودية عملت، وتعمل، على اضعاف الحكومة المركزية بأي شكل، خصوصاً باستعمال المال، معتمدةً على مشائخ قبليين متنفذين، لذلك استغلت الرياض امتعاض الحزب الاشتراكي

في الذكرى الرابعة للوحدة ومطالب الرئيس الجنوبي السابق علي سالم البيض بالحكم الذاتي والمناصفة بالتمثيل في المناصب العليا، لتحرض الجنوبيين على الانفصال ودعمتهم بالمال والسلاح بشكل عاجل، وحين أعلن البيض دولة اليمن الديمقراطية من عدن ونصب نفسه رئيسا عليها سارعت المملكة الى حشد التأييد الدولي للاعتراف بالدولة العتيدة ودعم طموحات البيض.

3- أزمة التعددية والديمقراطية

أكد الجنوب على ضرورة مكافحة "التخلف" في الشمال اليمني الذي اعتبره تهديدا يوسع الفارق بين البلدين، والتخلف هنا هو سيادة الظواهر القبلية (تركة سلبية في الدولة الموحدة)، كما وضع الديقراطية كشرط مسبق للوحدة، منطلقاً من ارث ديمقراطي نسبي في الجنوب حيث عرفت عدن اول مجلس تشريعي خلال فترة الاستعمار، واحتضنت أول حزبٍ في الجزيرة العربية هو رابطة ابناء الجنوب عام1951، وخوفاً من تكرار تجربة 1986 الدامية داخل الحزب نفسه، لكن قيادة الشمال اشترطت الوحدة قبل الديمقراطية، أما القوى الاصولية بزعامة عبدالمجيد الزنداني فقد رفضت لاحقاً دستور الوحدة لكونه لا ينص صراحة على ان الشريعة الاسلامية هي مصدر القوانين جميعاً، واعتبرت أن الوحدة مع الحزب الاشتراكي خطوة غير اسلامية، رغم أنها كانت أول المستفيدين من المواد الناصة على التعددية والحرية الاعلامية حيث أصدرت صحيفتها "الصحوة" عام 1996.

كانت التعددية محل شك لدى السعوديين لكن الأشهر الأولى أثبتت أن النظام سمح بإصدار المجلات والجرائد ولم يكن مفهوماً بالنسبة للساسة السعوديين أن النظام اليمني غير قادر على ضبط اعلام المعارضة الذي يتهجم على الرياض باستمرار، كما لم تقنعهم بالتبريرات اليمنية بشأن مستوى حرية الصحافة وعدم قدرة الحكومة على إتخاذ إجراءات ضد صحف المعارضة التي تتعرض بالنقد للسعودية ونظامها السياسي وهو ما سبب حرجاً دائماً للحكومة في صنعاء من جهة ودعم التخوف السعودي من الاحزاب والحياة السياسية والتعددية الحزبية ومن زوال التحالف القبلي من جهةٍ أخرى، ثم أتت الانتخابات البرلمانية التي أعقبت الوحدة عام 1993 لتزيد هذا التوجس لما تمثله من تجربة ديقراطية رائدة في الجزيرة العربية قد تنتقل عدواها عبر الحدود بما يشكل خطراً على الأنظمة الوراثية القائمة. وهذا ما لفت

اليه السفير الأمريكي ديفيد ماك مطمئناً الرياض بخطاب الى اليمنيين في صنعاء، "من المهم أن تتذكروا أنه لا توجود دولة في العالم تملك مخططاً للديمقراطية لدولة أخرى.. لذلك لا تنظروا الى ما تفعلونه كمثال للدول الأخرى"[116]. وكانت قد ظهرت أحزاب سياسية عديدة مستفيدةً من المادة 39 من دستور 1990 الضامن لحق التجمع، ومن قانون الأحزاب السياسية رقم 66 الصادر في 16تشرين الأول 1993 (أعلن 14 حزباً برامجهم السياسية وقدم 21حزباً مرشحين للانتخابات فيما تمثل في الندوة البرلمانية 8 أحزاب، مما خلق جواً أكثرَ عدائيةً لدى حلفاء السعودية الإسلاميين وأثار اضطرابات، فبلغ عدد الاغتيالات 158 اغتيالاً لشخصيات سياسية من الاشتراكيين في الجنوب خلال فترة (1991 – 1993)، اضطلع بها متشددون قادمون من افغانستان، اتهم فيها الرئيس صالح السعودية، معتبراً أنها يأست من اسقاط النظام الجمهوري في صنعاء خلال السبعينات فبدلت سياستها وعملت اختراق الصف الجمهوري من الداخل بالتركيز على الانتهازيين من القوى التي لا تؤمن بالجمهورية كقيمة وتكتفي بالمشاركة في الحكم، اضافة الى الحاقدين على الادارة المصرية للملف اليمني، وهي تحاول تكرار التجربة بعد الوحدة عبر تحييد المبدأيين لافساح المجال امام الانتهازيين عبر الاغتيالات.

كانت الديمقراطية محظورةً، كما هو معروف، قبل الوحدة في الشطرين لكنها أصبحت الاساس السياسي للديمقراطية التعددية والليبرالية للدولة اليمنية الجديدة. ما أتاح للدعاية السعودية العمل على تسقيط التجربة الديمقراطية اليمنية بوصفها ثورة هزلية بالتركيز على أن حزبي الوحدة الذين يناديان بالثورة الديمقراطية هما نفسيهما كانا يحاربان التعددية والحزبية ويعتبرانها خطرا محدقاً.

شكلت التعددية السياسية الحزبية العلنية الطابع الأساسي الذي فاق كل ما عداه في تجربة الوحدة، مثار القلق الرئيس في دول الجوار، ورغم توجس النظام من العلنية الحزبية أخذت الصحف الحزبية والأهلية تتوالى بشكل ملفت، لكن نظام الوحدة أفرغ الديمقراطيةَ من مضمونها الحقيقي المتمثل ببناء الدولة القائمة على المؤسسات، واستُغلت حرية الصحافة المستجدة لتدمير مبادئ الوحدة الوطنية وتصفية الحسابات السياسية دون وازع أو رادع، حيث يبحث إعلام كل فريق عن خصوم الفريق الآخر ليحتضنهم ويفتح لهم

[116] - Micah Zenko – **Between Threats & War: US Discrete Military Operation in the Pos-Cold War World**- p:76

أثيره أثيره أو صفحاته، وبالتالي فقد إصطدمت الآمال العريضة والأحلام الواسعة بالواقع الصعب وإنهار معظمها عند أسوار هذا الواقع .

4- تأثيرات حرب الخليج الثانية

أحدث موقف المندوب الدائم لليمن في الأمم المتحدة ممثل المجموعة العربية عبدالله الأشطل إلى جانب العراق خلال حرب إجتياح الكويت وإستقبال الرئيس صالح نائب الرئيس العراقي طه ياسين رمضان، بعد يوم واحد من الغزو، هزةً في العلاقات اليمنية الخليجية ترددت أصداؤها لسنوات لاحقة.

راجت إشاعات في وسائل الإعلام العربية – في غمرة الاستياء الخليجي الخليجي من الموقف اليمني "المؤيد" نسبياً للعراق– تتحدث عن إشتراك اليمن مع العراق والأردن في مؤامرة تستهدف غزواً للأراضي السعودية من إتجاهات ثلاث، بحيث يُكمل الجيش العراقي مسيره بعد الكويت فيحتل المنطقة الشرقية من السعودية، ويستعيد هاشميو الأردن منطقة الحجاز في الغرب، فيما يتخطى الجيش اليمني حدوده الشمالية ليستعيد عسير ونجران وجيزان، وبلغت الإشاعات حداً إستطاعت فيه إقناع الساسة الكبار في السعودية والخليج بتصديق الرواية المختلقة، وبالتالي شحن الأجواء وإبداء المزيد من العداء باتجاه اليمن.

كانت المشكلة الكبرى أن أزمة الخليج جاءت عقب إعلان الوحدة اليمنية التي تضمن الإتفاق الناص عليها بأن يكون النظام السياسي لليمن الموحد ديمقراطياً يقوم على التعددية الحزبية والإنتخابات، وكان لذلك تأثيراً قوياً على الدول المجاورة يوازي تأثير الوحدة نفسها، وشكلت الأزمة وما تخللها من قدومٍ لقواتٍ أجنبيةً فرصةً لتفريغ الكبت السياسي وممارسة الديمقراطية بشكل تطبيقي فعمّت الساحات اليمنية مظاهرات منددة بقدوم القوات الأجنبية لتدمير العراق الشقيق، وغصّت الشوارع بالمنشورات المسيئة للسعودية ودول الخليج التي اتُهمت بفتح بلادها للجيوش الغربية، كما شُكلت حملات شعبيت كبيرة وكثيرة لتأيدد العراق. لكن يُسجل للرئيس صالح عدم تعرضه للكويت كما يُحسب لليمنيين عدم إساءتهم نهائياً للكويت حكومةً وشعباً ولم يتوجهوا بأي تجريح أو إساءة رغم الحملات الكويتية التي استهدفت اليمن، بل بالمقابل تم تشكيل لجنة شعبية لمناصرة الكويت برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر طيبِ الصلةِ

بالرياض وزعيم التجمع اليمني للإصلاح، كما استقبلت صنعاء بترحيبٍ كبيرٍ وفداً شعبياً كويتياً قدمَ إليها[117].

تردي العلاقات مع الخليج بلغ ذروته مع السعودية والكويت والإمارات والبحرين، وبدرجة أقل مع قطر وعمان التي إستأنفت مفاوضاتها الحدودية (كانت قد بدأت مع اليمن الجنوبي قبل الوحدة) وأخذت تتسارع حتى التوقيع النهائي في تشرين الأول 1992 من قبل حيدر العطاس رئيس الوزراء اليمني وتويني بن شهاب الممثل الشخصي للسلطان العُماني قابوس بن سعيد، وقد أعطت المفاوضات اليمنية العُمانية إنطباعاً بجدية اليمن في إعادة علاقاته مع جيرانه ونيته بكسر الجليد مع محيطه الخليجي.

سارع الرئيس علي عبدالله صالح، بعد جلاء غبار حرب الخليج الثانية، إلى إجراء إتصالات بالسعودية لكسر الجمود، أكد فيها أنه عند وعده الشهير الذي قطعه للملك فهد في حفر الباطن بتسوية ملف الحدود بعد تحقيق الوحدة، وبدأت على الأثر مفاوضات باردة في العاصمة السويسرية جنيف بمشاركة وزير الدولة اليمني للشؤون الخارجية عبدالعزيز الدالي ووزير المعارف السعودي عبدالعزيز الخويطر، واستمرت هذه المفاوضات حتى توقفت في نيسان 1993 قبيل الدورة الانتخابية الشهيرة. كما حاول نائب الرئيس علي سالم البيض من جهنه المساهمة في كسر الجمود الناتج عن أزمة الخليج فبادر إلى زيارة السعودية لأداء فريضة الحج حيث اسُقبل إستقبالاً فاتراً على غير عادة المملكة في استقبال الشخصيات الهامة التي تؤدي فريضة الحج، وربما يعود ذلك إلى إنتقاداته اللاذعة التي وجهها للملكة إبّان الحرب، على عكس الحفاوة اللافتة التي لاقاها البيض نفسه خلال أدائه للعمرة عام 1993 بعد خلافه مع الرئيس صالح، حيث إستقبله الملك فهد وولي عهده وستة من كبار أمراء العائلة المالكة رغم أن الزيارة لم تكن الزيارة رسمية ولم تتم بالطرق الدبلوماسية المتعارف عليها، وتلاها زيارات مماثلة إلى عُمان والامارات والكويت.

وعندما استشعر الرئيس صالح خطورة الموقف السعودي خاصة والخليجي عامة على الوحدة اليمنية الفتية، بعد استقبال البيض استقبال الرؤساء، شرع في خطوات لإعادة التواصل مع عواصم الخليج، فقام لأول مرة بعد حرب الخليج بزيارة مسقط و أبوظبي والدوحة وأوفد مبعوثين إلى الرياض بهدف إطلاع

---

[117] - **الغزو العراقي للكويت: المقدمات، الوقائع وردود الفعل والتداعيات**، ندوة بحثية للمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، بيروت 1995، ص87 (عالم المعرفة عدد 195)

القيادة السعودية على الجانب الآخر للأزمة السياسية اليمنية، وتنبيههم إلى خطورة المراهنة على الحزب الإشنتراكي ومشروعه الإنفصالي لأن استمرارية الوحدة تصب في مصلحة إستقرار المنطقة، وفي حال نجاح أي خطوة إنفصالية فاليمن سيتفتت إلى ثلاث دول وسيعم المنطقة صراع مرير لسنوات طوال قد يعبر خلالها الحدود شمالاً.

الفصل الثاني- المخاطر المهددة للوحدة منذ حرب 1994 حتى ثورة 2011.

المبحث الأول – حرب الانفصال عام 1994.

تحول التوازن العسكري والتقاسم السياسي اللذان طبعا ملامح فترة ما بعد الوحدة إلى غطاءٍ لكل الممارسات المخالفة للدستور والقانون، وأخذت بعض الشخصيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية بإستثمار تلك الأوضاع لإرساء مفاهيم مستجدة ترسم تركيبة سياسية جديدة للبلاد التي لم يشهد تاريخها هذا الكم من الانحطاط والتردي الذي أفرزه واقع التحالف بين مواقع القوة والآفات الإجتماعية المزمنة كالثأر والانتقام والإثراء من الفساد ومظاهر التخلف وغيرها في ظل ما يشبه الغياب الكامل للشعور بالمسؤولية الوطنية والقانونية التي حتمتها المرحلة، وجائت انتخابات 1993 لتقضي على التوازن السياسي الذي أفرزته الوحدة بين الحزبين الحاكمين مما سبب تصاعداً للنعرات الشطرية والقبلية والمذهبية، ومزيداً من الاختلالات الأمنية حيث انتشرت مظاهر الانفلات الأمني في ظل تردي مستوى الممارسة السياسية فعمّت حالات الاعتداءات والاغتيالات وعمليات الخطف، كما أخذ الوضع بالإقتصادي يزداد سوءاً ما إنعكس سلباً على سعر صرف العملة الوطنية الذي تدهور سريعاً. أسفر جميع ذلك عن شلل شبه كامل في نواحي الحياة الاقتصادية والادارية وبد أن الحرب هي الممر الوحيد للخروج من نفق الفوضى، خصوصاً بعد الأزمة التي تشكلت نتيجة إنتخابات 1993.

شكلت نتائج الإنتخابات صدمة قاسيةً للحزب الإشتراكي الذي أوهمه حلفاؤه في الشمال بأنه سيحصل على أغلبية المقاعد في المناطق الشمالية المتململة من أداء المؤتمر الشعبي العام قيادة صالح، لذلك إعتبر أن الانتخابات شابتها الكثير من الأخطاء التي "تطرح علامات إستفهام كبيرة"،علماً أن قيادة الحزب الإشتراكي في الجنوب أصرت على تمديد الفترة الانتقالية التي أعقبت الوحدة من ستة أشهر إلى سنتين

وستة أشهر، وذلك لخشيتها من الخسارة الإنتخابية في الجنوب. إستفاد الإشتراكي من تلك الفترة الإنتقالية لتقديم نفسه بديلاً عن المؤتمر في المحافظات الشمالية، ولإعادة ترتيب أوضاعه في المحافظات الجنوبية حيث أنه من الطبيعي أن يركز على الجنوب الذي خَبِره لأكثر من عقدين، وكان يهدف من ذلك إلى حصر المقاعد الجنوبية (والشرقية) إعتماداً على إستمرار سيطرته العسكرية على تلك المناطق وفق التوازن العسكري الذي كان لا يزال قائماً، أما الهدف الأكثر خطورةً فهو الإبقاء على حالة الإستعداد النفسي والجهوزية الأمنية والعسكرية لإتخاذ خيار العودة إلى الإنفصال عند الحاجة، وهذا ما يدلل على أن خيار الإنفصال كان حاضراً في حسابات الإشتراكي منذ ما قبل الإنتخابات، خصوصاً أن الإشتراكي لم ينشر ثقافة إنفصالية أو تشطيرية خلال سنوات حكمه، بل كانت أدبياته منسجمةٌ دائماً مع المشاعر الوحدوية المتجذرة في الجنوب، لذلك فقد كان استعمال مصطلحات سياسية جديدة كـ"المواطنة المتساوية، الضم والإلحاق، الدحابشة ومتفرعاتها.." ضمن لغةٍ سياسيةٍ جديدة لإستثارة النعرات المناطقية والطائفية والتشطيرية، خلافاً لثقافة الاشتراكي السابقة، يوحي بتوجهه نحو إبقاء خيار الإنفصال على أجندته السياسية. تابع الرئيس صالح حالة الغليان الجنوبي بحذر وكان على درايةً بأن الأمور تتجه نحو الإنفجار حيث يُلاحظ أنه لم يقم بأي زيارة خارجية بعد قمة القاهرة في آب 1990 حتى شباط 1994 وهو ما لم يحدث طوال فترة حكمه مما يؤشر الى حجم تردي الأوضاع وخطورتها، حتى أنه إتهم رجلَ السعودية الأول في نظامهِ حيدر العطاس –الذي شغل منصب رئاسة الوزراء بين عامي 1990 و1994– أنه تولى مهمة عرقلة تنفيذ معظم المشاريع التنموية في المحافظات الجنوبية طيلة فترة رئاسته للحكومة ليشعر الجنوبيون بالإحباط من الوحدة وتزداد نقمتهم عليها، بحيث يرونَ بأن عهد التشطير كان أكثر رحمةً عليهم[118]، خصوصاً حين يلاحظون الفرق في الأسعاد والمرتبات حيث كان النظام الإشتراكي السابق في الجنوب حريصاً على تأمين السلع وضبط أسعارها جرياً على عادة الأنظمة الإشتراكية، كما كان يدفع رواتب شهرية لمئات الآلاف من المواطنين، في حين أن النظام في الشمال كان ينحو منحىً ليبرالياً في تحرير الأسعار وتقليص نفقات الحكومة.

[118] - مجلة نوافذ اليمنية، العدد 19 الصادر في تشرين الأول 1999.

التقى علي سالم البيض في آب 1993 بنائب الرئيس الأمريكي أل غور على هامش زيارته العلاجية الى الولايات المتحدة، دون وجود السفير اليمني في واشنطن بسبب رفض البيض، مما أثار الريبة في صنعاء التي رأت في الخطوة شيئاً مماثلاً للقاء الرئيس صدام حسين الشهير بالسفيرة الأمريكية في بغداد قبيل غزو الكويت، وقد طالبت الخارجية اليمنية بشكل رسميٍ بتوضيحٍ حول تفاصيل اللقاء من واشنطن التي أكدت أنه كان لقاء مجاملةٍ ومساندةٍ للوحدة والديمقراطية اليمنية التي تجلت في انتخابات نيسان/أبريل عام 1993، علماً أنه جرى التركيز في تقارير الخارجية الأمريكية، عن أوضاع حقوق الإنسان في اليمن، على أوضاع الجنوب بشكلٍ يوحي كأنه جزءٌ منفصل أو حالة خاصة كما كان يتم التعرض مثلاً لكوردستان العراق أو جنوب السودان على سيل المثال.

شهدت الفترة التي سبقت الحرب توتراً كبيراً بين السعودية واليمن نتيجة عاملين أساسيين، أولهما اعلان الوحدة اليمنية بين شطري البلاد دون العودة الى المملكة، بما يعنيه ذلك من فقدان المملكة لجزءٍ كبيرٍ من نفوذها في اليمن ومن مكانتها في المنطقة (خصوصاً أن عدد سكان اليمن بات بين ليلةٍ وضحاها يناهز عدد سكان المملكة) وثانيهما الدور اليمني المعادي للملكة خلال حرب الخليج الثانية وما تلاه من ترحيل لمئات الاف العمال اليمنيين ضمن اجراءات عزل اليمن ومحاسبته، لذلك كانت المملكة على أهبة الاستعداد لاستغلال اي فرصة سانحة تتيح لها لعب دور جديد على أراضي الجار الجنوبي يسهم في استعادة نفوذها. وفي غمرة الاستياء السعودي، تصاعد الخلاف بين شريكي الوحدة في صنعاء وعدن على خلفية نتيجة الانتخابات البرلمانية عام 1993 وتوزيع المناصب العليا في الدولة، وبدا للرياض أن الأمور تتجه الى التصعيد وأن اليمن على شفا حرب أهلية قادمة، أي أنه يتجه نحو الوضع المثالي بالنسبة للقيادة السعودية التي تنشط استراتيجيتها في حالات الانقسام والتوتر، اذ يجعل الصراع طرفيه منشغلين ببعضهما عن اتخاذ اي اجراءات أو مواقف عدوانية تجاه المملكة، ومحتاجَين في الوقت نفسه الى أطراف خارجية تساند أحدهما ضد الآخر، وفي هذه الحال لا مناص لأحد الطرفين من الاستعانة بالشقيقة الكبرى السعودية. كانت استدارة السعودية نحو الجنوب في مثل هذه الظروف طبيعيةً جداً، وكان استقبال الملك فهد بن عبدالعزيز لنائب رئيس مجلس الرئاسة آنذاك علي سالم البيض قادماً من عمّان، دون مرافقة

صالح، هو الموقف العلني الأول للسعودية الى جانب انفصال الجنوب، وتجلى الموقف السعودي عملياً في أشكال الدعم المتعددة للخطوة الإنفصالية كما سيلي.

1- الدعم السعودي (المالي، السياسي، الإعلامي والعسكري) للإنفصال.

الدعم المادي

من غير الممكن تحديد الرقم الدقيق للمبالغ المالية التي تلقاها الحزب الاشتراكي قبيل الانفصال، والحكومة الانفصالية بُعيده، من المملكة العربية السعودية، فمن نافل القول أن هذه الأرقام في عالمنا العربي، وفي خارجه غالبا، لا تجد طريقها بسهولة الى الصحف، ولا تظهر في النشرات الرسمية المتعلقة بالموازنات السنوية، بل تدخل ضمن بنود المصاريف السرية للأجهزة الأمنية والعسكرية (وللجنة الخاصة)، خصوصاً في بلد كالسعودية يحظى فيها كل أمير من أبناء الأسرة المالكة بمخصصات سنوية لا تخضع لكشوفات حساب رسمية.

في الحالة اليمنية، ثمة اختلاف بين الشمال و الجنوب، فبينما كان يجري تسليم الأموال للمتنفذين الشماليين بشكل مباشر عبر اللجنة الخاصة السعودية، يجري تسليم الاموال في الجنوب عبر قنوات سرية، هي غالباً قنوات خاصةً بين الطرفين، وتبرز هنا القناة الأهم التي يمثلها رجال الأعمال من أصول يمنية جنوبية، حضرميةٍ على وجه الخصوص، حيث يقوم هؤلاء بمهام الوسيط لنقل الأموال الى القادة الجنوبيين باعتبارها تبرعات خاصة منهم ومن أقرانهم في المغترب السعودي. وإن كانت المملكة لم تعلن عن دعمها للحركة الانفصالية بشكل واضح، إلا أن الوثائق تثبت عكس ذلك حيث استطاع الجنوبيون، رغم الضائقة المالية التي كانوا يعانون منها، أن يشتروا مقاتلات mig29 الحديثة جداً حينها من بلغاريا، ومدافع الميدان ذاتية الحركة والكثير من الأسلحة التي لم تكن بحوزة الجنوب قبل الوحدة.

الدعم العسكري

كانت المملكة السعودية قد شكلت، كما أسلفنا، قوات عسكرية معادية للحكم الشيوعي قوامها بضعة آلاف من اليمنيين الجنوبيين المعارضين لحكومة الجنوب السابقة (خليط عسكريين يمنيين من بقايا الاتحاد السلاطيني في الجنوب، ومنتسبي الجيش البريطاني اثناء حقبة الاستعمار الانكليزي)، وأسمتها "قوة

السلام الخاصة" بقيادة العميد حيدر الهبيلي (حاليا لواء مشارك الى جانب القوات السعودية في حربها على اليمن) تكونت نواتها عام 1970 في معسكر الشرورة [119] شمال منفذ الوديعة على الحدود السعودية اليمنية، حيث كانت تشن هجمات ضد الجيش اليمني الجنوبي حتى اتفاق عام 1981 الذي قضى بنقلها الى مدينة تبوك شمال المملكة السعودية،[120] لتشارك لاحقاً في حرب تحرير الكويت.

دفعت المملكة بـ"قوة السلام الخاصة" الى الجنوب حين اشتدت المعارك لتقاتل الى جانب الانفصاليين ضد القوات المركزية، الا أن مشاركة فعليةً لم تسجل لهذه القوة، حيث تردد أن أغلبية المقاتلين رفضوا الانضمام الى القوات الجنوبية بسبب عدائهم التاريخي للحزب الاشتراكي الذي غُرس في اذهانهم خلال فترة تدريبهم في المملكة، كما انضم البعض الآخر الى قوات الشمال بزعامة صالح، و كسبوا بعد الحرب مناصب داخل الدولة، فيما عاد آخرون إلى السعودية كمدنيين.

لم يكن انخراط القوات المسلحة السعودية واردا في الحرب اليمنية لذلك اكتفت المملكة بتمويل صفقات السلاح التي أبرمها العقيد علي الحدي عضو الحزب الاشتراكي ومدير التسليح في وزارة الدفاع اليمنية في اوروبا الشرقية لشراء طائرات حربية وصواريخ بعيدة المدى، لكن قطع القوات الشمالية للجسر البحري والجوي الواصل بين اوروبا الشرقية وعدن جعل معظم الاسلحة تصل متأخرة، بل وصل بعضها بعد انتهاء الحرب ليد حكومة صنعاء باعتبارها موقعة باسم وزارة الدفاع اليمنية التي كان على رأسها حينها الوزير الجنوبي العميد هيثم قاسم طاهر.

<u>الدعم الاعلامي</u>

إنتبهت القيادة السعودية مبكراً لأهمية الاعلام فامتلكت اسطولاً من الوسائل الاعلامية، يُعد الأضخم والأكبر حجماً وتأثيراً في العالم العربي، كما أنه الأكثر تمويلاً وانفاقاً حيث تخصص له موازنات ضخمة تعجز عن مجاراتها معظم الدول العربية (باستثناء قطر)، وإن كانت هذه المؤسسات السعودية قد أصبحت امبراطوريات اعلامية في وقتنا الراهن كقناة العربية وإخواتها، فانها كانت كذلك في التسعينات قبيل طفرة

---

[119] - تقيم السعودية حاليا معسكرات في الشرورة والعبر والوديعة لتدريب "المقاومة الشعبية" على الاسلحة ووسائط الاتصال لقتال الحوثيين.

[120] - صحيفة العربي الجديد 29 أيار 2015

القنوات الفضائية وفي ظل الأفوال الجزئي للاعلام المصري. خلال كل هذه الفترة كانت المملكة تستعمل أذرعها الاعلامية لخدمة مصالحها السياسية، كأي دولةٍ أخرى قادرة، ولم تشذ حرب الانفصال في اليمن عن تلك القاعدة حيث سخرت المملكة وسائلها الاعلامية كجريدتي الحياة والشرق الأوسط ومجلتي المجلة والوسط، لدعم الانفصاليين.

كانت قناة (mbc) السعودية الشهيرة التي يملكها وليد آل إبراهيم المقرب من العائلة المالكة (شقيق زوجة الملك فهد)، في إوج شهرتها، وكانت القناة الوحيدة التي تملك فريق عمل اعلامي كاملٍ على أراضي العاصمة الجنوبية عدن، ظل يراسل القناة يوميا من هناك طيلة الحرب، مما أتاح للـ(mbc) احتكار المعلومات القادمة من الجنوب والتحكم بمحتوى الرسائل الاعلامية، التي كانت تفتقر الى الكثير من الدقة والموضوعية، حيث كانت تنقل الأخبار من وجهة نظر القيادة الجنوبية، وتركز على معاناة المدنيين الجنوبيين لاستدرار العواطف ولفت انظار العالم عن الخطوة الانفصالية مقابل تأليب الرأي العام على القيادة المركزية في صنعاء، مستفيدةً من اعتماد وسائل الاعلام العربية والعالمية على أخبارها ونشرها لرسائلها الاعلامية.

تبين فيما بعد أن نائب رئيس دولة الجنوب (المعلنة من طرف واحد) عبدالرحمن الجفري هو من كان يشرف على اختيار اماكن التصوير بعناية، وقد ظهر عن غير عمدٍ في احدى مشاهد البث، كما أدخلت الحكومة في صنعاء وفداً اعلامياً دولياً الى قاعدة العند الجوية الاستراتيجية لاثبات سيطرتها على القاعدة فيما كان تلفزيون mbc يبث مشاهد من مكانٍ ما ادعى انها داخل القاعدة نفسها.

<u>الدعم السياسي</u>

نفت المملكة في أول بيان لها بعد قرابة الشهر من بدء الأزمة، بتاريخ 13 حزيران 1993، أي تورط لها في النزاع[121] لكن استقبال العاهل السعودي فهد بن عبدالعزيز لنائب الرئيس اليمني علي سالم البيض، منفرداً، قبيل عودة الأخير، لا الى صنعاء بل الى عدن حيث اعلن الانفصال، شكّل اشارةً سعوديةً أولى لدعم المملكة للخطوة الانفصالية قبل حدوثها. وإن كانت المملكة لم تصدر تصريحاً علنياً واضحاً يؤكد

[121] - صحيفة الحياة اللندنية في عدد 1994/6/14

دعمها لحكومة الجنوب في بداية الحرب، فانها سارعت فور اعلان الانفصال في 21-5-1994 الى القيام بسلسلة من الاجراءات الدبلوماسية التي من شأنها الدفع قدماً باتجاه تبني قضية الجنوب على المستوى الدولي والاقليمي، وعلى وجه الخصوص في أروقة مبنى الأمم المتحدة بنيويورك، وفي جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي، حيث قام سفير المملكة لدى واشنطن، حينها، الأمير بندر بن سلطان، بمشاورات مكوكية عاجلة داخل مجلس الأمن الدولي، بهدف اقناع الدول الكبرى و الدول الاعضاء لاستصدار قرارٍ ملزم من المجلس يؤدي الى ايقاف الحرب واضفاء صبغة الشرعية على الدولة الجنوبية الوليدة، وهذا ما حدث فعلاً بصدور قرار مجلس الأمن رقم 921 الداعي الى وقف اطلاق النار، وحظر توريد الاسلحة الى الاطراف المتقاتلة في اليمن، وتكليف الامين العام للامم المتحدة بايفاد مبعوثٍ عنه الى المنطقة لتقصي الحقائق، والبحث عن اليات تطبيق قرار وقف اطلاق النار الآنف الذكر. تم تكليف الأخضر الابراهيمي، على الاثر، بمهام مبعوث الأمين العام، وقد تواصل مع الاطراف المتقاتلة ودول المنطقة، لكنه فشل في تحقيق البند الأهم وهو "وقف النار"، بسبب الخلاف على آليات المراقبة والتحقق من تطبيق القرار، كما صدر بعد شهر قرار جديد عن مجلس الأمن حمل الرقم 931، مشابه للقرار السابق921، من حيث اكتفائه بالمطالبة بوقف الحرب، وعدم بلوغه المستوى الذي رغبت فيه المملكة.

لم يصدر أي رد فعل أممي على الأحداث اليمنية قبل مبادرة المملكة السعودية، بعد الانفصال ببضعة ايام، للمطالبة بتدخل مجلس الأمن، كما أُغلق الملف في الأمم المتحدة بعد أيام قليلة فقط على نهاية الحرب لعدم رغبة الدول الكبرى بالتورط في اليمن انطلاقا من انعدام المصلحة، ما يدلل بوضوح على ان ما جرى يعدُّ انجازاً للدبلوماسية السعودية، وان القرارين لم يكونا ليصدرا دون جهودها، الا أن ذلك لم يرضِ المملكة ففقرات القرارين لم تدرجا تحت البند السابع من ميثاق الامم المتحدة ذي الطبيعة الالزامية، كما لم تُشر إلى اي عقوبات على الطرف المتخلف.

سعى المندوب الأمريكي في الأمم المتحدة الى مجاراة موقف الحليف السعودي في مجلس الأمن، لكنه فعلياً شارك في افراغ القرارين الصادرين عن المجلس 924 و931 ممن مضمونهما، وأجهض أي امكانيةٍ للإستفادة منهما كغطاءٍ شرعيٍ دوليٍ لمشروع الانفصال، ويبدو من تخطي الرئيس صالح للخط الأحمر الذي رسمته واشنطن حول عدن، أن الأخيرة لم تكن جادةً في منع صنعاء من بسط سيطرتها التامة على

كامل أراضي الجنوب وانهاء الحزب الاشتراكي نهائياً، بل كان موقفها العلني مجرد ممالأة السعودية وتغليف قراراتها بطابع انساني خلافاً للواقع.

أما في مجلس التعاون الخليجي فقد دعت المملكة الى اجتماع على مستوى وزراء الخارجية، عُقد في مدينة أبها عاصمة محافظة عسير السعودية القريبة من الحدود اليمنية والتي تعتبرها صنعاء أرضاً يمنية محتلة، واستصدرت بياناً من المجلس إشتمل على فقرات توحي بما يشبه الاعتراف الضمني بالدولة الجنوبية العتيدة، كالفقرة التي تقول بأن الوحدة لا يمكن أن تستمر الا برضا الطرفين، وأن هناك واقعاً جديداً يتمثل بأن أحد الأطرف أعلن عودته الى الوضع السابق[122]. تبنت الكويت والامارات والبحرين الموقف السعودي بحذافيره، فيما تحفظت إمارة قطر على الفقرات الخاصة باليمن وتردد أنها قدمت مساعدات مالية ومواد نفطية لحكومة الشمال كانت بأمس الحاجة اليها، كما وفرت لصنعاء تغطية اعلامية عبر تلفزيون قطر الرسمي الذي أوفد اليها فريقاً اعلاميا بقي يرسل تقاريره الاخبارية منها حتى انتهاء الحرب. أما سلطنة عمان فقد شذت عن سياستها المعروفة بالحياد وجارت السعودية في مجلس الأمن، في التنسيق لاستصدار قرار دولي يخالف رغبة الشمال، لكن لا يبدو أن الضغط السعودي هو العامل الاساسي في الموقف العماني المنحاز نسبيا للجنوب، بل الموقع الجغرافي لدولة الجنوب على حدودها الغربية، ورغبة السلطنة في عدم توتير العلاقات مع جار مستجدٍ بدا حينها أن لديه حظوظاً عالية بنجاح مشروعه الانفصالي.

ضغطت المملكة أيضاً لمناقشة المستجدات اليمنية في اجتماع خاص لجامعة الدول العربية، جوبه الطلب برفض شديد من صنعاء متهمة الجامعة بالتدخل في شؤونها الداخلية بما يتعارض مع النظام الداخلي للمنظمة العربية، ما أجبر الجامعة على التراجع مرسلةً وفداً اقتصرت لقاءاته على الجانب الشمالي، رغم الاعتراضات السعودية والجنوبية التي نالها، ولم تصدر عنه اي نتائج أو مقررات تذكر كالعادة.

في سياق سعي المملكة لتدويل القضية وتعقيدها بشكل يجعل الانفصال أمراً واقعاً، قام وزير الخارجية السعودية حينذاك الأمير سعود الفيصل بزيارة باريس ولندن لتحشيد الموقف الدولي وخصوصاً البريطاني والفرنسي لمواقف المملكة مما يجري في اليمن، لكنه جوبه برفض فرنسي قاطع، فيما أبدت بريطانيا تأييداً

---

[122] - أنظر نص بيان مؤتمر أبها في الملاحق. رقم (6).

خافتاً لم يصل حتى الى حد التلويح بالاعتراف بدولة الجنوب. يُشار هنا إلى أن الدولة الوحيدة التي اعترفت بالدولة الانفصالية هي "أرض الصومال" غير المعترف بها دولياً، والتي ترتبط منذ نشأتها بعلاقات وطيدة مع المملكة السعودية.

2- مؤشرات الدور السعودي في دعم الانفصال

عزب التلفزيون الرسمي اليمني عن توجيه اي اتهامات مباشرة للسعودية، حيث حاولت صنعاء، قدر الإمكان، تجنب عداء الرياض والخليج الداعم للانفصال، عبر الخطابات العلنية والحملات الدعائية، وأبقت قنوات التواصل مفتوحة، لكن بيان المؤتمر الشعبي العام في 13 كانون الثاني 1994، تضمن إشارةً واضحةً إلى المملكة بالقول ان "رائحة النفط غير الطيبة، هي السبب في هبوب رياح الانفصال على اليمن"، كما برزت دلائل عديدة تشير إلى حجم الدعم السعودي للخطوة الإنفصالية الجنوبية، وأبرز هذه الدلائل:

- التعيينات التي تلت عملية الانفصال واعلان دولة الجنوب شملت على وجه الخصوص شخصيات جنوبية مقيمة في السعودية معروفة بولائها التاريخي للسعودية، وكانت حتى الأمس القريب تكن عداءاً صريحاً للحزب الاشتراكي، فمن غير الطبيعي، لولا الضغط الخارجي، أن يقوم الحزب بتعيينهم في مناصب قيادية عليا وحساسة، مثل موقع نائب الرئيس لعبدالحمن الجفري، ووزارة الداخلية لعبدالله الاصنج وزيرا للداخلية، وعضوية مجلس الرئاسة لعبدالقوي مكاوي، إضافةً إلى آخرين من المحسوبين على المملكة بشكل علني.
- التحرك السعودي السريع في الامم المتحدة والجامعة العربية ومجلس التعاون الخليجي لاستصدار قرار منحاز الى الجنوب كما ذكرنا آنفاً في هذا الفصل، حيث كان الموقف السعودي الاكثر وضوحا وتحديداً فيما كانت مواقف باقي الدول في الاقليم والعالم أكثر تكيفاً مع الظروف الموضوعية، وتراجعت عن مواقفها فور انتهاء الحرب، أما الموقف السعودي العدائي تجاه الحكومة المركزية فقد استمر لسنوات.
- يعلم زعماء الحزب الاشتراكي اليمني جيداً أن انشاء كيان دولي جديد يفترض إعترافاً خارجياً ليتمتع بالشرعية القانونية الكاملة، و بالتالي لم يكن معقولا أن ينحوا هذا النحو دون ضمانات من جهة

خارجية هي السعودية، وإلا اعتُبرت خطوة انتحار سياسي، خصوصاً أن الانفصال لم يكن مطلباً شعبياً داخلياً في الجنوب، ولا حتى داخل الحزب الاشتراكي، كما لم يكن حلاً موضوعياً مطروحاً للأزمة.

- **كان الموقف الامريكي حازماً في تأييد الوحدة لاعتبارات مصلحية أمريكية كثيرة، منها الرغبة في استقرار المنطقة النفطية، والخشية من عودة اليسار الى الجنوب، أو حلول الاصوليين مكانه، لذلك وجهت الولايات المتحدة رسالة الى دول الخليج تحثها الا تتخذ أي اجراءات من شأنها أن تعرقل مهام مبعوث الأمين العام للامم المتحدة، سواءاً بالاعتراف أو غيره، مما كبح مسار اعتراف الدول الخليجية[123].**

نتائج

يقال أنّ الحرب هي القاعدة الوحيدة المتسالم عليها، والسلم هو الاستثناء في يوميات السياسة اليمنية، لذلك تصوّرَ اليمنيون في الأيام الأولى من حارب عام 1994 أنها جولةٌ عسكريةٌ كسابقاتها، تندرجُ ضمن الصراع على السلطة، لكن إعلان نائب الرئيس علي سالم البيض للإنفصال خلق تعاطفاً شعبياً كبيراً في الشمال والجنوب لصالح حكومة صنعاء، التي اكتسبت حربها مشروعية وطنية، ولولا الرفض الشعبي لخطوة الإنفصال لما تمكنت دبابةٌ شماليةٌ واحدة من الوصول إلى عدن أو المكلا بهذا اليسر، خصوصاً أن حرب المدن تستنزف الجيوش النظامية وتستغرق وقتاً طويلاً.

أدى الدور السعودي، على خلاف ما يفترض، الى نتيجةٍ عكسية انعكست سلباً على حلفاء السعودية المستجدين في الجنوب، وبالتالي أسهم في أحباط الانفصال دون قصد، فالدعم السعودي للانفصاليين أستفز مشاعر الغالبية وأمّن لحكومة صنعاء دعماً جماهيرياً والتفافاً شعبياً حول مواقف الرئيس صالح، لأن السعودية بنظر معظم اليمنيين حينها دولةٌ معادية لا تبطن خيرا لليمن وشعبه وأي تعامل معها يعد جيانة بحق البلاد، وهذه نظرةٌ أسهم الحزب الاشتراكي والجبهة القومية بشكل خاص في تشكيلها وتعميمها، لذلك فان تحالف الاشتراكي مع المملكة أسقطه أخلاقيا وصوّره كأداة طيعة بيد أمرائها، فيما منح للطرف الآخر بعداً وطنياً باعتباره يسعى لاحباط تقسيم البلاد ولأنه يسعم في افشال "المؤامرة السعودية" بنظرهم.

---

[123] - صحيفة الحياة اللندنية الصادرة بتاريخ 1994/6/24.

شكّل اخفاق البيض نكسةً دبلوماسيةً قاسيةً للقيادة السعودية، اذ لم تجرؤ المملكة على دعم الانفصال بمواجهة الاجماع الدولي الكبير الرافض له، فعلى الرغم من الانتقادات الواسعة التي وجهت لصنعاء الا أن الاجماع الدولي بقي ثابتاً ازاء تأييد وحدة اليمن، وانسحب الأمر من الدول الكبرى كالولايات المتحدة و فرنسا الى الدول العربية كمصر والأردن وسوريا. يبدو أن الموقف الأمريكي كان المانع الحقيقي للملك فهد بن عبدالعزيز من الاعتراف بجمهورية اليمن الديمقراطية، ولعل مسايرته للموقف الانكليزي جنبته هزيمة دبلوماسيةً أكثر احراجاً وأشدّ وطأةً. لكن بالمقابل، استفادت الأحزاب الاسلامية ،ذات المنشأ الشمالي من الامكانات المالية الكبيرة التي وفرتها لها الرياض، ومن أجواء الإنفتاح والتعددية التي أتاحها إتفاق الوحدة، لإختراق المحافظات الجنوبية حيث لاقت إستجابةً واسعة من مواطني الجنوب كردة فعل على الفترة الماركسية السابقة، ونجحت في خلق موجة من التدين فاجأت الاشتراكيين، وبالتالي فإن التقاسم السياسي بين حزبي الوحدة تراجع بدخول شريك جديد هو التجمع اليمني للإصلاح (إخوان مسلمون) على حساب حصة الحزب الاشتراكي.

المبحث الثاني – المخاطر المهددة للوحدة منذ حرب 1994 وحتى ثورة 2011

شهدت الفترة اللاحقة لحرب الانفصال عام 1994 أحداثاً عديدة تتصل مباشرة بوحدة الأراضي اليمنية، حيث خاض اليمن والسعودية مفاوضات طويلة لبحث ملف الحدود إنتهت بتوقيع إتفاقية جدة، كما شكل العدوان الاريتري على أرخبيل حنيش اليمني في البحر الأحمر منعطفاً عاماً فقدت فيه الجمهورية اليمنية جزءاً من ترابها الوطني لفترة وجيزة، لكن الخطر الأكبر على وحدة اليمن لم يكن عسكرياً هذه المرة بل إنبثق عن طاولات الحوار حيث أفرزت الثورة الشبابية عام 2011 حواراً وطنياً وتدخلاً خارجياً تحت مسمى المبادرة الخليجية وضع اليمن تحت مقصلة التقسيم مجدداً من بوابة الفدرالية .

1- المفاوضات الحدودية وإتفاقية جدة عام 2000

ظل الرئيس صالح يماطل ويتهرب من بدء التفاوض على ملف الحدود حتى قيام الوحدة، وهو الذي يخشى من مزايدات عدن واليسار اليمني، رغم كل ضغوط الرياض خلال النصف الثاني من الثمانينات على صنعاء، كما لم يجرؤ النظام في الجنوب على التفاوض، ليس بسبب الخلاف الأيديولوجي مع الرياض فحسب بل أيضاً بسبب الخشية من مزايدات صنعاء والقوى الوطنية الداخلية في الجنوب.

بدأت دراسة ملف الحدود بشكل جدي واعداد الوثائق والخرائط خلال الحكومة الأولى للدكتور عبدالرحمن الأرياني (1983–1980) الذي كان أحد المعاونين الأساسيين للرئيس صالح فيما خص الملف الحدودي، وقد أدى فتح الملف أوائل الثمانينات إلى ما يشبه الأزمة الصامتة بين البلدين إذ لم ترشح التفاصيل إلى العلن فالحوار الذي دار حينها ظل سرياً بأغلبه، لأن النظام الشمالي كان يخشى ردة فعل اليسار اليمني الذي رسم حول ملف الحدود خطاً أحمر ووسم كل من يتخطاه بالخيانة العظمى، ولأن السعودية لم تبلغ درجة التهديد بتفجير العلاقات مع الشطر الشمالي لادراكها بتحسن علاقات صنعاء بعدن وبغداد بحيث أن أي ضغطٍ سعودي عليها يجعلها تميل فوراً نحو العراق، كذلك كانت المملكة تستشعر خطر تحرر نظام الشمال من تبعيته لها والتقرب الى الاتحاد السوفييتي الراغب في تعزيز نفوذه في محيط البحر الأحمر والقرن الأفريقي، لكن الاطاحة بالرئيس علي ناصر محمد في عدن خلال أحداث 1986 الذي وتر علاقات الشمال بالجنوب الى حد القطيعة، ثم تغير السياسة السوفييتية مع وصول غورباتشوف إلى السلطة في الاتحاد السوفييتي، جعل الرياض تتخلى عن حذرها وتمارس ضغوطاً أكبر على صنعاء جوبهت بإصرار الرئيس علي عبدالله صالح على موقفه القائل بعدم إمكانية ترسيم الحدود في تلك الظروف.

بلغت الضغوط السعودية ذروتها خلال زيارة الولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبدالعزيز الى صنعاء في الذكرى الرابعة والعشرين لثورة سبتمر، وكانت الرياض قد اعتبرت أن وصول "المتشددين اليساريين" الى الحكم في عدن سيدفع صنعاء الى الارتماء في حضن الرياض والاستعانة بها تلقائياً لمواجهة النظام الجديد. لكن اللقاء الأول بين الرئيس علي عبدالله صالح والرئيس علي سالم البيض لم يتأخر حيث عقد لقاء قمة عام 1987، ثم وقعا اتفاقاً أولَ في 1988 يسمح بحرية التنقل بين الشطرين بموجب البطاقة الشخصية، وبعد الانتخابات النيابية الأولى في عهد صالح في تموز 1988، أُعيد انتخابه رئيساً وخلال خطابه أمام المجلس النيابي الجديد إلتزم بانجاز هدفين هامين هما تحقيق الوحدة وحل مشكلة الحدود مع السعودية بما يوحي بأن الأنجاز الثاني مرتبط عضوياً بالانجاز الأول ومبنيٌ عليه.

توترت العلاقات من جديد عام 1989 بين البلدين بسبب الاعلان عن قيام مجلس التعاون العربي الذي ضم العراق والأردن ومصر واليمن الشمالي، الأمر الذي عدته المملكة محاولةً لتطويقها من الشمال

والجنوب. سارعت الرياض ،كعادتها، الى استخدام ورقة المغتربين اليمنيين على أراضيها، فباشرت باتخاذ قرارات تُساوي بين العامل اليمني (الشمالي) والعامل الأجنبي لجهة معاملات التأشيرة والكفالة والاقامة، لكن زيارة الرئيس صالح الى جدة ولقاؤه الملك فهد بن عبدالعزيز جمّد الإجراءات السعودية وساهم مؤقتاً في تبريد الأجواء التي عادت لتتوتر بتوقيع شطري اليمن على اتفاقية الوحدة نهاية العام، إذ لم تكن المملكة في صورة الوضع المستجد خصوصاً أن زيارة وزير خارجيتها الى عدن في تشرين الثاني حملت إنطباعاً سلبياً.

لم يكن ملف الحدود الشائك سبباً مباشراً يتيماً للتوتر والأزمات المكتومة بين البلدين بل كان هناك أسبابُ عديدةٌ أخرى تقودُ الى المزيد من التوتر، لكن كثيراً من المطلعين على الشأن اليمني يعتبرون أن جميع المشاكل التي تطفو على السطح تعود بشكل أساسيٍ إلى سببٍ واحدٍ هو الحدود، وإن كان لا يمكن إغفال جوانب أخرى للمشكلة مع السعودية تتصل بالنفوذ والهيمنة والقوة، فغزو العراق للكويت عام 1990 وما شاب تلك الفترة من مشاورات سياسية أفضى إلى إحدى أخطر الأزمات السياسية بين البلدين، حيث أدى إلى القطيعة الكاملة بين الرياض وصنعاء لأول مرة منذ 20 عاماً ولم يكن السبب حدودياً هذه المرة كما جرت العادة، لكن الحدود كانت سبباً مباشراً في عودة التواصل.

استمر الجمود في العلاقات بين البلدين قرابة الستة أشهر بُعيد حرب الخليج الثانية، إلى أن جرى أول تواصل للبحث في امكانية فتح أبواب التفاوض حول الحدود، وعقد اللقاء الأول على مستوى الوزراء في مدينة جنيف السويسرية صيف عام 1991 للبحث في الأسس التي سيرتكز عليها التفاوض، وبدأت لجنة مشتركة في الحوار على فترات متباعدة وفي جو إتسم بالبرود وعدم الجدية لانشغال اليمن بأزماته الداخلية المتلاحقة، ولانشغال المملكة بمراقبة الأزمات اليمنية عينها متحينةً فرصةً تأزم الأوضاع لتصفية حسابات عام 1990 ولانتزاع تنازل وازن لمصلحتها في ملف الحدود، وهذا ما لاح في الأفق مع بداية أزمة 1993.

رأت المملكة في بداية الأزمة السياسية الحادة عام 1993 وتطورها إلى مشروع إنفصالي واضح، فرصةً مؤاتيةً للإنتقام من المواقف اليمنية إبان حرب الخليج، التي تحمل مسؤوليتها الرئيس صالح بشكل أساسي، متغاضيةً عن موقف علي سالم البيض الحاد ضدها والمنحاز لصالح العراق، ومع تحول الأزمة

الى حرب عام 1994. سعت المملكة الى الاستفادة من منها إلى أقصى الحدود لكن نتيجتها أتت بما لا يشتهيه ساسة الرياض، فنظام صالح أصبح قوياً وراسخاً والوحدة أصبحت أمراً واقعاً لا يمكن تجاوزه. وجدت الرياض نفسها مضطرةً مجدداً للجلوس إلى طولةٍ واحدةٍ مع الرئيس صالح الذي بات صاحب السلطة المطلقة في اليمن الموحد، فكانت جولة الحوار الأولى عقب مناوشات عسكرية حدودية في كانون الأول 1994، والثانية بعد مناوشات أخرى على الحدود في كانون الثاني 1995، حيث توجه وفدٌ يمنيٌ كبير برئاسة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر إلى الرياض لإجراء مفاوضات استمرت أربعين يوماً وإنتهت بتوقيع مذكرة تفاهم.

بدا أن الأزمات التي التي ضربت اليمن خلال تلك السنوات الخمس لم تكن إلا نتاجاً لأزمة الحدود، وتوالت اللقاءات والمفاوضات الشاقة على مدى السنوات الخمس التالية التي تخللتها عدة جولات من المناوشات العسكرية الحدودية وأزمات سياسية صامتة بين البلدين، وخلال تلك الفترة كانت صنعاء تعتبر أن الرياض مسؤولةٌ بشكلٍ مباشرٍ عن كل ما يعانية اليمن من اختلالات اقتصادية وإضطرابات أمنية، حيث اتهمت الرياض بإفتعال المشاكل للضغط على القيادة اليمنية بسبب مماطلة الأخيرة في ترسيم الحدود، خصوصاً أن عناصر المعارضة اليمنية المسؤولة عن الإضطرابات معروفون بعلاقتهم العضوية مع المملكة، وبعضهم يقيم على أراضيها، (فيما يقيم آخرون في دول إعلان دمشق).

أعطت المفاوضات الحدودية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان إنطباعاً بجدية اليمن في إعادة علاقاته مع الجيران، لكن العلاقات مع المملكة ظلت تعاني من الجمود عقب إنتهاء حرب صيف 1994، ولم تأتِ نهاية العام حتى كان التوتر العسكري على الحدود قد بلغ ذروته، وبدأت جهود إحتواء الموقف وكانت الشخصية المؤهلة للعب هذا الدور هي الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر الذي حافظ على علاقات شخصية وثيقة بالقادة السعوديين طيلة حرب 1994 رغم موقفه الحاسم المتمثل برفض الإنفصال.

إلتقى الشيخ الأحمر برئيس اللجنة السعودية الخاصة باليمن، وزير الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبدالعزيز، في حين إستغل الرئيس صالح مشاركته في القمة الإسلامية المنعقدة في الرباط في كانون الأول 1994 للقاء ولي العهد الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، لكن تلك اللقاءات لم تمنع تجدد التوتر على الحدود ما دعا الرئيس صالح لمهاتفة الملك فهد والإتفاق معه على إرسال وفد يمني رفيع المستوى إلى

الرياض لإجراء مباحثات تضع حداً للتوترات العسكرية المستمرة عند الحدود، وقد تشكل الوفد برئاسة الشيخ عبدالله الأحمر وعضوية عبدالقادر باجمال نائب رئيس الوزراء وعبد علي عبدالرحمن نائب وزير الخارجية، وإسماعيل الوزير مستشار الرئيس القانوني.

بدأت في الرياض أطول جولات التفاوض بين اليمن والسعودية حيث إستمرت أربعين يوماً إنتقلت خلالها من الرياض إلى جدة وإنتهت في مكة المكرمة حيث تم التوقيع على مذكرة التفاهم بين البلدين مساء السادس والعشرين من شباط/فبراير لعام 1995. نصت المذكرة على تشكيل لجنة عليا -إلى جانب عدة لجان أخرى- يترأسها الشيخ عبدالله الأحمر عن الجانب اليمني والأمير سلطان بن عبدالعزيز عن الجانب السعودي، كما نصت على ما يمكن إعتباره إقراراً نهائياً بمعاهدة الطائف الموقعة عام 1934 حيث اعتُبرت أول خطوة جادة يخطوها البلدان نحو حل مشكلة الحدود المزمنة ويعبران فيها عن نية طي هذه الصفحة كلياً مما ولد جواً من الإستياء في الشارع اليمني الذي عدّها تنازلاً عن حقوقه التاريخية.

توالت اللقاءات عقب توقيع المذكرة حيث إلتقى الرئيس صالح بولي العهد السعودي الأمير عبدالله بن عبد العزيز على هامش قمة القاهرة في صيف 1996، كما قام بزيارتين إلى السعودية تحت عنوان أداء العمرة عقب توقيع مذكرة التفاهم، إضافةً إلى لقاء وزير الدفاع الأمير سلطان بن عبدالعزيز في إيطاليا في أيلول 1997 عُدّ أهم اللقاءات حيث تم خلاله الإتفاق على خط الحدود الأساسي (52-19) بالنسبة للحدود الشرقية، وسُمي بإتفاق "كومو" نسبة للمدينة الإيطالية التي تم فيها اللقاء، و يمكن القول أنه حسمَ جزءاً كبيراً من مشكلة الحدود وتنازلاً جديداً من اليمن. لاحقاً زار وزير الداخلية السعودي صنعاء مراتٍ ثلاث متتالية لحل مشكلة تعثر المفاوضات الحدودية عند نقطتي جبل ثار وراس المعوج وهما نقطتي البداية والنهاية في إتفاقية الطائف، وكان يصعب على الرئيس صالح تقديم المزيد من التنازلات كتلك التي حصلت في إتفاق كومو بسبب الضغط الشعبي والإعتراض الواسع الذي ضجت به صفحات الصحف المحلية.

شكلت المذكرة أول إنفراج حقيقي في العلاقات بين البلدين بعد حرب الخليج الثانية وحرب الانفصال، تجلى في عودة الشيخ الأحمر من الرياض حاملاً دعوةً من الملك فهد للرئيس صالح لزيارة الرياض في بادرة هي الأولى من نوعها خلال سنواتٍ خمس.

اسُقبِل الرئيس صالح في المملكة إستقبالاً لائقاً وأُحيط بحفاوة بالغة وإهتمامٍ لافت من قبل الملك وكبار العائلة المالكة، مما إنعكس إيجابياً على مسار العلاقات الشخصية بين القيادتين اليمنية والسعودية، وساهم بكسر الحواجز النفسية التي علَت خلال السنوات الخمس السابقة، حيث فوجئ الرئيس صالح بإرسال الملك فهد طائرة طبية خاصة حين تعرض لعارض صحي طارئ إستدعى نقله إلى الولايات المتحدة في أيلول/سبتمبر 1995. لكن كل ذلك لم يقدم جديداً في الملفات الهامة إذ لم تؤدي الزيارة إلى تعزيز التعاون الإقتصادي والتجاري، أو تحسين أوضاع المغتربين اليمنيين في المملكة، أو حل مشكلة الحدود بشكل نهائي خصوصاً أن الإنتكاسة الصحية التي ألمت بالملك فهد أثرت سلباً على هذا الملف لإرتباطه به شخصياً، حيث إنتقل الملف إلى أربعة من كبار الأمراء لم يُبدوا كفاءةً أو درايةً تامة بالمشهد، كما ألقى الإنحياز السعودي إلى إريتريا في عدوانها على جزيرة حنيش بظلاله القاتمة على العلاقات.

شكل ترؤوس الدكتور عبدالرحمن الأرياني للحكومة اليمنية في أيار/مايو 1998 مؤشراً على انفراج العلاقات مع السعودية فالأرياني شخصية مقبولة سعودياً ومرحب بها أمريكياً، ولم يشب العلاقة في تلك الفترة سوى الإنزعاج السعودي من البيان الرسمي الصادر عن الحكومة اليمنية في كانون الأول/يناير 1998 الذي أدان العدوان الأمريكي البريطاني على العراق الذي سُمي بعملية ثعلب الصحراء، ودعوة الرئيس صالح لعقد قمة عربية تم التجاوب معها بعقد لقاء تشاوري لوزراء الخارجية العرب أواخر الشهر نفسه [124]لكن تم تأجيل القمة بسبب إعتراض دول عربية خضعت لضغوطات أمريكية بحسب إتهام الرئيس صالح، وهو ما كان موجهاً بشكل واضح إلى المملكة السعودية والدول الخليجية.

جاءت الزيارة النادرة لولي العهد السعودي إلى صنعاء في أيار/مايو من عام 2000 على رأس وفدٍ كبيرٍ رفيعِ المستوى يضم أكبر أمراء العائلة الحاكمة، للمشاركة في احتفالات الذكرى العاشرة للوحدة اليمنية، لتشكل إشارةً واضحةً من القيادة السعودية على اعترافها النهائي بالوحدة اليمنية، وعلى خطٍ موازٍ اعترافاً عملياً بعلي عبدالله صالح رئيساً. كما شكلت الزيارة تمهيداً لزيارة الرئيس صالح إلى جدة التي شهدت توقيع الإتفاق الحدودي التاريخي[125] بين البلدين لتسحب بذلك ورقة التوتر الأساسية في علاقات البلدين،

---

[124] - وحدهما سوريا ولبنان سعيتا لإصدار بيان عربي مشترك عن الإجتماع يتعاطف مع العراق ويدعو الدول العربية لعدم تقديم أي تسهيلات للقوات المعتدية.

[125] - أنظر نص إتفاقية جدة في الملاحق، ملحق رقم (9)

والتي كانت هاجساً أساسياً لدى القيادة السعودية من جهة وسبباً في مشاكلَ كثيرةٍ عصفت باليمن طوال ستة وستين عاماً من جهة ثانية.

اتجه الخطاب السياسي عقب ذلك بشكل تلقائي نحو الهموم الداخلية وعلى رأسها مكافحة الفساد وضبط الوضع الأمني والإقتصادي لبناء دولة المؤسسات والنهوض بها نحو مستقبل أفضل.

<u>إتفاقية جدة 2000</u>

حرصت الأسرة الحاكمة في السعودية التي تملك أراضٍ شاسعة في الجزيرة العربية على الإحتفاظ بكل شبر من هذه الأراضي وتسعى في الوقت نفسه إلى توسيعها بضم المزيد من الواحات والجزر والقفار على حساب دول الجوار كقطر وعمان والامارات واليمن والعراق والاردن ومؤخراً مصر، وهي تتحرك دوماً في توقيت محسوب بعناية فائقة لتقتنص الفرص الملائمة لحسم القضايا الحدودية، مستغلةً ضعف الدولة المجاورة سياسياً أو إقتصادياً أو أمنياً وحاجتها الماسة للدعم الاقتصادي أو السياسي وعدم قدرتها على المناورة ووجود قيادات قريبة منها او ضعيفة الحس الوطني لتضغط عليها وتساومها من أجل تقديم تنازلات تلبي طموح أمراء العائلة، وهذا ما ينطبق تماماً على الحالة اليمنية فبعد حصار اليمن اقتصادياً وطرد السعودية لحوالى مليون عامل يمني خلال أزمة الخليج عقابا لرفض اليمن للعدوان الأمريكي على العراق عام 1991 وتوقيعه إتفاق الوحدة مما أحدث أزمة إقتصادية خانقة فاقمت من أزمة البطالة بإضافة مليون عاطل عن العمل حرمت عائلاتهم من تحويلاتهم المالية، ما عطل الدورة الإقتصادية وسبب شللاً هائلاً في إقتصاد اليمن وخفض قيمة الريال اليمن أكثر من مئة بالمئة وفاقم معاناة المواطنين.، في ظل هذه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة ضغطت المملكة على الرئيس صالح لترسيم الحدود لاجباره على القبول بخط 19 المجحف بحق اليمن بدل خط 17 الإنكليزي المقبول نسبياً من اليمنيين، كما وعدت الحكومة اليمنية بتسهيلات سعودية لإنضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، وبإستقبال العمالة اليمنية وإحلالها مكان الأجنبية، ودعم الإقتصاد اليمني المتهالك عبر مساعدات مالية كبيرة

بالمقابل لاقى تهديد المملكة السعودية بإعادة إحياء المعارضة اليمنية وتشكيل جيش من اليمنيين مشابه لجيش تحرير الجنوب العربي السابق تخوفاً لدى المؤتمر الشعبي العام الحاكم والرئيس صالح الذين أحسا بخطورة الخطوة السعودية التي قد تؤثر على بقائهم في السلطة ما جعلهم يرضخون للضغط السعودي، من أجل ضمان عدم دعم الجانب السعودي لأي تحرك شمالي أو جنوبي ضد نظام صنعاء، ويسارعون إلى القبول بوساطة سورية قادها نائب الرئيس السوري عبدالحليم خدام ووزيرالخارجية فاروق الشرع.

وقع الجانبان السعودي واليمني في 12 حزيران 2000 على إتفاقية جدة التي حددت الحدود النهائية بين الدولتين، وحددت منطقة الرعي بعشرين كيلومتراً على جانبي الحدود، وحظرت حشد القوات العسكرية على مسافة تقل عن عشرين كيلومتراً، كما نصت على التفاوض عند إكتشاف أي ثروات باطنية في المناطق الحدودية، وقد إعتبر الأمير سلطان بن عبد العزيز أن اتفاقية جدة "تصرّ للسياسة السعودية الهادفة والرزينة".

تسلم اليمن آخر نقطة حدودية بموجب اتفاقية جدة في أيار 2006[126]، بعد أن أنهت شركة هانسا لوفتبيلد الألمانية ترسيم 824 علامة حدودية عام 2005، حيث تنازل الرئيس صالح عن المناطق المحتلة حديثاً بعد ثورة 1962 على طول الحدود اليمنية السعودية ما يقارب من 200 ألف كيلومتر الممتدة من نجران وجبل ثار إلى شرورة في 1960 والوديعة والمناطق المجاورة في 1969، وأرجاء شاسعة ذات ثروات نفطية في الربع الخالي، وجزيرة فرسان الاستراتيجية، فيما أعاد السعوديون أراضٍ يمنية تبلغُ مساحتها 40 ألف كيلومتر مربع، لكن الملف لم يغلق هنا فشريحة وازنةٌ من اليمنيين رفضت الاتفاقية، كما لا يزال معظم اليمنيين يعتقدون ببطلان الاتفاقية للأسباب التالية:

1. **مخالفة المادة الأولى من الدستور التي تنص على عدم جواز التنازل عن أي شبر من الأراضي اليمنية.**

[126] - موقع قناة الجزيرة ، 2016/11/24 ساعة الدخول 16:35 GMT. (https://www. aljazeera.com/live)

2. **التصويت على المعاهدة في المجلس النيابي اليمني جرى برفع الأيدي خلافاً للائحة المجلس التي تنص على التصويت بجهاز أو بالمناداة بالإسم.**
3. **الاتفاقية مخالفة للإرادة الشعبية الجامعة الرافضة لأي تنازل عن جزء من التراب الوطني اليمني.**
4. **ارتكزت الاتفاقية على الاكراه والرشى ووافق عليها سياسيون ثبت لاحقاً أنهم تقاضوا أموالا سعودية.**
5. **اتفاقية فيينا المادة 52 تنص على بطلان أي إتفاقية أو معاهدة يتم توقيعها بالإكراه.**
6. **عدم صلاحية الرئيس صالح بالتنازل عن إتفاقية الطائف لعام 1934 وتحويلها من مؤقتة إلى دائمة[127].**
7. **عدم التزام السعودية بالشق الاقتصادي من الاتفاقية، خصوصاً أن الجانب السعودي رفض إدراج وعوده خطياً في متن الإتفاقية[128].**
8. **عدم إلتزام السعودية ببند السماح للرعاة بالتجوال في عمق 20 كيلومتراً وذلك ببناء حاجز خراساني حدودي.**
9. **عدم التزام السعودية بالبند المتعلق بالتفاوض حول الثروات الباطنية المكتشفة على الحدود حيث تم استثمار آبار نفطية وغازية حدودية.**
10. **اعلان السعودية الحرب على اليمن في آذار/مارس 2015 واحتلال جزر البحر الأحمر يلغي اتفاقات الحدود ويشكل انتهاكاً لاتفاقيات حسن الجوار.**

2- أزمة إحتلال ارتريا لأرخبيل حنيش

فوجئ العالم عام 1996 باقدام قوات عسكرية اريترية على مهاجمة جزيرة حنيش الكبرى اليمنية واحتلالها. كان الاسطول اليمني مدمراً في أحداث عام 1994 وكلفة ترميمه العالية غير متوفرة[129]، فلم يقم اليمن بأي ردة فعلٍ مباشرةٍ خوفاً من استدراجه الى فخ التدويل بحجة سلامة الملاحة في البحر الأحمر، خصوصاً عند ملاحظة الموقف الأمريكي المهادن للعدوان الاريتري، والبارد تجاه مقترحات الحلول السلمية اليمنية لاسيما اللجوء الى التحكيم الدولي، بل لجأ إلى الدبلوماسية وحشد رأي عام دولي مؤيد

---

[127] - أنظر بنود إتفاقية الطائف 1934 في الملاحق.
[128] - الربابعة خالد محمد، **الجغرافيا السياسية، دراسة تطبيقية عن الجمهورية اليمنية**، دار جليس الزمان، عمّان 2011، ط1 ص80.
[129] - أبو زيد أحمد محمد، **الإخوة الأعداء العلاقات اليمنية الخليجية**، دار العربي للنشر، القاهرة 2018 ط1 ص118.

للحق اليمني. أفضت الجهود الدبلوماسية إلى توقيع اتفاق المبادئ بين اريتريا واليمن في باريس بحضور وزيري خارجية مصر وأثيوبيا في أيار/مايو 1996، لكن اريتريا لم تلتزم بتعهداتها فقامت باعتداء آخر على جزيرة حنيش الصغرى بعد ثلاثة أشهر من توقيع اتفاق باريس. وفي تشرين الأول/أكتوبر من عام 1998 صدر حكم هيئة التحكيم الدولية بأحقية اليمن في السيادة على أرخبيل حنيش، ومطالبة اريتريا بتسليم الارخبيل خلال مدة ثلاثة أشهر، وبفعل هشاشة الموقف الاريتري والخلاف الحدودي بين اريتريا وأثيوبيا المنذر بحرب أُجبر الرئيس الاريتري أفورقي على مهاتفة الرئيس صالح بعد عشرة أيام فقط لترتيب الانسحاب وتسليم الجزيرة للجانب اليمني ما عُدّ انتصاراً دبلوماسياً حفظ حق اليمن بالسيادة وجنبه كلفةً باهظة وتدويلاً للأزمة يؤدي إلى ضياع الجزر. علماً أنه أعقب احتلال الجزيرة زيارة لافتة للرئيس الاريتري "افورقي" الى تل أبيب لعقد صفقة أسلحة، وقد أعلنت تل أبيب حينها تزويد اريتريا بمروحيات وقطع عسكرية مختلفة وتدريب، مما فتح الباب أمام التعاون الاريتري الإسرائيلي ووفر لـ"إسرائيل" موطئ قدم في منطقة جنوب البحر الأحر لاسيما في ميناء دهلك.

لاقى الموفد اليمني الى الرياض عبدالعزيزعبدالغني الذي أوفده الرئيس صالح لحشد الموقف العربي الى جانب صنعاء عدم تجاوبٍ سعودي، وتردد حينها قيام السعودية بتزويد اريتريا بمعدات عسكرية وأسلحة عبر ميناء جدة شملت 68 زورقاً حديثاً و28 شاحنة عسكرية وحاويات مغلقة لم يعرف محتواها، فيما خاض الاسلاميون حملة اعلامية ممولة سعودياً لتقويض نفوذ الحزب الحاكم الذي يرأسه صالح عبر المنابر والمساجد وصحيفة الصحوة باسم التجمع اليمني للاصلاح، والمزايدة على خطوات الحكومة التي اعتبرتها مهادنة للعدوان.

يذكر أن القوات البحرية الإريترية والقوات البحرية الملكية السعودية إستغلت مجدداً تأزم الأوضاع الداخلية اليمنية عام 2012 وقامت بالتزامن بعمليات بحرية إستولت فيها إريتريا على أرخبيل حنيش، فيما سيطرت السعودية على خمسين جزيرة يمنية أخرى في البحر الأحر، وما يزال هذا الوضع قائماً حتى الساعة.

بعثت الحكومة اليمنية، رغم إنشغالاتها بالإعداد لإتفاق التحكيم مع إريتريا والإعداد للإنتخابات البرلمانية، رسالةً إلى قمة مجلس التعاون الخليجي المنعقدة في العاصمة القطرية الدوحة بعد التشاور مع رئيس القمة السابق السلطان قابوس بن سعيد، تضمنت الرسالة طلباً يمنياً رسمياً بالإنضمام إلى المجلس، لكن

عدم حسم ملف الحدود وإستمرار الجفاء مع الكويت أدى إلى تأجيل بت الملف ما حدا باليمن لسحب ملفه كتعبير عن خيبة الأمل التي أصابت اليمن تجاه إمكانية تحقيق خطوات متقدمة في مسار العلاقات مع الجيران الخليجيين.

3- الحراك الجنوبي وعودة تهديد الإنفصال

تحولت المصانع والمؤسسات والمنشآت الصحية والتربوية والزراعية في الجنوب إلى غنائم حرب عقب هزيمة الاشتراكي عام 1994، تم توزيعها على أمراء الميليشيات كأنها أملاك خاصة ، ثم اتُخذت قرارات من قبل الحكومة في صنعاء أقل ما يقال فيها أنها إعتباطية كتسريح عشرات آلاف العاملين في الجيش ومؤسسات القطاع العام، وقرارات الخصخصة التي أعادت الأملاك المؤممة إلى مالكيها السابقين ودمرت القطاع العام ما أدى إلى خسارة مئتي ألف مواطن يمني لوظائفهم.

ولدت هذه الأخطاء وما تلاها من تراكمات ردة فعل غاضبة سرعان ما تفاقمت بفعل المعاناة المعيشية، فتشكلت أولى حركات الإحتجاج من عسكريين متقاعدين قسراً بقيادة العميد ناصر علي النوبة، لكنها جوبهت بالعنف من قبل الأجهزة الأمنية وتم رفض طلب تأسيس جمعية المتقاعدين العسكريين الذين بدأوا حينها سلسلة اعتصاماتٍ يومية محدودة العدد أمام مبنى محافظة عدن إنبثق عنها بعد سبعة أشهر لجنة تمثيلية للحوار مع المحافظ ثم تم إيفاد لجنة إلى وزير الدفاع في صنعاء لتسليمه مذكرة، كما تم رفع رسالة إلى الرئيس صالح الذي أحالها إلى وزير الدفاع في 5 شباط/فبراير 2005 طالباً معالجة الملف وعلى الأثر شكّل الأخير لجنة خاصة درست المطالب لكن نتائجها لم ترضِ المعتصمين فعادوا إلى الساحة أمام محافظة عدن في نيسان من العام نفسه ورفعوا رسالةً جديدة أكثر جرأةً الى الرئيس صالح، وتوالت الفعاليات المتنقلة، إلى أن تم في عدن في حزيران/يونيو 2006 إعلان جمعية المتقاعدين قسرياً التي أصبحت إطاراً جامعاً للفئات الشعبية الجنوبية التي رفعت سقف مطالبها وأعلنت يوم السابع من تموز/يوليو 2007 (ذكرى سقوط الجنوب) موعداً لبدء إحتجاجاتٍ تخللتها مواجهات عنيفة مع الأمن أسفرت عن سقوط قتلى.

تحوّل الحراك الجنوبي السلمي من حركة مطلبية إلى حركة شعبية ترفع شعارات "حق تقرير المصير"، وتعالت الأصوات المنادية بـ"الاستقلال" عن صنعاء، وقد لاقت مطالب الحراك الجنوبي تفهماً من قبل حركة

أنصار الله (الحوثيين) في الشمال، وإنسحب ذلك التفهم على يوميات طاولة الحوار الوطني الشامل بعد الثورة، لكن حرب "عاصفة الحزم" أفشلت نتائج الحوار واستطاعت المملكة السعودية إستدراج عدة أطراف عدة جنوبية عبر الخطاب الطائفي إلى معركة مع حلفاء الأمس، فيما استطاعت الامارات حشد قسم كبير من الجنوبيين تحت راية المجلس الانتقالي الجنوبي برئاسة عيدروس الزبيدي، وجندت عشرات الالاف ضمن تشكيلات عسكرية بأمرة القوات الاماراتية كـ"النخبة الحضرمية" و"النخبة الشبواني" وغيرها مما أدى إلى صدام غير مباشر تطور الى صدام مباشر أحياناً مع القوات السعودية وميليشياتها المعروفة إعلامياً باسم "قوات الشرعية"، أما مناضلو الحراك الجنوبي السلمي التاريخيون الذين حافظوا على سلميتهم وتحالفاتهم فقد تمت تصفيتهم في شوارع مدن الجنوب الواحد تلو الآخر.

4- مشروع الأقاليم الستة

إستمر "مؤتمر الحوار الوطني الشامل" في اليمن عشرة أشهر وإنتهى في كانون الثاني من عام 2014 بوثيقة سميت "وثيقة مخرجات الحوار" أقرّت مسودة دستور تنص على اعتماد الشكل الإتحادي للدولة اليمنية وكلفت لجنةً لتحديد الأقاليم مؤلفة من 21 عضواً ورئاسة عبد ربه منصور هادي، أعلنت خلال أسبوع واحد قراراً بتقسيم اليمن إلى ستة أقاليم، أربعة أقاليم في الشمال وإثنان في الجنوب[130]. (تم اعتماد تقسيمات القانون الاستعماري البريطاني الخاص بالمحميات الشرقية والغربية 1967 لتقسيم الجنوب)

شكل القرار المتعجل وغير المهني إنعكاساً لتوازنات القوى السياسية الداخلية والخارجية وحظي بمباركة الدول الاقليمية الراعية للمبادرة الخليجية ولاسيما المملكة السعودية التي تعد الاطار المرجعي للخطوات التي إتخذت، لكنه ،أي القرار، أغفل العوامل التاريخية والجغرافية والديمغرافية والاقتصادية وصدر بصيغة غير قابلة للنقض في مخالفة صريحة لمخرجات الحوار التي تنص على خضوع هكذا قرارات للإستفتاء العام قبل إقرارها، أما الأقاليم الستة التي تم إقرارها فهي[131]:

---

[130] - أنظر خريطة تقسيم الأقاليم الستة في الملاحق– ملحق رقم (7)

[131] - الشرجبي، عادل مجاهد، والمسلمي، فارع. **سلسلة تقارير عن أقاليم اليمن الستة** منشورة في ملحق السفير العربي بتاريخ 30-7-2014.[131]

إقليم "ازال"، الذي استمد إسمه من الإسم التاريخي القديم لصنعاء، يضم أربع محافظات هي ذمار وصنعاء وعمران وصعدة، بمساحة 34 ألف كيلومتر وبعدد سكان يبلغ ستة ملايين نسمة، أي أنه يضم معظم مناطق الزيود أو المنطقة التي كانت تشكل معقلاً تاريخياً لأئمة الزيدية، وهو حالياً مركز النفوذ القبلي وبؤرة إنتشار السلاح بنسبة 40%، إضافةً إلى أنه ففقير بالموارد الطبيعية والبشرية، ولا يملك مقوماتٍ جغرافية أو منفذ بحري، وانخفاض مستوى التعليم بسبب انعدتم الخدمات التربوية ومشاكل الثأر وتناثر التوزع السكاني.

إقليم الجند، هو أصغر الأقاليم مساحةً إذ يضم محافظتي تعز وإب فقط، لكنه يضم أكثر من ربع سكان اليمن وبالتالي فإنه يملك مورداً بشرياً مقبولاً لكنه غير متناسب مع موارده الطبيعية، فهو إقليم زراعي بإمتياز ورغم طابعه الفلاحي إلا أن عاصمته تعز تعتبر العاصمة الثقافية لليمن حيث التنوع الثقافي والسياسي وقلة البنى القبلية والنزاعات العسكرية وندرة السلاح مقارنةً بباقي المناطق.

إقليم تهامة، يعتبر ثاني أكبر الأقاليم إذ يضم أربع محافظاتٍ هي الحديدة وحجة والمحويت وريمة، فيه أوسع وأخصب أراضي اليمن وأهم موانئها في الحديدة على البحر الأحمر، يؤمن أكثر من 90% من واردات البلاد وأكبر الموارد الضريبية والجمركية وأكبر المصانع والشركات ويتمتع ببيئة سياحية واعدة (أهمها مدينة زبيد الأثرية المسجلة على قائمة التراث العالمي لدى الأونيسكو) لكن سكانه يعدون أفقر سكان اليمن حيث يعتاشون على صيد الأسماك وإنتاج المحاصيل الزراعية، كما تنشط في شمال الإقليم عمليات التهريب من القرن الأفريقي بإتجاه السعودية حيث تتواجد هناك منافذ للمهربين الدوليين والمحليين.

إقليم سبأ، يتكون من ثلاث محافظاتٍ في وسط البلاد هي مأرب والجوف والبيضاء، أي ما يزيد عن 783 ألف كيلومتر مربع تضم ثروةً كيبرةً غير مستغلةٍ من النفط والغاز كما تصلح للزراعة إعتماداً على الري بالمياه الجوفية ومياه السيول الموسمية. يملك الإقليم أيضاً ثروة سياحية متمثلة بآثار مملكتي سبأ ومعين لكنه منطقة يسيطر عليها شيوخ القبائل وتكثر فيها حيازة وتجارة الأسلحة (حوالى 30% من أسلحة اليمن) وتنتشر فيها النزاعات القبلية وحوادث خطف الأجانب مما جعلها بيئة خصبةً لتواجد تنظيم القاعدة.

إقليم عدن، يتكون من مدينة عدن ومحافظات لحج وأبين والضالع، تبلغ مساحته حوالى 7% من إجمالي مساحة اليمن ويبلغ عدد سكانه حوالى 10% من إجمالي عدد سكان اليمن، وهو يتمتع بمؤهلات دولةٍ كاملة بإعتباره يضم عاصمة دولة الجنوب سابقاً، عدن، وبالبنية التحتية اللازمة لبناء دولة، والموارد الطبيعية اللازمة للتنمية، فرغم تدهور مكانة عدن إلا أنها ما تزال تحتفظ ببعض من موقعها وإمكانياتها السياحية والتجارية والثروة السمكية، كما أنها تحتضن منظمات مدنية وهيئات ثقافية عديدة في الجنوب، وتنظيم أنصار الشريعة في الشمال.

إقليم حضرموت، هو الإقليم الجنوبي الثاني وقد توسعنا فيه لما له من أهمية وعلاقة مباشرة بموضع بحثنا. يضم محافظات حضرموت وشبوة والمهرة وسقطرى، يُعتبر أكثر الأقاليم احتواءاً للثروات الطبيعية من غاز ونفط وتمتد سواحله على البحر الأحمر والمحيط الهندي لكن الاقليم لا حاجة له بثروة طبيعية لو إستثمر رجال الأعمال وعشرات آلاف المغتربين أموالهم فيه، فمغتربوه من أثرى رجال أعمال السعودية والخليج كعبدالله بقشان وبن لادن وبن محفوظ (والعمادي في شرق أفريقيا)، كما أن له ثقلٌ وازنٌ في الحياة السياسية اليمنية فخمسة من سبعة رؤساء حكومات يمنية هم من هذا الإقليم. إذاً لدى حضرموت امكانيات استثنائية ليكون الاقليم المثالي لكنه يواجه خطر التفكك الداخلي كغيره وربما أكثر فسكان المهرة وسقطرى مثلاً يرفضون ضمهم إلى حضرموت تخوفاً من مسح هويتهم التاريخية خصوصاً أن لهاتين المحافظتين لهجة خاصة في تعاملاتهم غير المكتوبة. فيما يعرف أهالي محافظة حضرموت بنزعة هوية متفردة عن باقي الاقليم وباقي اليمن ككل.

يقال أن إقليم حضرموت مشروعٌ سعودي تحت الرماد وأن ضم حضرموت إلى المملكة هو هدفٌ مركزيٌ لحرب عاصفة الحزم، الى جانب أهداف أخرى أقل أهمية. وكانت وثائق وزارة الخارجية السعودية المسربة عام 2008 عبر موقع ويكيليكس الشهير، قد كشفت بأن لجنة عليا برئاسة الأمير سلطان بن عبد العزيز (وزير الدفاع المكلف بالاشراف على ملف اليمن حينها) وعضوية وزير الخارجية حينها سعود الفيصل ورئيس المخابرات وآخرين، مكلفة بالعمل على مشروع لشق قناة مائية تربط السعودية ببحر العرب، عبر أراضي محافظة حضرموت اليمنية، بهدف الاستغناء عن مضيقي هرمز وباب المندب في الوصول الى مياه المحيط الهندي، لم توضح الوثيقة الاسباب التي حالت دون اتمام المشروع. وكشفت وثيقة رقمها

SANAA1053.08 مؤرخة في 18 حزيران 2008 عن رغبة السعودية في انشاء خط انابيب نفطي، تملكه وتشغله وتحميه، يمتد من حضرموت الى مرفأ خليج عدن، لكن الرئيس صالح عارض الامر.

أكدت وثائق أخرى على نية المملكة انشاء ممر مائي يربط مياه الخليج بمياه بحر العرب فالمحيط الهندي[132]، يطلق عليه اسم قناة سلمان نسبةً للملك السعودي سلمان ابن عبد العزيز[133]، وهو مشروع اقتصادي استثماري ذا بعد استراتيجي، حيث يهدف الى القضاء على قدرة ايران على تعطيل الملاحة البحرية في مضيق هرمز، و يحقق اهدافاً اقتصادية هامة، يتوقع المتحمسون للمشروع أن تحصل السعودية على مكاسب جمة من القناة، منها انشاء مدينتين صناعيتين و ثلاث مدن سكنية، وإفادة من مشاريع استثمارية في مجال الفنادق و المنتجعات السياحية، و تحقيق اكتفاء ذاتي في مجال الاسماك على الصعيد الغذائي.

عرقلت صعوبات عدة المشروع، منها الفروقات الكبيرة في الارتفاع عن سطح البحر بين المنطقة السعودية التي يفترض أن تمر فيها القناة وبين تلك اليمنية، حيث يبلغ الارتفاع 300 متر في السعودية فيما يصل الى 700 متر في اليمن. لكن ترويج بعض الاعلاميين المحسوبين على السعودية لمشروع القناة وفوائده ظل مستمراً، مفنداً قدرته على استيعاب مليون عامل يمني أثناء الحفر، اضافةً الى اسهامه في توليد الطاقة وتحلية المياه، وإحياء المناطق الصحراوية الميتة، مترافقاً مع تصريحات بعض القادة السياسيين اليمنيين المؤيدين للمملكة بضرورة التنازل عن حضرموت لصالح السعودية كمكافأة مقابل وقوفها الى جانبهم ضد أنصار الله (الحوثيين) وأنصار الرئيس السابق علي عبدالله صالح، ومنها تصريحات القيادي الجنوبي أبو بكر العطاس وعبدالرحمن الجفري بضرورة منح حضرموت للسعودية كمكافأة لوقوفها الى جانب الشرعية" .

تم الاستفادة من كل ظروف حضرموت للمضي قدماً في مشروع ضمها، حيث تلحظ خطوات متسارعة لمنح الجنسية السعودية للمزيد من أبناء محافظة حضرموت، ضمن سياسة التجنيس الانتقائي التي تنتهجها المملكة تجاه المقيمين اليمنيين، كما لوحظ استفادة المملكة من رجال أعمال وتجار حضارمة مقيمين في

---

[132]- أنظر خريطة القناة في الملاحق – ملحق رقم (8)

[133]- بن عمر، سعد، قناة سلمان ومضيق هرمز، جريدة النهار اللبنانية، 28 أيلول 2010.

جدة ممن وقعوا على عريضة تطالب الملك السعودي بضم حضرموت الى المملكة، للتدخل بالقضايا الداخلية لحضرموت، فالاحداث الامنية اواخر عام 2013 مثلاً، التي جرت على خلفية مقتل شيخ الحموم، ابن حبريش، وقف خلفها تجار حضارم مقيمون بالسعودية مولوا الهبة الشعبية ووعدوا مشايخ القبائل بأنهم سيكونون الصلة الرسمية مع السعودية في حال تمكنوا من بسط نفوذهم على المحافظة وأثبتوا قدرتهم على السيطرة باخراج قوات الجيش والامن الرسمية وإحلال قوات محلية بديلة. وخلال حرب عاصفة الحزم على اليمن،كما في كل المراحل السابقة، تم التعامل مع حضرموت كحالة خاصة، حيث تركت القاعدة تسيطر على مركز المحافظة ومناطق أخرى، دون مقاومة تذكر من قوات الرئيس المنتهية ولايته عبد ربه منصور هادي، ودون أي قصف جوي من قبل طيران التحالف العربي، و تسليم علني من قبل التجمع اليمني للاصلاح (الجناح اليمني لجماعة الاخوان المسلمين) والقوى السلفية. وقد شكلت سيطرة القاعدة على ساحل حضرموت مبررا للتحالف السعودي لمهاجمة المدينة وتحريرها وبالتالي فرض السيطرة عليها، وشهد عام 2016 ولادة قوات عسكرية محلية تتلقى دعماً من الإمارات العربية المتحدة المنضوية ضمن التحالف العربي وتعرف باسم النخبة الحضرمية[134] (وقوات مماثلة في شبوة تدعى بالنخبة الشبوانية...)، فيما نشرت وكالة فرانس برس الفرنسية في تشرين الأول من عام 2017 تقريرا عن قيام قوات سعودية باقتلاع العلامات الخرسانية المبينة للحدود في صحراء حضرموت بجوار معسكر الخراخير ونقلها جنوبا بعمق 64 كيلومتراً وعرض 700 كيلومتر مقتطعةً بذلك مساحة 42 ألف كيلومتر مربع من الأراضي اليمنية عند مثلث الشيبه على الحدود السعودية اليمنية العمانية، وعرضت على السكان اخلاء منازلهم مقابل مبالغ مالية ومساكن حديثة في الداخل السعودي بمدينة نجران. لاحت في الأفق بوادر أزمة على خلفية الصراع على النفوذ بين الرياض والامارات، تُرجم في المناوشات المستمرة بين الميليشيات اليمنية المدعومة من الطرفين لاسيما في حضرموت وشبوة وجزيرة سقطرى[135] ومناطق عدة أخرى.

مالت حركة أنصار الله (الحوثيين) خلال مؤتمر الحوار لمقترح الحزب الاشتراكي الداعي إلى دولة إتحادية ذات إقليمين هما نفس دولتي الشمال والجنوب السابقتين لكن الضغط السعودي أدى إلى إقرار الأقاليم

---

[134] - المحرر السياسي، النخبة الحضرمية المدعومة إماراتياً تستعد للسيطرة على كامل حضرموت، صحيفة العربي الجديد، 2017/10/28.

[135] - الكمالي فاروق، سقطرى: جزيرة تعزلها الحرب وتحاصرها الأزمات، صحيفة العربي الجديد، 2015/10/5.

الستة بحسب المصلحة السعودية، لذلك خاضوا مواجهات عسكرية عرفت بحرب الأيام الأربعة في صنعاء أواخر عام 2014 إنتهت بتوقيع إتفاق السلم والشراكة الذي أقر إعادة النظر بتوزيع الأقاليم الستة.

خاتمة

بدات العلاقات السعودية اليمنية قبل وقت طويل من الوحدة اليمنية وقد تطورت على مدى التاريخ وتدرجت بين التوافق والتنافر، الصدام والانسجام، تبعاً للظروف السياسية التي تحكم المنطقة والعالم، فالدولتان الناشئتان على انقاض الامبراطورية العثمانية حظيتا بوضع سياسيٍ واقتصاديٍ واجتماعيٍ مختلفٍ تماماً، ومتناقض في أحيان كثيرة. الثروة النفطية جعلت من العربية السعودية عملاقاً اقتصاديا عربياً، أما ندرة الموارد في اليمن فقد جعلته في أسفل سلم الدول الأكثر فقراً في العالم، وهذا ما أثر بوضوح في طبيعة العلاقات بين البلدين اذ لعب اليمن غالباً دور المُتأثر المتلقي لتأثير السعودية التي حافظت على دور المُبادر المؤثر فهي الأقوى عسكرياً واقتصاديا، والمهيمنة على القرار في الجزيرة العربية وذات التأثير الوازن في جامعة الدول العربية وفي منظمة الأمم المتحدة لذلك كان جلياً امام القيادات اليمنية أن مزيداً من المواجهة مع المملكة يعني مزيداً من العزلة والإفلاس، خصوصاً أن علاقات اليمن بمحيطه الاقليمي في الجزيرة العربية لاسيما مع المملكة العربية السعودية (ومع سلطنة عمان نسبيا) هي الأكثر تأثيراً في ماضيه وحاضره ومستقبله، لتسليمهم بسردية أن اليمن هو المتأثر غالباً بالظروف المحيطة، وفي أفضل الأحيان يسود التوازن التوازن، لكنه قلما يكون صاحب التأثير.

إذاً، ترتبط السعودية واليمن بعلاقات ضاربة في التاريخ ورثتها كلتا الدولتين عن الدول والممالك السابقة التي تعاقبت على الجزيرة العربية، وقد شهد البلدان فترات عديدة من الصدام والوئام أيام الحكم الامامي المتوكلي لليمن، لكن القشة التي قسمت ظهر البعير وشكلت شرارة التوجه السعودي الحاد نحو اليمن هي انقلاب الجمهوريين عام 1962 الذي أثار هلع الانظمة الوراثية في المحيط ككل، ودفع السعودية خاصةً للانخراط بقوة في المشهد اليمني عبر دعم قوىً على حساب أخرى في مسعىً لضبط الجنوح نحو النظم الديمقراطية ولاحتواء حركات التحرر المتأثرة بالقومية والناصرية. مرّت العلاقات السعودية اليمنية عقب ذلك بفتراتٍ صعبةٍ وقاسية، إذا صح التعبير، فالمتتبع المتأمل لتاريخ هذه العلاقات في شقها الخلافي الدامي سيكتشف كم المراحل التي اتشحت بالدم، والحرب الاخيرة على اليمن تحت اسم عاصفة الحزم

ليست استثناءا ناشزاً في علاقات البلدين بل هي استمرار لستاتيكو قائم منذ عقود وقد إعتبرت المملكة السعودية –ولا تزال– اليمنَ جزءاً من رقعة نفوذها الاقليمي، لذلك نجدها حاضرةً وفاعلةً في الأحداث التي شهدها اليمن خلال القرن الماضي، مستفيدةً في ذلك من امكاناتها المادية الهائلة مقابل الضعف الاقتصادي اليمني، ومن تحالفاتها الدولية الوازنة مع القوى الكبرى المؤثرة في المنطقة بالخصوص المملكة المتحدة ثم الولايات المتحدة مقابل العزلة اليمنية.

يلحظُ أنه رغم مرور العلاقات السعودية اليمنية بكثير من التطورات قبل وبعد الوحدة إلا أنها لم تنحُ بإتجاه توسيع دائرتها بل حافظت على جمودٍ واضح، حيث اقتصرت على تحقيق قدرٍ معينٍ من المكاسب السياسية للملكة، أما اليوم فنشهد اليوم تحول الدبلوماسية نحو المجالين الاقتصادي والتجاري وبروز فواعل جديدة على الساحة الدولية كالبنوك والشركات المتعددة الجنسية، وصار معروفاً أن رأسالمال البشري هو مقياس النجاح في القرن الحالي وليس ثروة الموارد، وحيث أن اليمن يمد المملكة، ذات الموارد الطبيعية، بالمورد البشري فذلك يضعها امام مشهد متغيرٍ لا ينفع معه الاستمرار بالسياسات السابقة، خصوصاً أن العلاقة التكافلية بين الصراعات الإقليمية والتحديات المحلية تثبت بأن احتواء النزاعات يتيح التركيز على الاحتياجات الداخلية ويقلل الإضطرابات الداخلية ويجعل المجتمعات أكثر إستقراراً في عالمٍ يتضح، يوماً بعد يوم، أن النظم القديمة فيه آخذة في الإنهيار دون تبلور أي ملامح للآتي، وفي ظل ظروف صعبة ومتشابكة تخيّم على الاقليم الذي تتزاحم فيه مصالح العالم أجمع وتتسع فيه دائرة الأزمات والحروب الداخلية والتدخلات الخارجية، مع ما يعنيه ذلك من ضرورةٍ قصوى لإستقرار اليمن لدى الحكم السعودي القائم على النفط والقبيلة والوراثة داخل أسرة باتت أكبر حجماً وأكثر تشعباً وتفرقاً.

بات الوضع الراهن للعلاقات في غاية الأهمية والتعقيد من حيث آثاره المستقبلية على علاقات الشعبين، فعلى المملكة أن تسأل نفسها ماذا تريد من اليمن، وعلى اليمنيين أن يسألوا أنفسهم السؤال عينه، هل يجب أن يُبقي الطرفان التاريخَ نصبَ أعينهما ويحملانه على ظهرهما نحو المستقبل دون الأخذ بأي إعتبارٍ للمستجدات الاستراتيجية والمصالح الإقتصادية والإرث الثقافي المشترك؟ أم يجب الإنطلاق من مُسلّمة تقول بأن وجود البلدين إلى جوار بعضهما ليس مؤقتاً وليس نقطةً يمكن تجاوزها ببساطة. إن هذه

العلاقات بين اليمن والسعودية (نجد والحجاز..) التي تمتد جذورها في عمق التاريخ بإعتبارهما جارين تفصل بينهما الكثبان العظيمة في صحراء الربع الخالي وتجمعهما في آنٍ واحد، يجب أن تجعل من البديهي جداً النظر إلى مسألة تعزيزها وطوي صفحة الماضي مسألةً ذات أولويةٍ قصوى لكلا الطرفين حيث ينبغي العمل على تعطيل نقاط الخلاف ووضع أولويات واضحةٍ بعيداً عن أي رؤىً ذات أبعادٍ مذهبيةٍ أو أحقادٍ ذات خلفيات قبلية بالية.

إذا كان للباحث في العلاقات السعودية اليمنية أن يخلص، في ختام بحثه، إلى نتيجةٍ تلخص تصوره لما سيكون عليه مستقبل العلاقات بين البلدين، فإن الصورة البديهية التي يمكن أن تتشكل لديه لا بد أن تكون قاتمة، إذ يلحظ المتتبع للأحداث أن مستقبل العلاقة اليمنية مع دول مجلس التعاون الخليجي، بإستثناء قطر نسبياً، مرهون بشكل رئيس بمدى الوفاق والتقارب بين اليمن والسعودية، أما صورة مستقبل العلاقات السعودية اليمنية فما زال يكتنفها الكثير من الغموض، وهي تتطلب من المملكة السعودية رؤية استراتيجية بعيدة عن العواطف وتعقيدات الماضي، خصوصاً أن اولويات اليمن ما تزال داخلية بحتة وهمومه متركزةٌ على بناء دولة مؤسسات تحتاج إلى أجيال للتحقق لذلك لا يبدو أن ثمة خطراً قادماً من اليمن إلا بمقدار الضغط عليه وتهميشه بما يؤدي إلى مزيد من عدم الإستقرار الذي قد يرتد بدوره سلباً على المحيط وبالمقام الأول على المملكة السعودية. ليس هناك حلول سحرية سريعة بالطبع إلا أن مسيرة الألف ميل لا بد أن تبدأ بخطوة، والخطوة الأولى لابد لها أن تبدأ من العامل الإقتصادي المهيمن على ما سواه، فالخليج بقيادة المملكة السعودية، يمكنه أن يضع نصب عينيه مشروع التكامل الإقتصادي والأمني مع الجيران، ومع اليمن على وجه الخصوص، عبر مشروع ماريشال يمني يحقق إندماجاً إقتصادياً يمنياً في منظومة الإقتصاد الخليجي، بحيث يقدم المورد البشري اليمني إلى جانب الموارد الطبيعية السعودية والخليجية بشكل عام (بعد تقليص الاعتماد على العمالة الآسيوية) نموذجاً فريداً يمتلك كل مقومات النهوض بالمنطقة ويتخطى قصورها عن مجاراة ظروفها الصعبة والمعقدة بل ويجعلها في مكانة تتيح لها فرض إستراتيجياتها بما يخدم المصالح العربية العليا ويواجه التحديات والمخاطر الإستراتيجية. وهذا ما نستنتجه من استعراض العلاقات السعودية – اليمنية ومحدداتها وسيرورتها فيما سبق من صفحات هذه الدراسة ويمكن إيجازه في بضع نقاطٍ أساسية:

- **تتأثر العلاقات السعودية اليمنية بجملةٍ من العوامل الجيوسياسية والإقتصادية والديمغرافية التي تتشابك وتتداخل فيما بينها، وتتسم هذه العلاقات بصبغة عدم التكافؤ في ظل الثراء السعودي والفقر اليمني مع ما يعنيه ذلك من ضخامة عسكرية وسياسية سعودية مقابل تقلص حجم اليمن السياسي والعسكري.**
- **يملك اليمن ذات موارد هائلة غير مكتشفة وغير مستغلة كالقوة البشرية والمخزون النفطي والغازي وذلك ما يؤهله ليكون لاعباً اساسياً في الجزيرة العربية، مما يجعل تصحيح السعودية لعلاقاتها مع اليمن امراً بالغ الاهمية ويصب في مصلحة الطرفين لكنه يتطلب خطوات حثيثة جادة لتجاوز الماضي والإنطلاق نحو التكامل المنتج، لكن المصالح الاقتصادية ليست عاملاً أساسياً حالياً في علاقات السعودية مع اليمن، فرغم اهمية ملفي النفط والعمالة اليمنية الا ان الاقتصاد يبقى عاملا ثانويا بالنسبة لصانع القرار السعودي، مقارنةٌ بعوامل أخرى، في طليعتها العامل الديمغرافي الذي يمثل تحدياً رئيساً.**
- **واجهت مسيرة الوحدة اليمنية تحديات وصعوبات جمة أسهمت المملكة السعودية في خلق بعضها وتعقيد أخرى بحسب المتغيرات السياسية، واستمر الجهد السعودي لتقويض الوحدة في فترة ما بعد تحققها من خلال دعم الإنفصاليين والحركات القاعدية.**
- **غياب التضامن العربي جعل العلاقات البينية بين الدول العربية رهينة المصالح الضيقة والأجندات الخارجية ولا تراعي المصالح القومية العربية، لذلك رتبطت العلاقات بين البلدين ارتباطا وثيقا بالاحداث الاقليمية والدولية خصوصا اجتياح الكويت وأفغانستان... كما ارتبطت بالدور الامريكي الموكل للسعودية في عدة مراحل من مواجهة ما يسمى المد السوفييتي والناصري وصولاً إلى مواجهة ايران.**
- **أعاد موجة "الربيع العربي" تشكيل دور السعودية في اليمن بعد تبعثر حلفائها اليمنيين وتبلور قوةٍ يمنية جامعة، فعمدت المملكة إلى الخيار العسكري بشن عملية "عاصفة الحزم" الحربية الواسعة التي دمرت البنية التحتية اليمنية المتهالكة أصلاً ومرزقت ما تبقى من النسيج الاجتماعي اليمني مُعيدةً البلد عدة عقود إلى الوراء وقاضيةً على أي أملٍ بالتقدم. وقد آلينا عدم الغوص في هذا المبحث بسبب عدم ثبات المشهد، فبين بداية كتابة الدراسة ونهايتها حصلت متغيراتٌ جمّة من إنسحاب قطر من التحالف العربي وتذبذب موقف حلفائها الإخوان في الحرب، إلى تغييب فاعلٍ رئيسي هو علي**

عبدالله صالح وتشتت مناصريه بين الفريقين، مروراً بتشرذم الحراك الجنوبي وتصفية قياداته وتحوله من موقع ريادي في الجنوب إلى موقع ثانوي بفعل المال الاماراتي الداعم للمجلس الانتقالي الجنوبي والميليشيات المناوئة للإخوان، وصولاً إلى التنافس على النفوذ بين الحليفين الامارات والسعودية.

أظهر تسلسل الأحداث خلال القرن الأخير أن ثمةَ هوة كبيرة بين التوقعات والوقائع، وأن خطوط الصدع الاقليمية والجغرافية القديمة التي يقبع الإقليم فوقها تعود للبروز عند كل اهتزاز، لذلك فمن السهل التشاؤم حيال مستقبل المنطقة لكن أبواب الأمل تبقى مشرعة. ما تزال الآمال معقودةً على نهضة حقيقية تنتشل الإقليم من الدوامة التي يعيشها لتحقيق مستقبل أفضل يرفع شعوب المنطقة إلى مصاف شعوب الدول المتقدمة على كل الصعد.

الملاحق

1- معاهدة الطائف بين البلدين 1934 \ 1353 هجري .
2- النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية 1992,
3- نسخة من إفتتاحية عدد "اللجنة الخاصة" في صحيفة الشارع اليمنية.
4- مقتطفات من دراسة البحث عن الكنز الخفي في اليمن Looking For Yemen's Hidden Treasure
5- نص إتفاق الوحدة بين شطري اليمن 1990.
6- نص بيان مؤتمر أبها المنعقد عام 1994.
7- خريطة تقسيم أقاليم اليمن الستة.
8- خريطة مشروع قناة الملك سلمان بن عبد العزيز.
9- نص إتفاقية جدة بين السعودية واليمن عام 2000.
10- ميثاق جامعة الدول العربية، بروتوكول الإسكندرية.
11- خريطة المناطق اليمنية التي تم ضمها الى السعودية عام 1934.

12- خريطة اليمن قبل الوحدة

1- ملحق رقم (1): نص معاهدة الطائف بين المملكة السعودية والمملكة اليمنية، 6 صفر سنة 1353 هـ 19 مايو سنة 1934 م

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نحن الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ملك المملكة اليمانية، بما إنه قد عقدت بيننا وبين الملك الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة السعودية، معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية لإنهاء حالة الحرب الواقعة لسوء الحظ بيننا وبين جلالته ولتأسيس علاقات الصداقة الإسلامية بين بلاديهما، ووقعها مندوب مفوض من قبلنا ومندوب مفوض من قبل جلالته وكلاهما حائزان للصلاحية التامة المتقابلة وذلك في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف وهي مدرجة مع عهد التحكيم والكتب الملحقة بها فيما يلي:

معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية بين المملكة اليمانية وبين المملكة العربية السعودية

الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن من جهة.

والإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية من جهة أخرى.

رغبة منهما في إنهاء حالة الحرب التي كانت قائمة لسوء الحظ فيما بينهما وبين حكومتيهما وشعبيهما، ورغبة في جمع كلمة الأمة الإسلامية العربية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها. ونظرًا لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما وبين حكومتيهما وبلاديهما على أساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة. وحبًا في تثبيت الحدود بين بلاديهما وإنشاء علاقات حسن الجوار وربط الصداقة الإسلامية فيما بينهما وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلاديهما وشعبيهما. ورغبة في أن يكون عضوًا واحدًا أمام الملمات المفاجئة وبنيانًا متراصًا للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية قررا عقد معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية فيما بينهما، وانتدبا لذلك الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما:

عن ملك اليمن حضرة صاحب السيادة السيد عبد الله بن أحمد الوزير.

وعن ملك المملكة العربية السعودية حضرة الأمير خالد بن عبد العزيز نجل جلالته ونائب رئيس مجلس الوكلاء.

وقد منح الملكين لمندوبيهما الآنفي الذكر الصلاحية التامة والتفويض المطلق. وبعد أن اطلع المندوبان المذكوران على أوراق التفويض التي بيد كل منهما فوجداها موافقة للأصول، قررا باسم ملكيهما الاتفاق على المواد الآتية:

المادة الأولى: تنتهي حالة الحرب القائمة بين مملكة اليمن والمملكة العربية السعودية بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة، وتنشأ فورًا بين الملكين وبلاديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة، وأخوة إسلامية عربية دائمة لا يمكن الإخلال بها جميعها أو بعضها. ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما، وبأن يسود علاقتهما روح الإخاء الإسلامي العربي في سائر المواقف والحالات، ويشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق، والاتفاق سرًا وعلنًا، ويرجوان منه سبحانه وتعالى أن يوفقهما وخلفاءهما وورثاءهما وحكومتيهما إلى السير على هذه الخطة القويمة التي فيها رضا الخالق وعز قومهما ودينهما.

المادة الثانية: يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر باستقلال كل من المملكتين استقلاً لا تامًا مطلقًا وبملكيته عليها، فيعترف الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن لالإمام عبد العزيز ولخلفائه الشرعيين، باستقلال المملكة العربية السعودية استقلاً لا تامًا مطلقًا، وبالملكية على المملكة العربية السعودية، ويعترف الإمام عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية لالإمام يحيى ولخلفائه الشرعيين باستقلال مملكة اليمن استقلاً لا تامًا مطلقًا، وبالملكية على مملكة اليمن. ويسقط كل منهما أي حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد آخر خارج الحدود القطعية المبينة في صلب هذه المعاهدة. إن الإمام الملك يحيى يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية أو غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو آل عايض أو في نجران وبلاد يام، كما أن الإمام عبد العزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه من حماية واحتلال أو غيرهما في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو غيرها.

المادة الثالثة: يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الطريقة التي تكون بها الصلات والمراجعات بما فيها حفظ مصالح الطرفين وبما لا ضرر فيه على أيهما، على أن لا يكون ما يمنحه أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر أقل مما يمنحه لفريق ثالث ولا يوجب هذا على أي الفريقين أن يمنح الآخر أكثر مما يقابله بمثله.

المادة الرابعة: خط الحدود الذي يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافي فيما يلي، ويعتبر هذا الخط حدًا فاصلً لا قطعيًا بين البلاد التي تخضع لكل منهما. يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتبارًا من النقطة الفاصلة بين (ميدي) و(الموسم) على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة في الجهة الشرقية، ثم يرجع شمالً لا إلى أن ينتهي إلى الحدود الغربية الشمالية التي بين (بني جماعة) ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال ثم ينحرف إلى جهة الشرق إلى أن ينتهي إلى ما بين حدود (نقعه) و(عار) التابعتين لقبيلة (وائلة) وبين حدود يام ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق (مروان) و(عقبة رفادة)، ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهي من جهة الشرق إلى أطراف الحدود بين من عدا (يام) من (همدان بن زيد وائلي) وغيره وبين (يام) فكل ما عن يمين الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التي على ساحل البحر إلى منتهى الحدود في جميع جهات الجبال

المذكورة فهو من المملكة العربية السعودية، فما هو من جهة اليمن المذكورة هو / ميدي / و/ حرض/ وبعض قبيلة / الحراث / و/ المير / وجبال / الظاهر / و/ شذا / و/ الضيعة / وبعض / العبادل / وجميع بلاد وجبال / رازح / و/ منبه / مع / عرو آل مشيخ / وجميع بلاد وجبال / بني جماعة / و/ سحار الشام يباد / وما يليها ومحل / مريصعه وعموم / سحار / و/ نقعة / و/ دعار / وعموم / وائلة / وكذا الفرغ مع / عقبة نهوقة / وعموم من عدا / يام / و/ وادعة ظهران / من / همدان بن زيد / هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة، وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه، مما كان مرتبطًا ارتباطًا فعليًا أو تحت ثبوت يد المملكة اليمانية قبل سنة 1352 هـ، كل ذلك هو في جهة اليمين فهو من المملكة اليمانية، وما هو في جهة اليسار المذكورة وهو / الموسم / و/ وعلان / وأكثر / الحرشا / و/ الخوبة / و/ الجابري / وأثر / العبادل / وجميع / خيفا / و/ بني مالك / و/ بني حريص / / وآل تليد / و/ قحطان / و/ ظهران وادعة / وجميع / وادعة ظهران / مع مضيق / مروان / و/ عقبة رفادة / وما خلفهما من جهة الشرق والشمال من / يام / و/ نجران / و/ وائلة / وكل ما هو تحت / عقبة نهوقة / إلى أطراف نجران ويام من جهة الشرق، هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة، وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطًا ارتباطًا فعليًا أو تحت ثبوت يد المملكة العربية السعودية قبل سنة 1352 هـ، كل ذلك هو في جهة يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية، وما ذكر من يام ونجران و/ الحضن / و/ زور وادعة / وسائر من هو في نجران من وائلة، فهو بناء على كل ما كان من تحكيم الإمام يحيى لالملك عبد العزيز في / يام / والحكم من الملك عبد العزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربية السعودية، وحيث إن / الحضن / و/ زور وادعة / ومن هو من وائلة في نجران هم من وائلة، ولم يكن دخولهم في المملكة العربية السعودية إلّا لما ذكر، فذلك لا يمنعهم ولا يمنع إخوانهم وائلة من التمتع بالصلاة والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به.

ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود المذكورة آنفًا بين أطراف قبائل المملكة العربية السعودية وأطراف من عدا / يام / من / همدان بن زيد / وسائر قبائل اليمن، فللمملكة اليمانية كل الأطراف والبلاد اليمانية إلى منتهى حدود اليمن من جميع الجهات وللمملكة العربية السعودية كل الأطراف والبلاد إلى منتهى حدودها من جميع الجهات، وكل ما ذكر في هذه المادة من نقط شمال وجنوب وشرق وغرب فهو باعتبار كثرة إتجاه ميل خط الحدود في إتجاه الجهات المذكورة، وكثيرًا ما تميل لتداخل ما إلى كل من المملكتين. أما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على أكمل الوجوه فيكون إجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساوٍ من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل.

<u>المادة الخامسة</u>: نظرًا لرغبة كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في دوام السلم والطمأنينة والسكون وعدم إيجاد أي شيء يشوش الأفكار بين المملكتين فإنهما يتعهدان تعهدًا متقابلًا لا بعدم إحداث أي بناء محصن في مساحة خمسة كيلومترات في كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود.

المادة السادسة: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يسحب جنده فورًا عن البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر مع صون الأهلين والجند عن كل ضرر.

المادة السابعة: يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يمنع كل منهما أهالي مملكته عن كل ضرر وعدوان على أهالي المملكة الأخرى في كل جهة وطريق، وبأن يمنع الغزو بين أهل البوادي من الطرفين، ويرد كل ما ثبت أخذه بالتحقيق الشرعي من بعد إبرام هذه المعاهدة وضمان ما تلف وبما يلزم بالشرع فيما وقع من جناية قتل أو جرح، بالعقوبة الحاسمة على من ثبت منهم العدوان. ويظل العمل بهذه المادة ساريًا إلى أن يوضع بين الفريقين اتفاق آخر لكيفية التحقيق وتقدير الضرر والخسائر.

المادة الثامنة: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهدًا متقابلاً لا بأن يمتنعا عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما وبأن يعملا جهدهما لحل ما يمكن أن ينشأ بينهما من الاختلاف، سواء كانت سببه ومنشؤه هذه المعاهدة أو تفسير كل أو بعض موادها، أم كان ناشئًا عن أي سبب آخر بالمراجعات الودية، وفي حالة عدم إمكان التوفيق بهذه الطريقة، يتعهد كل منهما بأن يلجأ إلى التحكيم الذي توضح شروطه وكيفية طلبه وحصوله في ملحق مرفق بهذه المعاهدة، ولهذا الملحق نفس القوة والنفوذ الذين لهذه المعاهدة ويحسب جزءًا منها أو بعضها متممًا للكل فيها.

المادة التاسعة: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يمنع بكل ما لديه من الوسائل المادية والمعنوية، استعمال بلاده قاعدة ومركزًا لأي عمل عدواني أو شروع فيه أو استعداد له ضد بلاد الفريق الآخر، كما أنه يتعهد باتخاذ التدابير الآتية بمجرد وصول طلب خطي من حكومة الفريق الآخر وهي:

1. **إذا كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة المطلوب منها اتخاذ التدابير، فبعد التحقيق الشرعي وثبوت ذلك يؤدب فورًا من قبل حكومته بالأدب الرادع الذي يقضي على فعله ويمنع وقوع أمثاله.**
2. **إن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة الطالبة اتخاذ التدابير، فإنه يلقى القبض عليه فورًا من قبل الحكومة المطلوب منها ويسلم إلى حكومته الطالبة، وليس للحكومة المطلوب منها التسليم عذر عن إنفاذ الطلب، وعليها إتخاذ كافة الإجراءات لمنع فرار الشخص المطلوب أو تمكينه من الهرب وفي الأحوال التي يتمكن فيها الشخص المطلوب من الفرار فإن الحكومة التي فر من أراضيها تتعهد بعدم السماح له بالعودة إلى أراضيها مرة أخرى، وان تمكن من العودة إليها يلقى القبض عليه ويسلم إلى حكومته.**
3. **وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا حكومة ثالثة، فإن الحكومة المطلوب منها والتي يوجد الشخص على أراضيها، تقوم فورًا وبمجرد تلقيها الطلب من الحكومة الأخرى بطرده من بلادها، وعده شخصًا غير مرغوب فيه، ويمنع من العودة إليها في المستقبل.**

المادة العاشرة: يتعهد كل من الفريقين الساميين بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته كبيرًا كان أم صغيرًا، موظفًا كان أم غير موظف، فردًا كان أم جماعة، ويتخذ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين كافة التدابير الفعالة من إدارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين إلى حدود بلاده فإن تمكن أحدهم أو كلهم من اجتياز خط الحدود بالدخول في أراضيه فيكون عليه واجب نزع السلاح من الملتجئ وإلقاء القبض عليه، وتسليمه إلى حكومة بلاد الفار منها، وفي حالة عدم إمكان القبض عليه تتخذ كافة الوسائل لطرده من البلاد التي لجأ إليها إلى بلاد الحكومة التي يتبعها.

المادة الحادية عشرة: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بمنع الأفراد والعمال والموظفين التابعين له من المداخلة بأي وجه كان مع رعايا الفريق الآخر بالذات أو بالواسطة، ويتعهد باتخاذ كامل التدابير التي تمنع حدوث القلق أو توقع سوء التفاهم بسبب الأعمال المذكورة.

المادة الثانية عشرة: يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن أهل كل جهة من الجهات الصائرة إلى الفريق الآخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق الآخر. ويتعهد كل منهما بعدم قبول أي شخص أو أشخاص من رعايا الفريق الآخر رعية له إلّا بموافقة ذلك الفريق، وبأن تكون معاملة رعايا كل من الفريقين في بلاد الفريق الآخر طبقًا للأحكام الشرعية المحلية.

المادة الثالثة عشرة: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بإعلان العفو الشامل الكامل عن سائر الإجرام والأعمال العدائية التي يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين في بلاده (أي في بلاد الفريق الذي منه إصدار العفو) كما أنه يتعهد بإصدار عفو عام شامل كامل عن أفراد رعاياه الذين لجؤوا أو انحازوا أو بأي شكل من الأشكال انضموا إلى الفريق الآخر، من كل جناية، ومال أخذوا، منذ لجؤوا إلى الفريق الآخر إلى عددهم كائنًا ما كان ما بلغ، وبعدم السماح بإجراء أي نوع من الإيذاء، أو التعقيب أو التضييق بسبب ذلك الالتجاء، أو الانحياز أو الشكل الذي انضموا بموجبه، وإذا حصل ريب عند أي الفريقين بوقوع شيء مخالف لهذا العهد كان لمن حصل عنده الريب أو الشك من الفريقين مراجعة الفريق الآخر لأجل اجتماع المندوبين، الموقعين على هذه المعاهدة، وإن تعذر على أحدهما الحضور فينيب عنه آخر له كامل الصلاحية والإطلاع على تلك النواحي ممن له كامل الرغبة والعناية بصلاح ذات البين والوفاء بحقوق الطرفين بالحضور لتحقيق الأمر، حتى لا يحصل أي حيف ولا نزاع، وما يقرره المندوبان يكون نافذًا.

المادة الرابعة عشرة:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين برد وتسليم أملاك رعاياه الذين يعفى عنهم إليهم أو إلى ورثتهم، عند رجوعهم إلى وطنهم خاضعين لأحكام مملكتهم، وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أي شيء من

الحقوق والأملاك التي تكون لرعايا الفريق الآخر في بلاده ولا يعرقل استثماره أو أي نوع من أنواع التصرفات الشرعية فيها.

المادة الخامسة عشرة: يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فردًا أم هيئة أم حكومة، أو الاتفاق معه على أي أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر أو يضر ببلاده أو يكون من ورائه إحداث المشكلات والصعوبات له أو يعرض منافعها ومصالحها أو كيانها للأخطار.

المادة السادسة عشرة: يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الأخوة الإسلامية، والعنصرية العربية، أن أمتهما أمة واحدة، وأنهما لا يريدان بأحد شرًا وأنهما يعملان جهدهما لأجل ترقية شؤون أمتهما في ظل الطمأنينة والسكون وأن يبذلا وسعهما في سائر المواقف لما فيه الخير لبلاديهما وأمتهما غير قاصدين بهذا أية عداوة على أية أمة.

المادة السابعة عشرة: في حالة الحصول اعتداء على بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقيدن يتحتم على الفريق الآخر أن ينفذ التعهدات الآتية:

- **أولا: الوقوف على الحياد التام سرًا وعلنًا.**
- **ثانيًا: المعاونة الأدبية والمعنوية الممكنة.**
- **ثالثًا: الشروع في المذاكرة مع الفريق الآخرة لمعرفة أنجح الطرق لضمان وسلامة بلاد الفريق الآخر ومنع الضرر عنهما والوقوف في موقف لا يمكن تأويله بأنه تعضيد للمعتدي الخارجي.**

المادة الثامنة عشرة: في حالة حصول فتن واعتداءات داخلية في بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما تعهدًا متقابلاً لا بما يأتي:

- **أولاً: إتخاذ التدابير الفعالة اللازمة لعدم تمكين المعتدين أو الثائرين من الاستفادة من أراضيه.**
- **ثانيًا: منع التجاء اللاجئين إلى بلاده، وتسليمهم أو طردهم إذا لجؤوا إليها كما هو موضح (في المادة التاسعة والعاشرة أعلاه.(**
- **ثالثًا: منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين أو الثائرين وعدم تشجيعهم أو تموينهم.**
- **رابعًا: منع الإمدادات، والأرزاق، والمؤن والذخائر، عن المعتدين أو الثائرين.**

المادة التاسعة عشرة: يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية وتزييد الاتصال بين بلاديهما وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما. وفي إجراء مفاوضات تفصيلية، من أجل عقد اتفاق جمركي، يصون مصالح بلاديهما الاقتصادية بتوحيد الرسوم الجمركية في

عموم البلدين، أو بنظام خاص بصورة كاملة لمصالح الطرفين، وليس في هذه المادة ما يقيد حرية أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في أي شيء حتى يتم عقد الاتفاق المشار إليه.

المادة العشرون: يعلن كل من الفريقين الساميين المتعاقدين استعداده لأن يأذن لممثليه ومندوبيه في الخارج إن وجدوا بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الآخر ذلك في أي شيء، وفي أي وقت، ومن المفهوم أنه حينما يوجد في ذلك العمل شخص من كل من الطرفين، في مكان واحد فإنهما يتراجعان فيما بينهما لتوحيد خطتهما، للعمل العائد لمصلحة البلدين، التي هي كلمة واحدة، ومن المفهوم أن هذه الماة لا تقيد حرية أحد الجانبين بأية صورة كانت في أي حق له كما أنه لا يمكن أن تفسر بحجز حرية أحدهما أو إضراره لسلوك هذه الطريقة.

المادة الحادية والعشرون: يلغى ما تتضمنه الاتفاقية الموقع عليها في 5 شعبان سنة 1350 هـ على كل حال اعتبارًا من تاريخ هذه المعاهدة.

المادة الثانية والعشرون: تبرم هذه المعاهدة وتصدق من قبل حضرة صاحبي الالملكين في أقرب مدة ممكنة نظرًا لمصلحة الطرفين في ذلك، وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل قرارات إبرامها مع استثناء ما نص عليه في المادة الأولى من إنهاء حالة الحرب بمجرد التوقيع. وتظل سارية المفعول مدة عشرين سنة قمرية تامة، ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الستة الأشهر التي تسبق تاريخ انتهاء مفعولها، فإن لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول إلى ما بعد ستة أشهر من إعلام أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر رغبته في التعديل.

المادة الثالثة والعشرون: تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطائف، وقد حررت من نسختين باللغة العربية الشريفة بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة، وإشهادًا بالواقع وضع كل من المندوبين المفوضين توقيعه. (6 صفر سنة 1353 هـ 19\5\1934 م)

عن السعودية الأمير خالد بن عبد العزيز عن اليمن عبد الله بن أحمد الوزير

2- ملحق رقم (2) نص النظام الأساسي للحكم في المملكة العربية السعودية

بسم الله الرحمن الرحيم

أمر ملكي رقم : أ/90 وتاريخ : 27 / 8 / 1412 هـ

بعون الله تعالى نحن فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة ، ونظرا لتطور الدولة في مختلف المجالات، ورغبة في تحقيق الأهداف التي نسعى إليها. أمرنا بما هو آت:

- **أولا : إصدار النظام الأساسي للحكم بالصيغة المرفقة بهذا.**

- **ثانيا : يستمر العمل بكل الأنظمة والأوامر والقرارات المعمول بها عند نفاذ هذا النظام حتى تعدل بما يتفق معه.**
- **ثالثا : ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ويعمل به اعتبارا من تاريخ نشره،،،**

❖ **الباب الأول : المبادئ العامة**

المادة الأولى المملكة العربية السعودية، دولة عربية إسلامية، ذات سيادة تامة، دينها الإسلام، ودستورها كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم. ولغتها هي اللغة العربية، وعاصمتها مدينة الرياض.

المادة الثانية عيدا الدولة، هما عيدا الفطر والأضحى، وتقويمها، هو التقويم الهجري.

المادة الثالثة يكون علم الدولة كما يلي: أ – لونه أخضر. ب – عرضه يساوي ثلثي طوله. ج – تتوسطه كلمة : (لا إله إلا الله محمد رسول الله) تحتها سيف مسلول، ولا ينكس العلم أبدا. ويبين النظام الأحكام المتعلقة به.

المادة الرابعة شعار الدولة سيفان متقاطعان، ونخلة وسط فراغهما الأعلى، ويحدد النظام نشيد الدولة وأوسمتها.

❖ **الباب الثاني : نظام الحكم**

المادة الخامسة نظام الحكم في المملكة العربية السعودية، ملكي. ب –يكون الحكم في أبناء الملك المؤسس عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود وأبناء الأبناء ، ويبايع الأصلح منهم للحكم على كتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم . ولا يكون من بعد أبناء الملك المؤسس ملكاً ووليا للعهد من فرع واحد من ذرية الملك المؤسس. جـ – يختار الملك ولي العهد، ويعفيه بأمر ملكي. د – يكون ولي العهد متفرغا لولاية العهد، وما يكلفه به الملك من أعمال. هـ – يتولى ولي العهد سلطات الملك عند وفاته حتى تتم البيعة.

المادة السادسة يبايع المواطنون الملك على كتاب الله تعالى، وسنة رسوله، وعلى السمع والطاعة في العسر واليسر والمنشط والمكره.

المادة السابعة يستمد الحكم في المملكة العربية السعودية سلطته من كتاب الله تعالى، وسنة رسوله. وهما الحاكمان على هذا النظام وجميع أنظمة الدولة.

المادة الثامنة يقوم الحكم في المملكة العربية السعودية على أساس العدل والشورى والمساواة، وفق الشريعة الإسلامية.

❖ **الباب الثالث : مقومات المجتمع السعودي**

المادة التاسعة الأسرة ، هي نواة المجتمع السعودي، ويربى أفرادها على أساس العقيدة الإسلامية، وما تقتضيه من الولاء والطاعة لله، ولرسوله، ولأولي الأمر، واحترام النظام وتنفيذه، وحب الوطن، والاعتزاز به وبتاريخه المجيد.

المادة العاشرة تحرص الدولة على توثيق أواصر الأسرة، والحفاظ على قيمها العربية والإسلامية، ورعاية جميع أفرادها، وتوفير الظروف المناسبة لتنمية ملكاتهم وقدراتهم.

المادة الحادية عشرة يقوم المجتمع السعودي على أساس من اعتصام أفراده بحبل الله، وتعاونهم على البر والتقوى، والتكافل فيما بينهم، وعدم تفرقهم.

المادة الثانية عشرة تعزيز الوحدة الوطنية واجب، وتمنع الدولة كل ما يؤدي للفرقة والفتنة والانقسام.

المادة الثالثة عشرة يهدف التعليم إلى غرس العقيدة الإسلامية في نفوس النشء، وإكسابهم المعارف والمهارات، وتهيئتهم ليكونوا أعضاء نافعين في بناء مجتمعهم، محبين لوطنهم، معتزين بتاريخه.

❖ الباب الرابع : المبادئ الاقتصادية

المادة الرابعة عشرة جميع الثروات التي أودعها الله في باطن الأرض، أو في ظاهرها، أو في المياه الإقليمية أو في النطاق البري والبحري الذي يمتد إليه اختصاص الدولة، وجميع موارد تلك الثروات، ملك للدولة، وفقا لما يبينه النظام. ويبين النظام وسائل استغلال هذه الثروات، وحمايتها، وتنميتها لما فيه مصلحة الدولة وأمنها واقتصادها.

المادة الخامسة عشرة لا يجوز منح امتياز أو استثمار مورد من موارد البلاد العامة إلا بموجب نظام.

المادة السادسة عشرة للأموال العامة حرمتها، وعلى الدولة حمايتها، وعلى المواطنين والمقيمين المحافظة عليها.

المادة السابعة عشرة الملكية، ورأس المال، والعمل، مقومات أساسية في الكيان الاقتصادي والاجتماعي للمملكة. وهي حقوق خاصة تؤدي وظيفة اجتماعية، وفق الشريعة الإسلامية.

المادة الثامنة عشرة تكفل الدولة حرية الملكية الخاصة وحرمتها، ولا ينزع من أحد ملكه إلا للمصلحة العامة على أن يعوض المالك تعويضا عادلا.

المادة التاسعة عشرة تحظر المصادرة العامة للأموال، ولا تكون عقوبة المصادرة الخاصة إلا بحكم قضائي.

المادة العشرون لا تفرض الضرائب والرسوم إلا عند الحاجة، وعلى أساس من العدل، ولا يجوز فرضها، أو تعديلها، أو إلغاؤها، أو الإعفاء منها إلا بموجب النظام.

المادة الحادية والعشرون تجبى الزكاة وتنفق في مصارفها الشرعية.

المادة الثانية والعشرون يتم تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفق خطة علمية عادلة.

❖ الباب الخامس : الحقوق والواجبات

المادة الثالثة والعشرون تحمي الدولة عقيدة الإسلام، وتطبق شريعته، وتأمر بالمعروف وتنهى عن المنكر، وتقوم بواجب الدعوة إلى الله.

المادة الرابعة والعشرون تقوم الدولة بإعمار الحرمين الشريفين وخدمتهما، وتوفر الأمن والرعاية لقاصديهما، بما يمكن من أداء الحج والعمرة والزيارة بيسر وطمأنينة.

المادة الخامسة والعشرون تحرص الدولة على تحقيق آمال الأمة العربية والإسلامية في التضامن وتوحيد الكلمة، وعلى تقوية علاقاتها بالدول الصديقة.

المادة السادسة والعشرون تحمي الدولة حقوق الإنسان، وفق الشريعة الإسلامية.

المادة السابعة والعشرون تكفل الدولة حق المواطن وأسرته، في حالة الطوارئ، والمرض، والعجز، والشيخوخة، وتدعم نظام الضمان الاجتماعي، وتشجع المؤسسات والأفراد على الإسهام في الأعمال الخيرية.

المادة الثامنة والعشرون تيسر الدولة مجالات العمل لكل قادر عليه، وتسن الأنظمة التي تحمي العامل وصاحب العمل.

المادة التاسعة والعشرون ترعى الدولة العلوم والآداب والثقافة، وتعنى بتشجيع البحث العلمي، وتصون التراث الإسلامي والعربي، وتسهم في الحضارة العربية والإسلامية والإنسانية.

المادة الثلاثون توفر الدولة التعليم العام، وتلتزم بمكافحة الأمية.

المادة الحادية والثلاثون تعنى الدولة بالصحة العامة، وتوفر الرعاية الصحية لكل مواطن.

المادة الثانية والثلاثون تعمل الدولة على المحافظة على البيئة وحمايتها وتطويرها ومنع التلوث عنها.

المادة الثالثة والثلاثون تنشئ الدولة القوات المسلحة، وتجهزها من أجل الدفاع عن العقيدة، والحرمين الشريفين، والمجتمع، والوطن.

المادة الرابعة والثلاثون الدفاع عن العقيدة الإسلامية، والمجتمع ، والوطن واجب على كل مواطن، ويبين النظام أحكام الخدمة العسكرية.

المادة الخامسة والثلاثون يبين النظام أحكام الجنسية العربية السعودية.

المادة السادسة والثلاثون توفر الدولة الأمن لجميع مواطنيها والمقيمين على إقليمها، ولا يجوز تقييد تصرفات أحد، أو توقيفه، أو حبسه، إلا بموجب أحكام النظام.

المادة السابعة والثلاثون للمساكن حرمتها، ولا يجوز دخولها بغير إذن صاحبها، ولا تفتيشها، إلا في الحالات التي يبينها النظام.

المادة الثامنة والثلاثون العقوبة شخصية، ولا جريمة ولا عقوبة إلا بناء على نص شرعي، أو نص نظامي، ولا عقاب إلا على الأعمال اللاحقة للعمل بالنص النظامي.

المادة التاسعة والثلاثون تلتزم وسائل الإعلام والنشر وجميع وسائل التعبير بالكلمة الطيبة، وبأنظمة الدولة، وتسهم في تثقيف الأمة ودعم وحدتها، ويحظر ما يؤدي إلى الفتنة، أو الانقسام، أو يمس بأمن الدولة وعلاقاتها العامة، أو يسيء إلى كرامة الإنسان وحقوقه، وتبين الأنظمة كيفية ذلك.

المادة الأربعون المراسلات البرقية، والبريدية، والمخابرات الهاتفية، وغيرها من وسائل الاتصال، مصونة، ولا يجوز مصادرتها، أو تأخيرها، أو الاطلاع عليها، أو الاستماع إليها، إلا في الحالات التي يبينها النظام.

المادة الحادية والأربعون يلتزم المقيمون في المملكة العربية السعودية بأنظمتها، وعليهم مراعاة قيم المجتمع السعودي واحترام تقاليده ومشاعره.

المادة الثانية والأربعون تمنح الدولة حق اللجوء السياسي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، وتحدد الأنظمة والاتفاقيات الدولية قواعد وإجراءات تسليم المجرمين العاديين.

المادة الثالثة والأربعون مجلس الملك ومجلس ولي العهد، مفتوحان لكل مواطن، ولكل من له شكوى أو مظلمة، ومن حق كل فرد مخاطبة السلطات العامة فيما يعرض له من الشئون.

❖ الباب السادس : سلطات الدولة

المادة الرابعة والأربعون تتكون السلطات في الدولة من: – لسلطة القضائية. – السلطة التنفيذية. – السلطة التنظيمية. وتتعاون هذه السلطات في أداء وظائفها، وفقا لهذا النظام وغيره من الأنظمة، والملك هو مرجع هذه السلطات.

المادة الخامسة والأربعون مصدر الإفتاء في المملكة العربية السعودية ، كتاب الله تعالى، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، ويبين النظام ترتيب هيئة كبار العلماء وإدارة البحوث العلمية والإفتاء واختصاصاتها.

المادة السادسة والأربعون القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية.

المادة السابعة والأربعون حق التقاضي مكفول بالتساوي للمواطنين والمقيمين في المملكة ، ويبين النظام الإجراءات اللازمة لذلك.

المادة الثامنة والأربعون تطبق المحاكم على القضايا المعروضة أمامها أحكام الشريعة الإسلامية ، وفقا لما دل عليه الكتاب والسنة، وما يصدره ولي الأمر من أنظمة لا تتعارض مع الكتاب والسنة.

المادة التاسعة والأربعون مع مراعاة ما ورد في المادة الثالثة والخمسين من هذا النظام، تختص المحاكم في الفصل في جميع المنازعات والجرائم.

المادة الخمسون الملك أو من ينيبه معنيون بتنفيذ الأحكام القضائية.

المادة الحادية والخمسون يبين النظام تكوين المجلس الأعلى للقضاء واختصاصاته، كما يبين ترتيب المحاكم واختصاصاتها.

المادة الثانية والخمسون يتم تعيين القضاة وإنهاء خدمتهم بأمر ملكي ، بناء على اقتراح من المجلس الأعلى للقضاء ، وفقا لما يبينه النظام.

المادة الثالثة والخمسون يبين النظام ترتيب ديوان المظالم واختصاصاته.

المادة الرابعة والخمسون يبين النظام ارتباط هيئة التحقيق والادعاء العام ، وتنظيمها واختصاصاتها.

المادة الخامسة والخمسون يقوم الملك بسياسة الأمة سياسة شرعية طبقا لأحكام الإسلام ، ويشرف على تطبيق الشريعة الإسلامية ، والأنظمة، والسياسة العامة للدولة ، وحماية البلاد والدفاع عنها.

المادة السادسة والخمسون الملك هو رئيس مجلس الوزراء ، ويعاونه في أداء مهامه أعضاء مجلس الوزراء ، وذلك وفقا لأحكام هذا النظام وغيره من الأنظمة، ويبين نظام مجلس الوزراء صلاحيات المجلس فيما يتعلق بالشئون الداخلية والخارجية ، وتنظيم الأجهزة الحكومية ، والتنسيق بينها، كما يبين الشروط اللازم توافرها في الوزراء ، وصلاحياتهم، وأسلوب مساءلتهم، وكافة شئونهم، ويعدل نظام مجلس الوزراء واختصاصاته، وفقا لهذا النظام.

المادة السابعة والخمسون أ – يعين الملك نواب رئيس مجلس الوزراء والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء ، ويعفيهم بأمر ملكي . ب – يعتبر نواب رئيس مجلس الوزراء ، والوزراء الأعضاء بمجلس الوزراء ، مسئولين بالتضامن أمام الملك عن تطبيق الشريعة الإسلامية ، والأنظمة، والسياسة العامة للدولة . جـ – للملك حل مجلس الوزراء وإعادة تكوينه.

المادة الثامنة والخمسون يعين الملك من في مرتبة الوزراء ونواب الوزراء ، ومن في المرتبة الممتازة ، ويعفيهم من مناصبهم بأمر ملكي ، وذلك وفقا لما يبينه النظام. ويعتبر الوزراء ورؤساء المصالح المستقلة، مسئولين أمام رئيس مجلس الوزراء عن الوزارات والمصالح التي يرأسونها.

المادة التاسعة والخمسون يبين النظام أحكام الخدمة المدنية ، بما في ذلك المرتبات ، والمكافآت ، والتعويضات ، والمزايا ، والمعاشات التقاعدية.

المادة الستون الملك هو القائد الأعلى لكافة القوات العسكرية ، وهو الذي يعين الضباط ، وينهي خدماتهم، وفقا للنظام.

المادة الحادية والستون يعلن الملك حالة الطوارئ ، والتعبئة العامة ، والحرب ، ويبين النظام أحكام ذلك.

المادة الثانية والستون للملك إذا نشأ خطر يهدد سلامة المملكة ، أو وحدة أراضيها، أو أمن شعبها ومصالحه، أو يعوق مؤسسات الدولة عن أداء مهامها، أن يتخذ من الإجراءات السريعة ما يكفل مواجهة هذا الخطر. وإذا رأى الملك أن يكون لهذه الإجراءات صفة الاستمرار فيتخذ بشأنها ما يلزم نظاما.

المادة الثالثة والستون يستقبل الملك ، ملوك الدول ورؤساءها، ويعين ممثليه لدى الدول، ويقبل اعتماد ممثلي الدول لديه.

المادة الرابعة والستون يمنح الملك الأوسمة، وذلك على الوجه المبين بالنظام.

المادة الخامسة والستون للملك تفويض بعض الصلاحيات لولي العهد بأمر ملكي.

المادة السادسة والستون يصدر الملك في حالة سفره إلى خارج المملكة أمرا ملكيا بإنابة ولي العهد في إدارة شئون الدولة، ورعاية مصالح الشعب، وذلك على الوجه المبين بالأمر الملكي.

المادة السابعة والستون تختص السلطة التنظيمية بوضع الأنظمة واللوائح، فيما يحقق المصلحة، أو يرفع المفسدة في شئون الدولة، وفقا لقواعد الشريعة الإسلامية ، وتمارس اختصاصاتها وفقا لهذا النظام ونظامي مجلس الوزراء ومجلس الشورى.

المادة الثامنة والستون ينشأ مجلس للشورى ، ويبين نظامه طريقة تكوينه، وكيفية ممارسته لاختصاصاته، واختيار أعضائه. وللملك حل مجلس الشورى وإعادة تكوينه.

المادة التاسعة والستون للملك أن يدعو مجلس الشورى ، ومجلس الوزراء ، إلى اجتماع مشترك، وله أن يدعو من يراه لحضور هذا الاجتماع لمناقشة ما يراه من أمور.

المادة السبعون تصدر الأنظمة ، والمعاهدات ، والاتفاقيات الدولية ، والامتيازات ، ويتم تعديلها بموجب مراسيم ملكية.

المادة الحادية والسبعون تنشر الأنظمة في الجريدة الرسمية، وتكون نافذة المفعول من تاريخ نشرها، ما لم ينص على تاريخ آخر.

❖ **الباب السابع: الشئون المالية**

المادة الثانية والسبعون أ – يبين النظام أحكام إيرادات الدولة ، وتسليمها إلى الخزانة العامة للدولة. ب – يجري قيد الإيرادات وصرفها بموجب الأصول المقررة نظاما.

المادة الثالثة والسبعون لا يجوز الالتزام بدفع مال من الخزانة العامة إلا بمقتضى أحكام الميزانية ، فإن لم تتسع له بنود الميزانية وجب أن يكون بموجب مرسوم ملكي.

المادة الرابعة والسبعون لا يجوز بيع أموال الدولة ، أو إيجارها، أو التصرف فيها، إلا بموجب النظام.

المادة الخامسة والسبعون تبين الأنظمة أحكام النقد ، والمصارف ، والمقاييس ، والمكاييل ، والموازين.

المادة السادسة والسبعون يحدد النظام السنة المالية للدولة، وتصدر الميزانية بموجب مرسوم ملكي ، وتشتمل على تقدير الإيرادات والمصروفات لتلك السنة، وذلك قبل بدء السنة المالية بشهر على الأقل، فإذا حالت أسباب اضطرارية دون صدورها وحلت السنة المالية الجديدة، وجب السير على ميزانية السنة السابقة حتى صدور الميزانية الجديدة.

المادة السابعة والسبعون تعد الجهة المختصة الحساب الختامي للدولة عن العام المالي المنقضي، وترفعه إلى رئيس مجلس الوزراء.

المادة الثامنة والسبعون يجري على ميزانيات الأجهزة ذوات الشخصية المعنوية العامة ، وحساباتها الختامية، ما يجري على ميزانية الدولة وحسابها الختامي من أحكام.

❖ **الباب الثامن : أجهزة الرقابة**

المادة التاسعة والسبعون تتم الرقابة اللاحقة على جميع إيرادات الدولة ومصروفاتها، والرقابة على كافة أموال الدولة المنقولة والثابتة ، ويتم التأكد من حسن استعمال هذه الأموال والمحافظة عليها، ورفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء . ويبين النظام جهاز الرقابة المختص بذلك وارتباطه، واختصاصاته.

المادة الثمانون تتم مراقبة الأجهزة الحكومية ، والتأكد من حسن الأداء الإداري ، وتطبيق الأنظمة . ويتم التحقيق في المخالفات المالية والإدارية ، ويرفع تقرير سنوي عن ذلك إلى رئيس مجلس الوزراء . ويبين النظام الجهاز المختص بذلك، وارتباطه، واختصاصاته.

❖ **الباب التاسع : أحكام عامة**

المادة الحادية والثمانون لا يخل تطبيق هذا النظام بما ارتبطت به المملكة العربية السعودية مع الدول والهيئات والمنظمات الدولية من معاهدات واتفاقيات.

المادة الثانية والثمانون مع عدم الإخلال بما ورد في المادة السابعة من هذا النظام، لا يجوز بأي حال من الأحوال تعطيل حكم من أحكام هذا النظام، إلا أن يكون ذلك مؤقتا في زمن الحرب، أو في أثناء إعلان حالة الطوارئ . وعلى الوجه المبين بالنظام.

المادة الثالثة والثمانون لايجري تعديل هذا النظام إلا بنفس الطريقة التي تم بها إصداره.

(في اكتوبر من عام 2006 قام الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود بإجراء تعديل على النظام الأساسي للحكم ويتعلق التعديل بنظام هيئة البيعة وآليات وطرق انتقال السلطة وإختيار الملك وولي العهد، وأعلن عن التعديل عبر بيان صدر عن الديوان الملكي السعودي فجر يوم الجمعة الموافق 20 اكتوبر من عام 2006)

3- ملحق رقم (3) نسخة من عدد "اللجنة الخاصة" في صحيفة الشارع اليمنية.

4- ملحق رقم (4) نص دراسة البحث عن الكنز الخفي في اليمن Looking For Yemen's Hidden Treasure

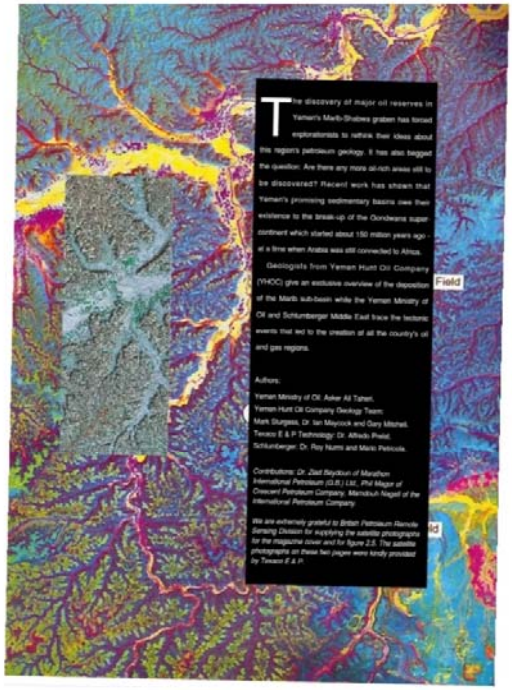

The discovery of major oil reserves in Yemen's Marib-Shabwa graben has forced explorationists to rethink their ideas about this region's petroleum geology. It has also begged the question: Are there any more oil-rich areas still to be discovered? Recent work has shown that Yemen's promising sedimentary basins owe their existence to the break-up of the Gondwana super-continent which started about 150 million years ago - at a time when Arabia was still connected to Africa.

Geologists from Yemen Hunt Oil Company (YHOC) give an exclusive overview of the deposition of the Marib sub-basin while the Yemen Ministry of Oil and Schlumberger Middle East trace the tectonic events that led to the creation of all the country's oil and gas regions.

Field

Authors:

Yemen Ministry of Oil, Anker Ali Taher.

Yemen Hunt Oil Company Geology Team: Mark Sturgess, Dr. Ian Maycock and Gary Mitchell.

Texaco E & P Technology: Dr. Alfredo Preiss.

Schlumberger: Dr. Roy Nurmi and Mario Petricola.

Contributions: Dr. Ziad Beydoun of Meridian International Petroleum (GB) Ltd., Phil Magor of Crescent Petroleum Company, Mandeuh Nagel of the International Petroleum Company.

We are extremely grateful to British Petroleum Remote Sensing Division for supplying the satellite photographs for the magazine cover and for figure 2.5. The satellite photographs on these two pages were kindly provided by Texaco E & P.

Fig 2.1 BREAKING UP IS HARD TO DO
The Gondwanaic super-continent began to split up during the Jurassic. The first signs of the break-up were characterized by Y-shaped cracks in the earth's crust - so-called triple junctions. The oil-rich Marib-Shabwa graben, which is longer than the Gulf of Suez, was formed in one of the failed arms of a triple junction (shaded blue.)

The break-up of the Gondwana super-continent started about 180 million years ago when Arabia was still connected to Africa. During this time, the Africa-Arabian plate separated from India, Australia, South America and Antarctica. It was a further 100M years before the Gulf of Aden was created and isolated Arabia from the African continent (figure 2.1).

The first sign of the breakup of the Gondwana land mass during the Jurassic was a characteristic Y-shaped crack in the earth's crust. This appeared at so-called triple junctions where the pull-apart forces interact (figure 2.1). At a typical triple junction separation, two of the arms of the 'Y' tend to separate and graben depressions develop which fill with water. Over millions of years the land masses drift further apart, becoming separated by an ocean with a half graben on either side (*Middle East Well Evaluation Review, Number 8, 1990*).

A graben is also formed as the third arm of the triple junction separates. But this separation is often short-lived, leaving an elongated depression or rift in the earth's crust which eventually fills with sediments. These sediments can include organic-rich source rocks, shales, porous sandstones and carbonates. If they are subsequently capped by sealing evaporites, hydrocarbons may be trapped within reservoirs. This sedimentary cocktail is seen in many places around the world, from Egypt's Gulf of Suez to West Africa's Niger Delta and India's Cambay Graben. It is also seen in Yemen.

The Marib-Shabwa graben - Yemen's major oil-producing region - is thought to be a failed arm of the Y-shaped crustal separation which occurred as Gondwana fragmented during the Jurassic. Plate tectonic studies have shown that the Gulf of Aden was prised open by an advancing Indian Ocean ridge during the Early Oligocene (32M years ago) but it took until the Late Oligocene (25M years ago) for the continents to separate sufficiently to connect the southern Red Sea with the Indian Ocean.

Microfossil evidence, obtained by the International Deep Sea Drilling Project, indicates that the northern Red Sea and the Gulf of Suez did not link with the Mediterranean Sea until the Miocene. Around this time, the Red Sea became connected to the Mediterranean via the Gulf of Suez. Figure 2.2 shows the position of the oceanic ridges and the direction of seafloor spreading which has occurred since the break-up of the Gondwana land mass.

Convection currents in the earth's molten mantle are thought to be the driving force behind these crustal separations. Some of the plates are now separated by thousands of miles. When the crustal plates separate, new ocean floor rocks are created by magma spewing up from the earth's molten mantle. As these rocks cool, magnetic minerals in the rocks align themselves with the earth's magnetic field. Periodic reversals in the the direction of the earth's magnetic field are therefore recorded in the ribbons of relatively recent sea-floor rocks which run parallel to the ocean ridges. This, in effect, creates a huge magnetic bar code that encapsulates the earth's magnetic history since the land masses separated. From this, geologists have been able to map the age of the earth's crust.

Information about plate movements through time can give explorationists essential clues to the location of possible oil reserves. For example, about 10 years ago, major gas deposits were located in sediments of Gondwana age offshore of northwest Australia. Continental drift data has shown that these deposits were laid down when northwest Australia lay adjacent to northeast India. As a result, oil and gas have recently been found in this area of the subcontinent.

Oil and gas deposits have also been found in sediments of Gondwana age in the Red Sea and the Gulf of Aden, although none of these is of commercial size. Studies of plate tectonics in this region are underway and the results could guide explorationists to new reserves. However, the tectonic details around the Horn of Africa are made more complex by the separation of the Arabian land mass from Africa during the Oligocene. Two arms of the Y-shaped plate separation formed the Red Sea and Gulf of Aden grabens while the third, failed arm, extended southwards into the Ethiopian land mass. This depression, now called the Afar Triangle, has since been filled with volcanics, clastics and evaporites.

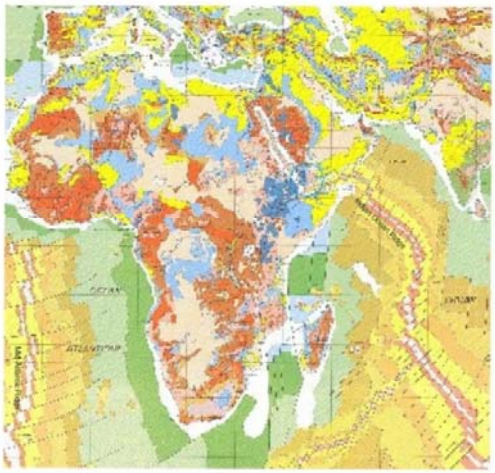

Fig. 2.2 As Gondwana separated, the rift in the Indian Ocean flooded eventually penetrated the Middle East/Africa area resulting in the creation of the Gulf of Aden. The Red Sea crust is split and separating as the Arabian Plate moves northeast away from Africa. Ocean crust is still being added in the centre of both the Gulf of Aden and the Red Sea. (Map reproduced courtesy of UNESCO and kindly supplied by Geoquip, UK. Tel: 44 582 38000).

Fig. 2.3 Solidified magma (lava) extruding like toothpaste from the Red Sea floor separation and rifting. (Photo: Courtesy Dr. David A. Ross, Woods Hole Oceanographic Institute)

Shear recyclings

Fault analysis in the Marib-Shabwa region shows that the direction of the failed arm, which led to the creation of the Marib-Shabwa Basin around 100M years ago, was dictated by large-scale NW-SE and NE-SW shear faults that began a billion years earlier, during the Precambrian. The NE/SW lines of weakness in the earth's crust are termed the Najd fault zones and can be seen crossing Arabia and Africa. Unlike human bones, these faults do not strengthen on healing. They remain planes of weakness in the earth's crust.

When Gondwana split apart, the crust in Yemen responded by stretching, fracturing and block-faulting along one of these ancient fault zones. The site of the graben that developed originally extended throughout Yemen and may have reacted as far as present-day Somalia - more than twice the length of the Gulf of Suez graben.

At this time, Yemen and Somalia were connected and, for this reason, there is no evidence of rifting in the pre-sentday Gulf of Aden. Exploration for hydrocarbons in the Somalian portion of the graben has only just begun.

Since oil was first discovered in Jurassic sandstones at Alif Field in 1984, 11 commercial discoveries have been made in Yemen in the Marib-Shabwa graben by YHOC and others. The exploration drilling has revealed that each of the sub-basins defined by geophysical means (gravity, magnetics and seismic) was filled by various types and sequences of sediments, resulting in different reservoir types. The Marib sub-basin is a complex mixture of interfingering sandstones, evaporites and shales with the sandstone reservoirs being dominant. In contrast, the Jeed sub-basin is dominated by carbonate reservoir zones. There are only very minor sandstones within the rift sequence and a thin Kolhan Formation sandstone reservoir of a pre-rift origin.

The Shabwa sub-basin has one major sandstone reservoir unit and has shown little carbonate reservoir potential. The southernmost sub-basin, the Borlad, is slightly younger than the Marib-Shabwa grabens as are the grabens which developed further east. They have no Jurassic salt but are filled by Cretaceous clastics with minor carbonate intervals. The north-eastern-most sub-basin has a prospective Jurassic section including thick salts but no commercial oil has yet been found.

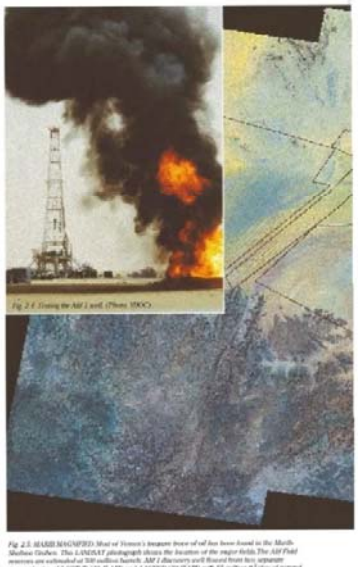

Fig 2.4 Testing the Alif-1 well. (Photo: YHOC)

Fig 2.5 MARIB MAGNIFICO: Most of Yemen's frequent trove of oil has been found in the Marib-Shabwa Graben. This LANDSAT photograph shows the location of the major fields.The Alif Field reserves are estimated at 500 million barrels. Alif-1 discovery well flowed from two separate zones at rates of 3,600 B/D (40.4° API) and 4,762B/D (30.8° API) with 55 million ft³/day of natural gas. Asaad Al Kamil Field, which was discovered in 1989, is the second largest sandstone producer in Yemen and lies some 15km southeast of Alif Field. The field has recoverable reserves of about 140 million barrels of oil and 2.7 billion ft³ of gas and covers an area of 40km². Alif Field is a subsidiary structure of the Alif Field. It was declared commercial on April 15th 1987 after the discovery well produced 3,800B/D (33° API). The field is 9km long and 3km wide. YHOC has also discovered many other sandstone fields in the Marib Basin including Seif, Jabal Nuqum, Raydan, Al Wihdah, Al Shaw, Al-Raja and Dunbir Al-Wihdah.

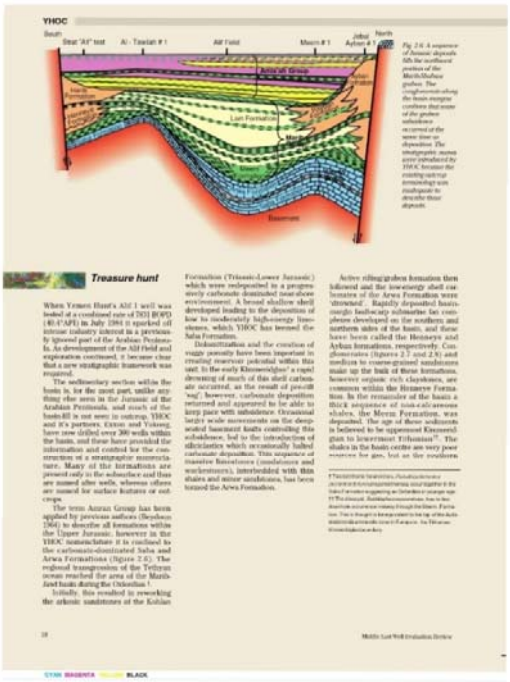
YHOC

Treasure hunt

When Yemen Hunt's Alif 1 well was tested at a combined rate of 2831 BOPD (40.4°API) in July 1984 it sparked off intense industry interest in a previously ignored part of the Arabian Peninsula. As development of the Alif field and exploration continued, it became clear that a new stratigraphic framework was required.

The sedimentary section within the basin is, for the most part, unlike anything else seen in the Jurassic of the Arabian Peninsula, and much of the basin-fill is not seen in outcrop. YHOC and it's partners, Exxon and Yukong, have now drilled over 300 wells within the basin, and these have provided the information and control for the construction of a stratigraphic nomenclature. Many of the formations are named only in the subsurface and thus are named after wells, whereas others are named for surface features or outcrops.

The term Amran Group has been applied by previous authors (Beydoun 1964) to describe all formations within the Upper Jurassic, however in the YHOC nomenclature it is confined to the carbonate-dominated Saba and Arwa Formations (figure 2.6). The regional transgression of the Tethyan ocean reached the area of the Marib-Jawf basin during the Oxfordian !

Initially this resulted in reworking of the arkosic sandstones of the Kohlan Formation (Triassic-Lower Jurassic) which were redeposited in a progressively carbonate dominated near-shore environment. A broad shallow shelf developed leading to the deposition of low to moderately high-energy limestones, which YHOC has termed the Saba Formation.

Dolomitisation and the creation of vuggy porosity have been important in creating reservoir potential within this unit. In the early Kimmeridgian† a rapid drowning of much of this shelf carbonate occurred, as the result of pre-rift 'sag', however, carbonate deposition returned and appeared to be able to keep pace with subsidence. Occasional largely wide movements on the deep-seated basement faults controlling this subsidence, led to the introduction of siliciclastics which occasionally halted carbonate deposition. This sequence of massive limestones (mudstones and wackestones), interbedded with thin shales and minor sandstones, has been termed the Arwa Formation.

Active rifting/graben formation then followed and the lowstanding shelf carbonates of the Arwa Formation were 'drowned'. Rapidly deposited basinwards bathyalsy siltstones/ fan complexes developed on the southern and northern sides of the basin, and these have been called the Heisenyis and Ayban formations, respectively. Conglomerates (figures 2.7 and 2.8) and medium to coarse-grained sandstones make up the bulk of these formations, however organic rich claystones, are common within the Heisenyis Formation. In the remainder of the basin a thick sequence of non-calcareous shales, the Meem Formation, was deposited. The age of these sediments is believed to be uppermost Kimmeridgian to lowermost Tithonian††. The shales in the basin centre are very poor sources for gas, but at the southern

† Nannofossil biostratigraphy (Nannofossil zonal scheme is the Oxford Clay zonation suggesting an Oxfordian to orange age for the Heisenyis). Nannofossil concentrations, due to their dissolution occurring in relation to depth through the Meem Formation. This is thought to have occurred in the top of the Arabian carbonate platform (Arwa Formation). See Tithonian-Kimmeridgian key.

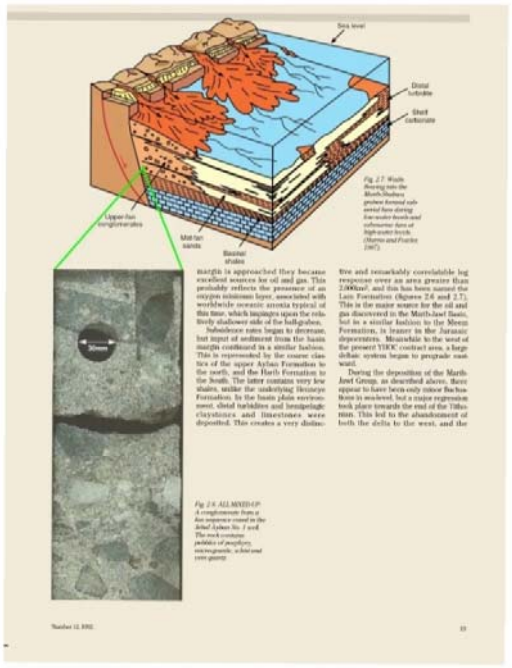

Fig 2.8: ALLMIXED-UP
A conglomeratic from a fan sequence cored in the Jebel Ayban No. 1 well. The rock contains pebbles of porphyry, microgranite, schist and vein quartz

margin is approached they became excellent sources for oil and gas. This probably reflects the presence of an oxygen minimum layer, associated with worldwide oceanic anoxia typical of this time, which impinges upon the relatively shallower side of the half-graben.

Subsidence rates began to decrease, but input of sediment from the basin margin continued in a similar fashion. This is represented by the coarse clastics of the upper Ayban Formation to the north, and the Harth Formation to the south. The latter contains very few shales, unlike the underlying Heisenyis Formation, by the basin plain environment, distal turbidites and hemipelagic claystones and limestones were deposited. This creates a very distinctive and remarkably correlatable log response over an area greater than 2,000km², and this has been named the Lam Formation (figures 2.6 and 2.7). This is the major source for the oil and gas discovered in the Marib-Jawf basin, but is a similar fashion to the Meem Formation, is leaner in the Jurassic depocentres. Meanwhile to the west of the present YHOC contract area, a large deltaic system began to prograde eastwards.

During the deposition of the Marib-Jawf Group, as described above, there appear to have been only minor fluctuations in sea-level, but a major regression took place towards the end of the Tithonian. This led to the abandonment of both the delta to the west, and the

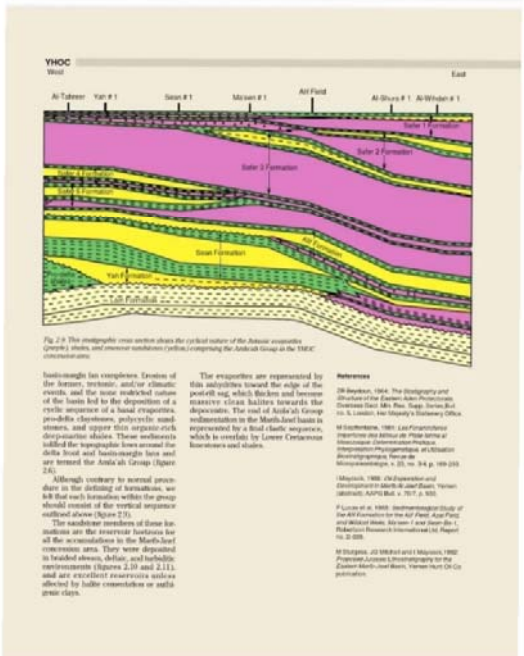
YHOC
West
East
Al-Tahreer Yan # 1 Sinan # 1 Meisan # 1 Alif Field Al-Shura # 1 Al-Whidah # 1
Safer 1 Formation
Safer 2 Formation
Safer 3 Formation
Sinan Formation
Yan Formation
Lam Formation

Fig 2.9: This stratigraphic cross section shows the cyclical nature of the Jurassic evaporites (purple), shales, and limestone/sandstones (yellow) comprising the Amran Group in the YHOC concession area.

basin-margin fan complexes. Erosion of the former, tectonic, and/or climatic events, and the none restricted nature of the basin led to the deposition of a cyclic sequence of a basal evaporites, prodelta claystones, polycyclic sandstones, and upper thin organic-rich deep-marine shales. These sediments infilled the topographic lows around the delta front and basin-margin fans and are termed the Amran Group (figure 2.6).

Although contrary to normal procedure in the defining of formations, we felt that each formation within the group should consist of the vertical sequence outlined above (figure 2.9).

The sandstone members of these formations are the reservoir horizons for all the accumulations in the Marib-Jawf concession area. They were deposited in braided stream, deltaic, and turbiditic environments (figures 2.10 and 2.11), and are excellent reservoirs unless affected by halite cementation or authigenic clays.

The evaporites are represented by thin anhydrites toward the edge of the postrift sag, which thicken and become massive clean halites towards the depocentre. The roof of Amran Group sedimentation in the Marib-Jawf basin is represented by a final clastic sequence, which is overlain by Lower Cretaceous limestones and shales.

References

J.M. Beydoun, 1964. The Stratigraphy and Structure of the Eastern Aden Protectorate. Overseas Geol. Min. Res. Supp. Series, Bull. no. 5. London, Her Majesty's Stationery Office.

M. Delcambre, 1981. Les Foraminifères importants des Monts de Thala (Kroumirie). Caractérisation Pratique, Interprétation Phylogénétique, et Utilisation Biostratigraphique. Revue de Micropaléontologie, v. 23, no. 3-4, p. 169-203.

I. Maycock, 1988. Oil Exploration and Development in North Al Jawf Basin, Yemen (abstract). AAPG Bull. v. 72/7, p. 930.

F. Lucas et al, 1989. Sedimentological Study of the Alif Formation for the Alif Field, Ayad Field, and Wadiyah Block, Sa'ean-1 and Sa'ean-Sa-1. Robertson Research International Ltd. Report no. 2-009.

M. Sturgess, JG Mitchell and I. Maycock, 1992. Potassium-Argon Lithostratigraphy for the Eastern Marib-Jawf Basin, Yemen Hunt Oil Co publication.

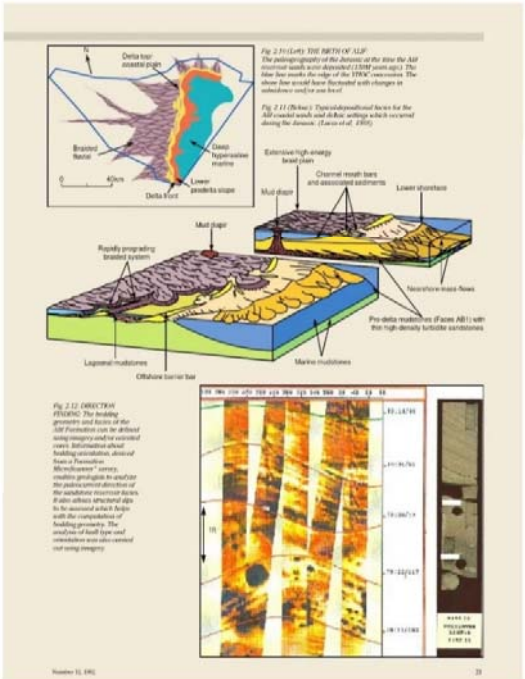

Fig 2.10 (Left): THE BIRTH OF ALIF
The paleogeography of the Jurassic at the time the Alif reservoir sands were deposited (150M years ago). The blue line marks the edge of the YHOC concession. The shore line would have fluctuated with changes in subsidence and/or sea level

Fig 2.11 (Below): Typical depositional facies for the Alif coarse sands and deltaic settings which occurred during the Jurassic. (Lucas et al, 1989).

Fig 2.12: DIRECTIONAL TRENDING The bedding geometry and facies of the Alif Formation can be defined using imagery and/or oriented cores. Information about bedding orientation, derived from a Formation Microscanner™ survey, enables geologists to analyse the paleocurrent direction of the sandstone reservoir facies. It also allows structural dips to be assessed which helps with the computation of bedding geometry. The analysis of fault type and orientation was also carried out using imagery.

5- ملحق رقم (5) نص اتفاق إعلان الجمهورية اليمنية وتنظيم الفترة الانتقالية في دولة الوحدة

إن الوطن اليمني يعيش مرحلة الإعداد الكامل لإعادة بناء وحدته وإنشاء دولة الوحدة بما تشهده الساحة اليمنية من نشاطات متواصلة على كافة المستويات القيادية والحكومية والتنظيمية والشعبية والهيئات والاتحادات النقابية والجماهيرية لتنفيذ اتفاق عدن التاريخي في 30 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1989 ومواصلة للمشاورات المخلصة والجادة التي تتم بين قيادتي الوطن من أجل تعزيز الإرادة الواحدة لقيادة العمل الوحدوي وتثبيت واجب المسؤولية لدى كافة القيادات وعلى كل المستويات

ومن أجل سلامة الخطوات والإجراءات الوحدوية في المرحلة الانتقالية وقيام دولة الوحدة، وتقديراً من القيادة لكل ما يطرح على المستوى الوطني من نقاشات وحوارات وطنية، وحرصاً على توفير كامل السلطات الدستورية لدولة الوحدة فور قيامها وعدم وجود فراغ دستوري في ظلها، وتحقيقاً للشرعية الكاملة للمشاركة الشعبية والديموقراطية في الحكم،

ونظراً لضرورة أن تكون الفترة الانتقالية بعد قيام الجمهورية اليمنية محددة بمدة كافية لاستيعاب عملية الإعداد لمستقبل الدولة اليمنية وإجراء الانتخابات العامة لمجلس النواب، وحرصاً على أن يسود العمل بدستور دولة الوحدة والشرعية الدستورية وعدم اللجوء إلى تجاوز الدستور أو تعديله من قبل أي جهة غير مخولة حق التعديل، وتأكيداً على نقاوة البناء الوحدوي الذي يقوم على أسس وطنية مستندة على أهداف ثورتي سبتمبر وأكتوبر المجيدتين ومنطلقاً من انتمائه القومي والإسلامي والإنساني،

فقد شهدت صنعاء أول اجتماع لكامل قيادة الوطن اليمني ممثلة في الأخوين العقيد علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام وعلي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني والأخوة الأمين العام المساعد للحزب الاشتراكي اليمني ورئيس مجلس الشورى ورئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ورئيس الوزراء وأعضاء المكتب السياسي واللجنة العامة والمجلس الاستشاري وعدد من أعضاء هيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى ومجلس الشورى والحكومتين واللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني واللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام ومن كبار المسؤولين المدنيين والعسكريين وذلك خلال الفترة من الرابع والعشرين حتى السابع والعشرين من رمضان 1410 هـ الموافق 19 - 22 نيسان أبريل 1990 م حيث تم الاتفاق على ما يلي:

المادة (1) تقوم بتاريخ الثاني والعشرين من أيار/ مايو عام 1990 م الموافق 27 شوال 1415 هـ (*) بين دولتي الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية (شطري الوطن اليمني) وحدة اندماجية كاملة تذوب فيها الشخصية الدولية لكل منهما في شخص دولي واحد يسمى (الجمهورية اليمنية) ويكون للجمهورية اليمنية سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية واحدة.

المادة (2) بعد نفاذ هذا الاتفاق يكون مجلس رئاسة للجمهورية اليمنية لمدة الفترة الانتقالية يتألف من خمسة أشخاص ينتخبون من بينهم في أول اجتماع لهم رئيسا لمجلس الرئاسة ونائباً للرئيس لمدة المجلس.

ويشكل مجلس الرئاسة عن طريق الانتخاب من قبل اجتماع مشترك لهيئة رئاسة مجلس الشعب الأعلى والمجلس الاستشاري، ويؤدي مجلس الرئاسة اليمين الدستورية أمام هذا الاجتماع المشترك قبل مباشرة مهامه ويمارس مجلس الرئاسة فور انتخابه جميع الاختصاصات المخولة لمجلس الرئاسة في الدستور.

المادة (3) تحدد فترة انتقالية لمدة سنتين وستة أشهر ابتداء من تاريخ نفاذ هذا الاتفاق ويتكون مجلس نواب خلال هذه الفترة من كامل أعضاء مجلس الشورى ومجلس الشعب الأعلى بالإضافة إلى عدد (31) عضواً يصدر بهم قرار من مجلس الرئاسة ويمارس مجلس النواب كافة الصلاحيات المنصوص عليها في الدستور عدا انتخاب مجلس الرئاسة وتعديل الدستور.

وفي حالة خلو مقعد أي من أعضاء مجلس النواب لأي سبب كان يتم ملؤه عن طريق التعيين من قبل مجلس الرئاسة.

المادة (4) يصدر مجلس الرئاسة في أول اجتماع له قراراً بتشكيل مجلس استشاري مكون من (45) عضواً وتحدد مهام المجلس في نفس القرار.

المادة (5) يشكل مجلس الرئاسة حكومة الجمهورية اليمنية التي تتولى جميع الاختصاصات المخولة بموجب الدستور.

المادة (6) يكلف مجلس الرئاسة في أول اجتماع له فريقاً فنياً لتقديم تصور حول إعادة النظر في التقسيم الإداري للجمهورية اليمنية بما يكفل تعزيز الوحدة الوطنية وإزالة آثار التشطير.

المادة (7) يخول مجلس الرئاسة إصدار قرارات لها قوة القانون بشأن شعار الجمهورية وعلَمها والنشيد الوطني وذلك في أول اجتماع يعقده المجلس، كما يتولى مجلس الرئاسة في أول اجتماع له اتخاذ قرار بدعوة مجلس النواب للانعقاد وذلك للبت فيما يلي:

- **المصادقة على القرارات بقوانين التي أصدرها مجلس الرئاسة.**
- **منح الحكومة ثقة المجلس في ضوء البيان الذي ستقدمه.**
- **تكليف مجلس الرئاسة بإنزال الدستور للاستفتاء الشعبي العام عليه قبل 30 نوفمبر 1990 م.**
- **مشاريع القوانين الأساسية التي سيقدمها إليه مجلس الرئاسة.**

المادة (8) يكون هذا الاتفاق نافذاً بمجرد المصادقة عليه وعلى مشروع دستور الجمهورية اليمنية من قبل كل من مجلسي الشورى والشعب.

المادة (9) يعتبر هذا الاتفاق منظماً لكامل الفترة الانتقالية وتعتبر أحكام دستور الجمهورية اليمنية نافذة خلال المرحلة الانتقالية فور المصادقة عليها وفقاً لما أشير إليه في المادة السابقة وبما لا يتعارض مع أحكام هذا الاتفاق.

المادة (10) تعتبر المصادقة على هذا الاتفاق ودستور الجمهورية اليمنية من قبل مجلسي الشورى والشعب ملغية لدستوري الدولتين السابقين.

تم التوقيع على هذا الاتفاق في صنعاء بتاريخ 27 رمضان 1410 هـ الموافق 22 نيسان/ أبريل 1990.

علي سالم البيض الأمين العام للجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني

العقيد/ علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية القائد العام للقوات المسلحة الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام .

6- ملحق رقم (6) نص البيان الصحفي الصادر عن الدورة الحادية والخمسين للمجلس الوزاري الخليجي – مؤتمر أبها 1994.

عقد المجلس الوزاري دورته الحادية والخمسين يومي السبت والاحد 26.25 ذو الحجة 1414هـ الموافق 5.4 يونيه 1994م في مدينة ابها برئاسة صاحب السمو الملكي الامير سعود الفيصل وزير خارجية المملكة العربية السعودية، رئيس الدورة الحالية للمجلس الوزاري وبحضور:

. معالي راشد بن عبدالله النعيمي وزير خارجية دولة الامارات العربية المتحدة

. معالي الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة وزير خارجية دولة البحرين

. معالي يوسف بن علوي بن عبدالله وزير الدولة للشئون الخارجية بسلطنة عمان

. معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني وزير خارجية دولة قطر

. معالي الشيخ صباح الاحمد الجابر الصباح النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير

الخارجية بدولة الكويت

وقد انتهز المجلس الوزاري حلول الذكرى الثالثة عشرة لانطلاقة المسيرة المباركة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ليرفع الى اصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون اصدق تهانية، مؤكدا تصميمه على تحقيق الاهداف التي ارساها المجلس الاعلى وبما يلبي طموحات مواطني دول المجلس في الامن والاستقرار والتقدم والرخاء.

وتابع المجلس الوزاري بقلق بالغ التطورات المؤلمة في اليمن، وما ترتب على استمرار القتال بين الطرفين مما جعل القادة في جنوب اليمن يعلنون قيام جمهورية اليمن الديمقراطية، وفي هذا السياق رحب المجلس بصدور قرار مجلس الامن رقم 924، واعرب عن بالغ اسفه لاستمرار الاقتتال رغم صدور هذا القرار.

وأنه اذا كان مجلس الامن قد اكد في قراره 924 حرص المجتمع الدولي على صون السلم والاستقرار في اليمن، فان هذا الحرص يتضاعف اكثر في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ولذلك فان المجلس يدعو القادة اليمنيين وضع مصلحة اليمن وشعبها فوق كل الاعتبارات والاستجابة فورا لمقتضيات قرار مجلس الامن وذلك بوقف العمليات العسكرية فورا واللجوء الى الحوار حقنا للدماء وحفاظا على الارواح والممتلكات.

وانطلاقا من حقيقة ان الوحدة مطلب لابناء الامة العربية، فقد رحب المجلس بالوحدة اليمنية عند قيامها بتراضي الدولتين المستقلتين، الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، في مايو 1990م، وبالتالي فان بقاءها لا يمكن ان يستمر الا بتراضي الطرفين وامام الواقع المتمثل بأن احد الطرفين قد اعلن عودته الى وضعه السابق وقيام جمهورية اليمن الديمقراطية فانه لا يمكن للطرفين التعامل في هذا الاطار، الا بالطرق والوسائل السلمية. وتقديرا من المجلس لدوافع المخلصين من ابناء اليمن في الوحدة فانه يؤكد انه لا يمكن اطلاقا فرض هذه الوحدة بالوسائل العسكرية، كما يبين المجلس ان استمرار القتال لا بد وان يكون له مضاعفات ليس على اليمن وحده وانما على دول المجلس مما سيؤدي بها الى اتخاذ المواقف المناسبة تجاه الطرف الذي لا يلتزم

بوقف اطلاق النار، والتشاور مع الاطراف العربية والدولية حول الاجراءات اللازم اتخاذها في مجلس الامن تجاه هذا الوضع المتفاقم بناء على مبادىء ميثاق الامم المتحدة.

واستعرض المجلس المستجدات في منطقة الخليج في ضوء استمرار النظام العراقي انتهاج سياسة انتقائية في تنفيذ قرارات مجلس الامن ذات الصلة بعدوانه على دولة الكويت، ولاحظ ان النظام العراقي ما يزال يماطل في تنفيذها سعيا منه الى تجزئتها والتحلل من الالتزامات الدولية المترابطة التي تفرضها عليه تلك القرارات والتي تمثل وحدة قانونية وسياسية. ويدين المجلس النظام العراقي لعدم امتثاله الكامل لقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة واستمراره في نهج سياسة المماطلة وخرقه شروط وقف اطلاق النار التي حددها القرار 687 بترديد ادعاءته التوسعية في دولة الكويت وعدم اعترافه بسيادتها وتهديد استقلالها وتعريضه الامن الاقليمي للخطر، مستذكرا في هذا الصدد تأكيد المجلس الاعلى في دورته الرابعة عشرة بان احترام سيادة واستقلال دولة الكويت كما ورد في الفقره الثانية من القرار 687 وحدودها الدولية كما اقرها مجلس الامن في قراره رقم 833 يمثل جوهر الالتزامات الوارده في القرار 687.

واذ يرحب المجلس الوزاري بقرار مجلس الامن خلال شهر مايو الماضي الخاص بابقاء العقوبات الدولية على العراق لعدم تنفيذه قرارات مجلس الامن ذات الصلة، فانه يعبر عن تقديره للدول الاعضاء في مجلس الامن لموقفها الحازم المطالب بضرورة احترام العراق لسيادة واستقلال دولة الكويت وحدودها الدولية بصورة قانونية موثقة. ويناشد مجلس الامن مواصلة الضغوط على النظام العراقي حتى يمتثل امتثالا تاما لكافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وبنود القرار 687 لاسيما المتعلقة بالاعتراف بالحدود الدولية بين البلدين وفقا للقرار 833، والافراج عن الاسرى والمحتجزين من الكويتيين ورعايا الدول الاخرى، ودفع التعويضات، والالتزام بعدم ارتكاب او دعم اي عمل ارهابي او تخريبي. ويشيد المجلس في هذا الصدد بما ورد في البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الحادي عشر لوزراء خارجية دول عدم الانحياز الذي انعقد في القاهرة خلال الفترة من 31 مايو . 3 يونيه 1994م.

ويؤكد المجلس مجددا حرصة التام على وحدة العراق وسيادته وسلامة اراضيه، وتعاطفه مع الشعب العراقي الشقيق في محنته التي يتحمل النظام العراقي مسؤوليتها الكاملة نتيجة رفضه تنفيذ قراري مجلس الامن 706 و 712 اللذين يعالجان احتياجات العراق من الغذاء والدواء.

كما استعرض المجلس الوزاري مستجدات العلاقة مع الجمهورية الاسلامية الايرانية، ويعبر عن اسفه لعدم استجابة جمهورية ايران الاسلامية للدعوات المتكررة من دولة الامارات العربية المتحدة وآخرها مبادرة صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الامارات العربية المتحدة للدخول في مفاوضات جادة ومباشرة لانهاء الاحتلال الايراني للجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابوموسى التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة وفق القوانين والاعراف الدولية ومبادىء حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول.

ويجدد المجلس في هذا الخصوص تأكيد موقفه الثابت بدعم ومساندة دولة الامارات العربية المتحدة في سيادتها على جزرها الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وابوموسى. كما يؤكد المجلس تأييده التام لكافة الاجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها دولة الامارات العربية المتحدة لاستعادة سيادتها على جزرها الثلاث.

ويستنكر المجلس استمرار وسائل الاعلام الايرانية في حملاتها ضد المملكة العربية السعودية فيما يتعلق بترتيبات الحج بما لا ينسجم مع علاقة حسن الجوار ولا يخدم تطوير العلاقات وترسيخ مناخ من الثقـــة والطمأنينة في المنطقة. ويعبر المجلس عن بالغ تقديره واشادته بالجهود الكبيرة والمخلصة التي تبذلها حكومة المملكة العربية السعودية وعلى رأسها خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبدالعزيز آل سعود في سبيل تمكين حجاج بيت الله الحرام من اداء فريضة الحج في امن ويسر وسهولة.

كما تدارس المجلس تطورات عملية السلام في الشرق الاوسط، ويعبر المجلس في هذا السياق عن تطلعه الى ان تحقق المفاوضات الثنائية تقدما جوهريا في كافة المسارات، لاسيما المسارين السوري واللبناني. ويرحب في هذا الخصوص بتوصل الجانبين الفلسطيني والاسرائيلي الى توقيع اتفاق القاهرة يوم 4 مايو الماضي باعتباره خطوة ايجابية على طريق الحل العادل والشامل والدائم للقضية الفلسطينية والصراع العربي الاسرائيلي استنادا الى قراري مجلس الامن 242 و 338 ومبدأ الارض مقابل السلام بما يحقق الانسحاب الاسرائيلي الكامل من الاراضي العربية المحتلة، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة وانشاء دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف. كما يعبر المجلس عن ارتياحه لتسلم السلطة الوطنية الفلسطينية ادارة قطاع غزة واريحا وانتشار قوات الامن الفلسطينية في المنطقتين بعد انسحاب القوات الاسرائيلية منهما، تنفيذا لاتفاق اعلان المبادىء واتفاق القاهرة.

كما تابع المجلس بقلق استمرار الانتهاكات الاسرائيلية لسيادة لبنان بما لا يتفق والمواثيق الدولية وروح مسيرة السلام، ويدين المجلس الوزاري اسرائيل بشدة لعدوانها على القرى اللبنانية وازهاقها ارواح المدنيين وتدميرها الممتلكات وعرقلتها مساعي السلام المبذولة. ويطالب راعيي عملية السلام، الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية، والمجتمع الدولي ممارسة الضغوط على اسرائيل للامتناع عن كافة الاعمال العدوانية وان تحترم سيادة لبنان ووحدة اراضيه وتنفذ قرار مجلس الامن رقم 425 بما يحقق الانسحاب الفوري وغير المشروط من الجنوب اللبناني.

واذ يستذكر المجلس الوزاري توصيات الاجتماع الثامن لوزراء خارجية دول اعلان دمشق المنعقد في دمشق يومي 9 و10 يناير 1994م، فانه يتطلع الى الاجتماع القادم المقرر عقده في مدينة الكويت يومي 28و29 يونيه الجاري بناء على دعوة كريمة من حكومة دولة الكويت.

وتابع المجلس المستجدات في جمهورية البوسنة والهرسك واستمرار المعاناة الانسانية الشديدة هناك نتيجة سياسات العدوان والتطهير العرقي التي تمارسها القوات الصربية واصرارها على تحدي الشرعية الدولية وانتهاكها لمواثيق الامم المتحدة وسعيها لفرض الامر الواقع. واذ يدين المجلس العدوان الصربي، فانه يجدد مطالبته مجلس الامن تمكين جمهورية البوسنة والهرسك من ممارسة حق الدفاع المشروع عن النفس وفقا للمادة 51 من ميثاق الامم المتحدة بما في ذلك رفع حظر السلاح المفروض عليها، وتشديد العقوبات ومضاعفة الضغوط على صربيا والجبل الاسود، والحيلولة دون مكافأة العدوان.

ويعبر المجلس في هذا الصدد عن تأييده لقرار وزراء خارجية دول عدم الانحياز المنعقد في القاهرة خلال الفترة 31 مايو . 3 يونيه 1994م بالدعوة الى عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة حول البوسنة والهرسك، وذلك بهدف تحقيق وقف فوري لاطلاق النار، واعلان جمهورية البوسنة والهرسك بكاملها منطقة آمنة، وضمان احترام سيادة واستقلال جمهورية البوسنة والهرسك ووحدة وسلامة اراضيها الاقليمية، وايجاد تسوية عادلة لكافة الاطراف.

واستعرض المجلس الوزاري محضر الاجتماع العشرين للجنة التعاون التجاري الذي عقد يوم 25 شوال 1414هـ الموافق 6 ابريل 1994م ووافق على ما ورد فيه واكد على اهمية تطوير قواعد تملك مواطني دول المجلس لاسهم الشركات المساهمة والسماح لهم بتملك اسهم جميع او معظم هذه الشركات اسوة بما قررته كل من دولة البحرين وسلطنة عمان ودولة الكويت وتحسين قواعد ممارسة تجارة الجملة والمشاركة الجماعية بالمعرض التجاري الاسلامي المقرر اقامته في اندونيسيا عام 1996م.

كما استعرض المجلس محضر الاجتماع الخامس والثلاثين للجنة التعاون المالي والاقتصادي الذي عقد يوم 8 ذو القعدة 1414هـ الموافق 19 ابريل 1994م ووافق على ماورد فيه مؤكدا اهمية الاسراع بالاتفاق على خطوات عملية ومتدرجة للوصول الى تعرفة جمركية موحدة. كما وافق المجلس على الاجراءات المقترحة لتسهيل دخول وتنقل منتجات الحرف والصناعات الشعبية بين دول المجلس ومواءمة الاحصاءات بما في ذلك الاحصاءات التجارية.

واطلع المجلس كذلك على تقرير مفصل مرفوع له من مجلس ادارة هيئة المواصفات والمقاييس لدول مجلس التعاون حول نشاطات الهيئة.

(وقد تحفظت دولة قطر على الفقرة الاخيرة من صفحة 1 والفقرة الثانية من صفحة 2)

صدر في مدينة ابها بالمملكة العربية السعودية في 26 ذو الحجة 1414هـ الموافق 5 يونيه 1994.

7- ملحق رقم (7) خريطة تقسيم أقاليم اليمن الستة.

8-ملحق رقم (8) خريطة مشروع قناة الملك سلمان بن عبد العزيز.

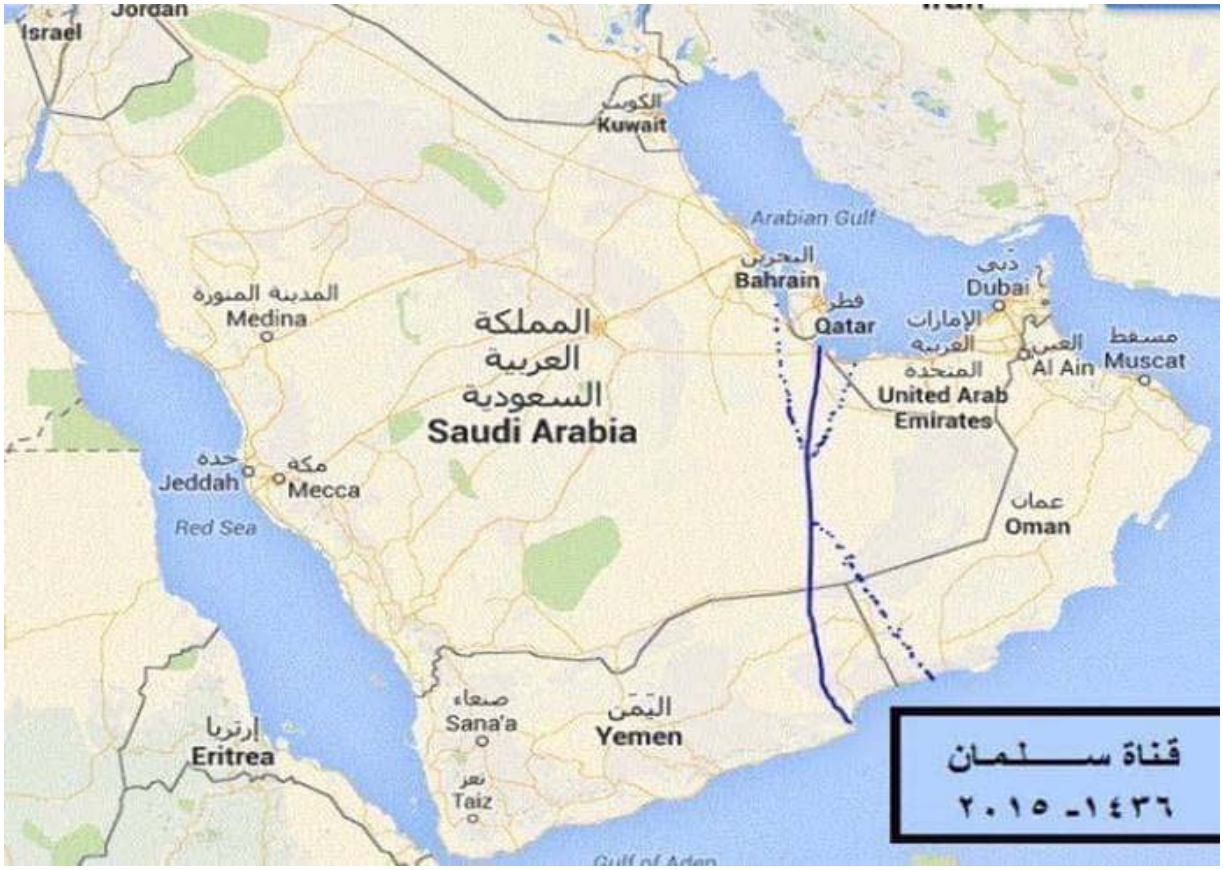

9- ملحق رقم (9) نص إتفاقية جدة عام 2000.

ترسيخًا لعرى الأخوة والمودة وصلة القربى التي تربط الشعبين الشقيقين في الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية. واستنادا إلى ما يجمعهما من أسس ومبادئ العقيدة الإسلامية وقوامها ا لتعاون على البر والتقوى . وانطلاقا من ما تنسجها روابط تاريخهما المشترك وأساسها التعاون والتعاضد وإشاعة الأمن والسلام والسكينة بينهما .

وتأسيسا على ما تتميز به العلاقة الأخوية القائمة بين قيادتي البلدين الشقيقين ممثلة بفخامة / الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية وأخيه خادم الحرمين الشريفين الملك / فهد بن عبد العزيز آل سعود ملك المملكة العربية السعودية حفظهما الله من مودة وصفاء وحرص على كل ما من شأنه ترسيخ وتوطيد العلاقات الأخوية الحميمة بين الشعبين الشقيقين وحرصا منهما على إيجاد حل دائم لمسألة الحدود البرية والبحرية بين بلديهما بما ترتضيه وتصونه الأجيال المتعاقبة حاضرا ومستقبلا سواء لحدود التي عينتها معاهدة الطائف الموقعة بين المملكتين في عام 1353هـ الموافق 1934م ورسمّتها هيئات مشتركة حسبما هو وارد ومبين في تقارير الحدود الملحقة بالمعاهدة أو تلك التي لم يتم ترسيمها . فقد تم الإنفاق على ما يلي :-

المادة (1) يؤكد الجانبان المتعاهدان على إلزامية وشرعية معاهدة الطائف وملحقاتها بما في ذلك تقارير الحدود الملحقة بها كما يؤكدان التزامهما بمذكرة التفاهم الموقعة بين البلدين في 27/ رمضان / 1415هـ .

المادة (2) يحدد خط الحدود الفاصل النهائي والدائم بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية على النحو التالي :-

أ – الجزء الأول :

يبدأ هذا الجزء من العلامة الساحلية على البحر الأحمر (رصيف البحر تماما رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد) وإحداثياتها هي خط عرض (16،24،14،8) شمالا وخط طول (42،46،19،7) شرقا ، وينتهي عند علامة جبل الثأر وإحداثياتهاهي(44،21،58)شرقا،و(00، 26، 17) شمالا، وتفصلهما بالإحداثيات الواردة في الملحق رقم (1)ويتم تحديد هوية القرى الواقعة على مسار هذا الجزء من الخط وفقا لما نصت عليه معاهدة الطائف وملاحقها بما في ذلك انتماؤها القبلي ، وفي حالة وقوع أي من الإحداثيات على موقع أو مواقع قرية أو قرى أحد الطرفين فإن المرجعية في إثبات تبعية هذه القرية أو القرى هو انتماؤها لأحد الطرفين ويتم تعديل مسار الخط وفقا لذلك عند وضع العلامات الحدودية .

ب – الجزء الثاني :

هو ذلك الجزء من خط الحدود الذي لم يتم ترسيمه،فقداتفق الطرفان المتعاهدان على ترسيم هذاالجزء بصورة ودية،ويبدأ هذا الجزء من جبل الثأر المحددة إحداثياته أعلاه وينتهي عند النسق الجغرافي لتقاطع خط عرض (19) شمالا مع خط طول(52)شرقاوتفصيلهابالإحداثيات الواردة في الملحق رقم (2) .

جـ – الجزء الثالث:

هو الجزء البحري من الحدود الذي يبدأ من العلامةالبريةعلى ساحل البحر(رصيف البحر تماما رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد) المحددة وإحداثياتها أعلاه وينتهي بنهاية الحدود البحرية بين الدولتين وتفصيلها بالإحداثيات في المرفق رقم (3) .

المادة (3)

1 – بغية وضع العلامات (الساريات) على خط الحدود بدءا من نقطة التقاء حدود البلدين مع حدود سلطنة عمان الشقيقة عند النسق الجغرافي لتقاطع دائرة العرض(19) شمالا وخط طول(52) شرقا وانتهاء برصيف البحر تماما رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد بإحداثياته الواردة في الملحق رقم (1) . فان الطرفين المتعاهدين سوف يكلفان شركة دولية بالقيام بالمسح الميداني لكامل الحدود البرية والبحرية وعلى الشركة المنفذة المتخصصة والفريق المشترك من الجانبين المتعاهدين التقيد الصارم بالمسافات والجهات بين كل نقطة والنقطة التي تليها وبقية الأوصاف الواردة في تقارير الحدود الملحقة بمعاهدةالطائف،وهذه الأحكام ملزمـة للطرفيــن .

2 – سوف تقوم الشركة الدولية المتخصصة بإعداد خرائط مفصلة لخط الحدود البرية بين البلدين وسوف تعتمد هذه الخرائط بعد توقيعها من قبل ممثلي الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية بصفتها خرائط رسمية تبين الحدود الفاصلة بين البلدين وتصبح جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة ، وسوف يوقع الطرفان المتعاهدان على اتفاق حول تغطية تكاليف أعمال الشركة المكلفة بتشييد العلامات على طول خط الحدود البرية الفاصل بين البلدين

المادة (4)

يؤكد الطرفان المتعاهدان التزامهما بالمادة الخامسة من معاهدة الطائف وذلك فيما يتعلق بإخلاء أي موقع عسكري تقل مسافته عن خمسة كيلو مترات على طول خط الحدود المرسم بناء على تقارير الحدود الملحقة بمعاهدة الطائف . أما بالنسبة لخط الحدود الذي لم يتم ترسيمه بدءا من جبل الثأر حتى نقط تقاطع خط عرض(19) شمالا مع خط طول (52) شرقا فيحكمه الملحق رقم (4) المرفق بهذه المعاهدة .

المادة (5)

تصبح هذه المعاهدة نافذة المفعول بعد التصديق عليها طبقا للإجراءات المتبعة في كل من البلدين المتعاهدين وتبادل وثائق التصديق من قبل الدولتين .

عن المملكة العربية السعودية/سعود الفيصل وزير الخارجيــة عن الجمهورية اليمنية/عبد القادر عبد الرحمن باجمال- نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجيــة

جـدة 1421/3/10هـ الموافق 2000/6/12م

الملحـق رقــم (3)

خط الحدود البحرية بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية :-

1 – يبدأالخط من النقطة البرية على ساحل البحر رصيف البحر تماما رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد ذات الإحداثيات التالية/ (8 ،16،24،14) شمال ، و(42،46،19،7) شرق .

2 – يتجـه الخط في خط مستقيم مواز لخطوط العرض حتى يلتقي بخط الطول(42،09،00) شـرق .

3 – ينحني الخط في اتجاه الجنوب الغربي حتى النقطة ذات الإحداثيات التاليــة : (16،24،14،8) شمـال ، و (42،09،00) شـرق .

4 – ومنـه في خـط مستقيم مواز لخطوط العرض في اتجـاه الغرب حتى نهاية الحدود البحريـة بين البلديـن من نقطـة ذات إحـداثي (16،17،24)،(00، 47، 41)(ثانية،دقيقة- درجة)

الملحق رقــم (4)

لمعاهدة الحدود الدولية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية حول تنظيم حقوق الرعي وتحديد تموضع القوات المسلحة على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود بين البلدين المشار إليه في هذه المعاهدة واستغلال الثروات الطبيعية المشتركة على طول خط الحدود البرية الفاصل بين البلدين .

المـادة (1) أ – تحدد منطقة الرعي على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود المشار إليه في هذه المعاهدة بعشرين كيلو مترا.

ب – يحق للرعاة من البلدين استخدام مناطق الرعي ومصادر المياه على جانبي هذا الجزء من خط الحدود استنادا إلى التقاليد والأعراف القبلية السائدة لمسافة لا تزيد عن عشرين كيلو متـرا .

جـ – سوف يجري الطرفان المتعاقدان مشاورات سنوية لتحديد نقاط العبور لأغراض الرعي بناء على ظروف وفرص الرعي السائـدة .

المـادة (2)

يعفـى الرعـاة من مواطني المملكة العربية السعودية ومواطني الجمهورية اليمنية مـن :-

أ- نظام الإقامة والجوازات وتصرف بطاقات مرور من السلطات المعنية التي ينتمي إليها هؤلاء الرعاة .

ب – الضرائب والرسوم على الأمتعة الشخصية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية التي يحملوها معهم وهذا لا يمنع أيا من الطرفين من فرض رسوم جمركية على الحيوانات والبضائع العابرة لغرض المتاجرة .

المـادة (3)

يحق لأي من الطرفين المتعاقدين وضع القيود والضوابط التي يرونها مناسبة لعدد السيارات العابرة مـع الرعـاة إلى أراضيـه وكذلك نوع وعدد الأسلحة النارية المسموح بحملها شريطة أن يكون مرخصا لهـا من السلطات المختصة في البلدين مع تحديد هوية حاملهـا .

المـادة (4)

في حالة انتشار مرض وبائي يصيب الثروة الحيوانية فلكل طرف الحق في فرض الإجراءات الوقائيـة اللازمة وفرض قيود على استيراد وتصدير الحيوانات المصابة وعلى السلطات المختصة في البلديـن التعاون فيما بينـها للحد من انتشارالوبـاء قدر الإمكـان .

المـادة (5)

لا يجوز لأي من الطرفين المتعاقدين حشد قواته المسلحة على مسافة تقل عن عشرين كيلو مترا على جانبي الجزء الثاني من خط الحدود المشار إليه في هذه المعاهدة ويقتصر نشاط أي طرف في كل جانب على تسيير دوريات أمن متنقلة باسلحتهاالاعتياديـة .

المـادة (6)

في حالة اكتشاف ثروة طبيعية مشتركة قابلة للاستخراج والاستثمار على طول خط الحدود بين البلدين بدءا من رصيف البحر تماما رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد وحتى نقطة تقاطع خط عـرض (19) شرقا مع خط طول (52) شمالا فان الطرفين المتعاقدين سوف يجريان المفاوضات اللازمة بينـهما للاستغلال المشترك لتلك الثروة .

المـادة (7)

يعتبر هذا الملحق جزءا لا يتجزأ من هذه المعاهدة ويصادق عليه بالطرق المعتمـدة في البلدين .

10- ملحق رقم (10) لنص الكامل لبروتوكول الإسكندرية الموقع في عام 1944

»الموقعون على هذا رؤساء الوفود العربية في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام وأعضاؤها وهم:

رئيس اللجنة التحضيرية حضرة صاحب المقام الرفيع مصطفى النحاس باشا رئيس مجلس وزراء مصر ووزير خارجيتها ورئيس الوفد المصري.

الوفد السوري حضرة صاحب الدولة السيد سعد الله الجابري رئيس مجلس وزراء سوريا ورئيس الوفد السوري. حضرة صاحب الدولة جميل مردم بك وزير الخارجية. سعادة الدكتور نجيب الأرمنازي أمين سر العام لرئاسة الجمهورية. سعادة الأستاذ صبري العسلي نائب دمشق.

الوفد الأردني حضرة صاحب الدولة توفيق أبو الهدى باشا رئيس مجلس وزراء شرق الأردن ووزير خارجيته ورئيس الوفد الأردني. سعادة سليمان سكر بك سكرتير مالي وزارة الخارجية.

الوفد العراقي حضرة صاحب الدولة السيد حمدي الباجه جي رئيس مجلس وزراء العراق ورئيس الوفد العراقي. حضرة صاحب المعالي السيد راشد العمري وزير الخارجية . حضرة صاحب الدولة السيد نوري السعيد رئيس مجلس وزراء العراق سابقا. حضرة صاحب السعادة السيد تحسين العسكري وزير العراق المفوض بمصر.

الوفد اللبناني حضرة صاحب الدولة رياض الصلح بك رئيس مجلس وزراء لبنان ورئيس الوفد اللبناني. حضرة صاحب المعالي سليم تقلا بك وزير الخارجية. سعادة السيد موسى مبارك مدير غرفة حضرة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية.

الوفد المصري حضرة صاحب المعالي أحمد نجيب الهلالي باشا وزير المعارف العمومية. حضرة صاحب المعالي محمد صبري أبو علم باشا وزير العدل. حضرة صاحب العزة محمد صلاح الدين بك وكيل وزارة الخارجية.

إثباتا للصلات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين البلاد العربية جمعاء، وحرصا على توطيد هذه الروابط وتدعيمها وتوجيهها إلى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح أحوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق أمانيها وآمالها، واستجابة للرأي العربي العام في جميع الأقطار العربية.

قد اجتمعوا بالاسكندرية بين يوم الاثنين 8 شوال سنة 1363 (الموافق 25 سبتمبر/أيلول سنة 1944) ويوم السبت 20 شوال سنة 1363 (الموافق 7 أكتوبر/تشرين الأول سنة 1944) في هيئة لجنة تحضيرية للمؤتمر العربي العام وتم الاتفاق بينهم على ما يأتي:

- **أولا: جامعة الدول العربية**

تؤلف "جامعة الدول العربية" من الدول العربية المستقلة التي تقبل الانضمام إليها. ويكون لهذه الجامعة مجلس يسمى " مجلس جامعة الدول العربية " تمثل فيه الدول المشتركة في "الجامعة" على قدم المساواة.

وتكون مهمته مراعاة تنفيذ ما تبرمه هذه الدول فيما بينها من الاتفاقات وعقد اجتماعات دورية لتوثيق الصلات بينها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بيها وصيانة لاستقلالها وسيادتها من كل اعتداء بالوسائل الممكنة وللنظر بصفة عامة في شؤون البلاد العربية ومصالحها.

وتكون قرارات هذا "المجلس " ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلاف بين دولتين من أعضاء الجامعة، ويلجأ فيها الطرفان إلى المجلس لفض هذا الخلاف، ففي هذه الأحوال تكون قرارات " مجلس الجامعة " نافذة ملزمة.

ولايجوز على كل حال الالتجاء إلى القوة لفض النزاعات بين دولتين من دول الجامعة، ولكل دولة أن تعقد مع دولة أخرى من دول الجامعة أو غيرها اتفاقات خاصة لا تتعارض مع نصوص هذه الاحكام أو روحها.

ولا يجوز في أية حال اتباع سياسة خارجية تضر بسياسة جامعة الدول العربية أو أية دولة منها.

ويتوسط المجلس في الخلاف الذي يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة أخرى من دول الجامعة أوغيرها للتوفيق بينهما.

- **ثانيا: التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وغيرها**

1. **تتعاون الدول العربية الممثلة في اللجنة تعاونا وثيقا في الشؤون الآتية: الشؤون الاقتصادية والمالية بما في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة. شؤون المواصلات بما في ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد. شؤون الثقافة. شؤون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الأحكام وتسليم المجرمين وما إلى ذلك. الشؤون الاجتماعية. الشؤون الصحية.**
2. **تؤلف لجنة فرعية من الخبراء لكل طائفة من هذه الشؤون تمثل فيها الحكومات المشتركة في اللجنة التحضيرية وتكون مهمتها إعداد مشروع قواعد التعاون في الشؤون المذكورة ومداه وأداته.**
3. **تؤلف لجنة للتنسيق والتحرير تكون مهمتها مراقبة عمل اللجان الفرعية الاخرى وتنسيق ما يتم من أعمالها أولا فأول وصياغته في شكل مشروعات اتفاقات وعرضه على الحكومات المختلفة.**

4. عندما تنتهي جميع اللجان الفرعية من أعمالها تجتمع اللجنة التحضيرية لتعرض عليها نتائج بحث هذه اللجان تمهيدا لعقد المؤتمر العربي العام.

❖ ثالثاً: تدعيم هذه الروابط في المستقبل

مع الاغتباط بهذه الخطوة المباركة ترجو اللجنة أن توفق البلاد العربية في المستقبل إلى تدعيمها بخطوات أخرى وبخاصة إذا أسفرت الاوضاع العالمية بعد الحرب القائمة عن نظم تربط بين الدول العربية بروابط أمتن وأوثق.

❖ رابعاً: قرار خاص بلبنان

تؤيد الدول العربية الممثلة في اللجنة التحضيرية مجتمعة احترامها لاستقلال لبنان وسيادته بحدوده الحاضرة وهو ما سبق لحكومات هذه الدول أن اعترفت به بعد أن انتهج سياسة استقلالية أعلنتها حكومته في بيانها الوزاري الذي نالت عليه موافقة المجلس النيابي اللبناني بالاجماع في 7 أكتوبر/تشرين الأول سنة 1943.

❖ خامساً: قرار خاص بفلسطين

1. ترى اللجنة أن فلسطين ركن مهم من أركان البلاد العربية وأن حقوق العرب لا يمكن المساس بها من غير إضرار بالسلم والاستقرار في العالم العربي.

كما ترى اللجنة أن التعهدات التي ارتبطت بها الدولة البريطانية والتي تقضي بوقف الهجرة اليهودية والمحافظة على الأراضي العربية والوصول إلى استقلال فلسطين هي من حقوق العرب الثابتة التي تكون المبادرة إلى تنفيذها خطوة نحو الهدف المطلوب ونحو استتباب السلم وتحقيق الاستقرار.

وتعلن اللجنة تأييدها لقضية عرب فلسطين بالعمل على تحقيق أمانيهم المشروعة وصون حقوقهم العادلة.

وتصرح اللجنة بأنها ليست أقل تألما من أحد لما أصاب اليهود في أوروبا من الويلات والآلام على يد بعض الدول الأوروبية الدكتاتورية، ولكن يجب أن لا يخلط بين مسألة هؤلاء اليهود وبين الصهيونية. إذ ليس أشد ظلما وعدوانا من أن تحل مسألة يهود أوروبا بظلم آخر يقع على عرب فلسطين على اختلاف أديانهم ومذاهبهم.

2. يحال الاقتراح الخاص بمساهمة الحكومات والشعوب العربية في "صندوق الأمة العربية" لإنقاذ أراضي العرب في فلسطين إلى لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية لبحثه من جميع وجوهه وعرض نتيجة البحث على اللجنة التحضيرية في اجتماعها المقبل.

وإثباتا لما تقدم وقع هذا البروتوكول بادارة جامعة فاروق الأول بالأسكندرية في يوم السبت 20 شوال سنة 1363 (الموافق 7 أكتوبر/تشرين الأول سنة 1944).

11-ملحق رقم (11) خريطة اليمن قبل التقسيم.

12–ملحق رقم (12) خريطة المناطق اليمنية التي ضُمت الى السعودية عام 1934.

المراجع

أ-المؤلفات العربية

- أبو إصبع (بلقيس أحمد منصور) **النخبة السياسية الحاكمة في اليمن (1990-1978)** الطبعة الأولى، مكتبة مدبولي، القاهرة 1999،.
- أبو لحوم (سنان)، **مذكرات سنان أبو لحوم، اليمن حقائق و وثائق عشتها**، الجزء الثاني، الطبعة الأولى، مؤسسة العفيف – صنعاء 2002.
- الأحمر (عبدالله بن حسين)، **مذكرات عبدالله بن حسين الأحمر**، الآفاق للطباعة والنشر، صنعاء 2007.
- الحداد (محمد يحيى)، **التاريخ العام لليمن**، الجزء 1، 2، 3، الطبعة الأولى، منشورات وزارة الثقافة والسياحة اليمنية، صنعاء ، 2004
- الحداد (محمد يحيى)، **تاريخ اليمن السياسي**، الجزء الأول والثاني، الطبعة الأولى، منشورات المدينة، بيروت، 1986.
- الحديثي (هاني الياس)، **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي**، وزارة الثقافة، دار الرشيد للنشر بغداد 1983.
- الخالدي (قاسم بن محمد)، **الوحدة اليمنية: مسيرة وإنجاز**، الطبعة الأولى، دار الكتاب الحديث ودار الثقافة العربية بيروت والشارقة، 1997.
- الخترش (فتوح عبد المحسن)، **تاريخ العلاقات السعودية اليمنية 1926**- 1934، الطبعة الأولى، دار ذات السلاسل، الكويت، 1983.
- الرويلي (علي ابن هلول)، **الأمن الوطني السعودي: آفاق إستراتيجية برؤية مستقبلية**، الطبعة الأولى، بيسان للنشر و التوزيع، بيروت، 2010.
- السياني (عبد الله هاشم)، **الإخوان المسلمون والسلفيون في اليمن**، الطبعة الأولى، مركز الرائد للدراسات و البحوث، صنعاء، 2002.

- السيد (رضوان)، **أزمنة التغيير: الدين و الدولة والإسلام السياسي.** الطبعة الأولى، دار الكتب الوطنية، أبو ظبي 2014.
- السيد (عصام الدين) **عسير في العلاقات السعودية اليمنية**، الطبعة الأولى، دار الزهراء، بيروت 1989.
- (الشهاري (محمد علي)، **المطامع السعودية التوسعية في اليمن** ، دار ابن خلدون، بيروت، 1979.
- العمراني (علي أحمد)، **اليمن والخليج: ارث الماضي و تطلعات المستقبل**، مطابع وكالة الانباء اليمنية، صنعاء 2010.
- القاب (عبدالوهاب آدم)، **تطور العلاقات السعودية-اليمنية 1900-1970**، الطبعة الأولى، دار ارسلان دمشق 2011.
- المولى (سعود)، **اليمن السعيد وصراعات الدين والقبيلة**، الطبعة الأولى، دار مدارك، بيروت، 2011.
- الهاجري (يوسف) **السعودية تبتلع اليمن، قصة التدخلات في شؤون الشطر الشمالي لليمن**، الطبعة الأولى، الصفا للنشر والتوزيع، لندن 1988 .
- بن حارب (عبدالرحمن بن يوسف)، **الوحدة اليمنية: التاريخ، الواقع والمستقبل**، دار الثقافة العربية للنشر والترجمة، الشارقة 1990.
- جولوبوفسكايا (ايلينا) **التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية 1962-1985**، ترجمة محمد علي عبدالله البحر، الطبعة الأولى، مركز الدراسات والبحوث اليمني- صنعاء 1994.
- حسيب (خيرالدين)، وآخرون، **مستقبل الأمة العربية**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1988.
- ضرار (عبدالناصر)، **الحركة التعاونية في شمال اليمن: بداياتها وتطورها**، المفضل، صنعاء1992.
- عبدالرحمن بن محمد بن خلدون)، **مقدمة بن خلدون**، دار الكتب العلمية، بيروت 1995.
- عبدالله (يوسف محمد)، **أوراق في تاريخ اليمن وآثاره**، دار الشؤون الثقافيةالعامة، وزارة الثقافة والاعلام، بغداد 1989.
- عيسى (عبدالملك محمد عبدالله)، **حركات الاسلام السياسي في اليمن**، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2012.

- غودمان (ايدي ودايفيد)، **حكام مارقون: النفط والإعلام في قبضة السياسة**، الطبعة الأولى، الشركة العالمية للكتاب، بيروت، 2008 .
- فقيهي (هادي)، **نازح من جازان**، الطبعة الثانية، دار مدارك، بيروت، 2011 .
- قدورة (زاهية). **شبه الجزيرة العربية: كياناتها السياسية**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت.
- كوتسينوفسكي (توماس) وآخرين، تاريخ اليمن المعاصر، الطبعة الأولى، دار الفرات 2008.
- (مجموعة من المؤلفين) **الحوثيون: سلاح الطائفة وولاءات السياسة**، الطبعة الأولى، المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2010 .
- محمد (محمد علي) ومحمد (علي عبد المعطي)، **السياسة بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، بيروت 1985.
- مقبل (سيف علي)، **وحدة اليمن تاريخياً**، الطبعة الأولى، دار الحقائق بيروت 1987.
- ويلسون (أرنولدت). **تاريخ الخليج**، الطبعة الثانية، دار الحكمة ، لندن ، 2003 .

ب- الدوريات

- المخلافي، محمد أحمد (**الآثار الاجتماعية والاقتصادية للهجرة الدولية في ج.ع.ي**) منشور في دورية دراسات يمنية عدد39، صنعاء، 1990.
- النعيم، مشاري عبد الرحمن (**الحدود السعودية – اليمنية**) منشور في دورية أبواب الصادرة عن دار الساقي، بيروت، 2007 .
- دورتييه، جان فرنسوا (**لماذا لا تموت الأيديولوجيا أبداً**) ترجمة محمد الحاج سالم، مؤمنون بلا حدود للدراسات والابحاث، الرباط 28 ديسمبر 2016، ص4
- سلامة، غسان (**أمن مراوغ ومنطقة غير قابلة للتحديد**) حوار الأمن، مجلد رقم 25 رقم 1 مارس 1994
- عبد السلام، محمد (**حرب الحوثيين .. فرص الحسم العسكري**) منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد 179، بيروت، يناير 2010 .

- شامية، جبران **(سجل العالم العربي وثائق، أحداث، آراء سياسية)** دار الابحاث و النشر– بيروت 196، مجلد عام، وثائق ص162.
- عبد الله، عبد الخالق **(اليمن و دول مجلس التعاون الخليجي)** منشور في مجلة العلوم الاجتماعية الصادرة عن جامعة الكويت، الكويت،1998.
- عبد المجيد، محمد حافظ **(النفط و الحراك الجنوبي في اليمن)** منشور في مجلة السياسة الدولية، العدد 179، بيروت، يناير 2010 .
- مجموعة من المؤلفين **(اليمن السعيد إلى أين ؟)** منشور في دورية المركز العربي للمعلومات، العدد 74، بيروت، يناير 2010 .
- ونوس، سعدالله **(الثقافة الوطنية و الوعي التاريخي)** منشور في دورية قضايا و شهادات، مؤسسة عيبال 1991، العدد4، ص5.

ج– المقالات

- الأحمدي عادل، **العمالة اليمنية في السعودية: مشكلات ما بعد السياسة،** صحيفة العربي الجديد، 2014/5/1 .
- الحداد رشيد، **يهود اليمن إلى "إسرائيل" على بساط الريح السعودي!**، صحيفة الأخبار، 2016/3/22.
- الشرجبي عادل ، والمسلمي فارع. **سلسلة تقارير عن أقاليم اليمن الستة منشورة في ملحق السفير العربي** بتاريخ 30–7–2014
- الشرجبي عادل، **إتفاق لإنهاء حرب العواصم والنخب في اليمن**، صحيفة السفير، 2014/9/25. (12881).
- الشرجبي عادل، **اليمن: شيعة مُتوهّبون وسنة متشيعون**، صحيفة السفير، 2013/8/22. (12559).
- الماوري منير، **إغتيال إبراهيم الحمدي في الوثائق الأمريكية**، صحيفة العربي الجديد، 2014/7/10.
- المسلمي فارع، **التعليم في اليمن: حقل طوارئ غير معلن**، صحيفة السفير، 2013/8/29. (12565).

- المسلمي فارع، **قحط المزرعة.. مطر الطائرات الأمريكية في اليمن**، صحيفة السفير 2013/9/12. (12557).
- باوزير عدنان، **تاريخ اليمن في مرمى الحقد الوهابي: تدمير ممنهج للآثار**، 2015/11/2.
- جبران جمال، **رجال السعودية في اليمن: عملاء يفتخرون وآخرون متخفون**، صحيفة الأخبار، 2012/6/9 (1728).
- حتر ناهض، **الوهابية: الأداة الأيديولوجية لإمبريالية القرن 21**، صحيفة الأخبار 2015/2/29 (2529)
- سعد بن عمر، **قناة سلمان ومضيق هرمز**، صحيفة النهار اللبنانية، 28 أيلول 2018.
- صحيفة الحياة اللندنية في عدد 1994/6/24.
- صحيفة الحياة اللندنية في عدد 1994/6/14
- صحيفة الرياض السعودية – 2 آب 2013 .
- صحيفة الشرق الأوسط، 2012/5/19. (12226)
- صحيفة الشرق الأوسط، 2002/8/18 (8664).
- صحيفة العربي الجديد 29 أيار 2015.
- صحيفة العربي الجديد، **النخبة الحضرمية المدعومة إماراتياً تستعد للسيطرة على كامل حضرموت**، 2017/10/28.
- صحيفة الوسط اليمنية – 26 أيلول 2007.
- عبدالله لقمان، صحيفة الأخبار اللبنانية، 2015/9/7 (2685)
- فرحات جمانة، **المال مقابل الولاء**، صحيفة الأخبار 2011/4/11.
- فرحات جمانة، **لا أدلة سعودية على دعم طهران للحوثيين**، صحيفة الأخبار، 2011/4/18
- الكيالي فاروق، صحيفة العربي الجديد – 2017/8/6 (1070). alaraby-20170806.pof.pdf
- مجلة نوافذ اليمنية – العدد 19 الصادر في تشرين الأول 1999.
- محسن عامر، **الأيديولوجية السعودية**، صحيفة الأخبار2015/5/9 (2585).

د-المراجع الأجنبية

1. Berlin, Isaiah: **Four Essay of Liberty** (Oxford: Oxford Union press. 1969).
2. F. Gregory gauise .**Saudi – Yemeni Relation : Domestic Structure and Foreign Influence** . London. 1993 .
3. **History, Truth & Liberty, selected writings of Raymond Aron**, edited by Franciszek Draus (Chicago, university of Chicago, press 1985)
4. Jackob J. Grygiel, **Great Powers & Geopolitical Chang** (Baltimore; John Hopkins University Press 2006)
5. James C. Scott: **The Art of Non Being Governed: An Anarchist History of Upland Southeast Asia** (New Heaven: Yale University Press. 2009)
6. Kielmas. M . **Border Strikes Rise. Petroleum Economist**, 1992.
7. Micah Zenko – **Between Threats & War: US Discrete Military Operation in the Pos-Cold War World**
8. Morgenthau, Hans Joachim, **Politics Among Nations**> (McGraw-Hillm,1993)
9. Nicholas J. Spykman: **America`s Strategy in World Politics: The United States & The Balance of Power** .(New York: Harcourt. Brace. 1942).
10. Peter Wilson & Douglas Graham- **Saudi Arabia: The Coming Storm**- (M.E Sharpe)
11. Phillips Sarah, **Yemen's Democracy Experiment in Regional Perspective: Patronage &Pluralized Authoritarinism**, (MacMillan, USA 2008)
12. Schlumberg 1992- **Looking for Yemen's Hidden Treasure** – Middle East Well Evaluation Review. n.12 / Gulfpetvolink.com© 2014
13. W. Gordon. East: **The Geography Behind History** (New York: Norton. 1965-1967)
14. W. H. Parker. Mackinder: **Geography as an Aid to Statecraft** (Oxford: Clarendon Press. 1988)

مقالات أجنبية

- The Independent, **Mass Murder in Middle East is Funded by Our Friends Saudi** .Sunday 8 December 2013 00:00GMT
- The New York Times, **Saudis & Extremism: Both The Arsonists & Firefighters**, Aug25. 2016

الفهرس الأبجدي للأسماء والأماكن

(أ)

- إبراهيم الحمدي 36، 64، 67، 81، 83، 84، 58، 86، 175
- إبراهيم باشا 10
- إبراهيم بن محمد الحذيفي 37، 38
- أبرهة الحبشي 77
- أبين 49، 71، 131
- الإتحاد السوفييتي 12، 33، 40، 63، 75، 82، 87، 91، 92، 93 ،94، 97، 100، 119، 137
- أثيوبيا 7، 84، 92، 127
- أحمد حميد الدين 31
- الأخضر الإبراهيمي 114
- الأدارسة 9،23، 140
- آرامكو 52
- الأردن 21، 28، 36، 94، 101، 106، 118، 119، 124
- "إسرائيل" 11، 84، 85، 87، 91، 127، 161، 175
- أسياس أفورقي 127
- أفغانستان 34، 73، 92، 93، 94، 105، 137
- الإمارات 31، 52، 61، 77، 101، 107، 115، 124، 133
- أنصار الله (الحوثيين) 14، 15، 38، 68، 73، 129، 132، 133
- أنور السادات 87، 91
- إيران 11، 15، 21، 30، 38، 44، 51، 58، 63، 91، 92، 94، 131، 137
- إريتريا 25، 122، 126، 127
- إيطاليا 23، 121

(ب)

- باب المندب 1، 17، 20، 21، 50، 55، 83، 131
- بحر الأحمر 1، 9، 12، 14، 20، 21، 23، 29، 31، 50، 55، 58، 83، 84، 118، 125، 126، 129، 130، 140، 164
- بحر العرب 12، 17، 28، 57، 58، 93، 131
- البرتغال 8
- بريطانيا 8، 22، 23، 27، 28، 115
- البعث 89
- بلغاريا 111
- بندر بن سلطان 113
- البيضاء 130

(ت)

- تبع 8
- تبوك 111

- التجمع اليمني للإصلاح 68، 71، 106، 117
- تعز 50، 71، 85، 87، 94، 97

(ث)

- ثورة سبتمبر 32، 41، 65، 76، 156

(ج)

- جامعة الدول العربية 47، 86، 87، 91، 113، 115، 133
- الجبهة الإسلامية 91
- الجزائر 63، 83
- جزر فرسان 23
- جمال عبد الناصر 36، 55، 62، 80
- جنيف 24، 107، 120
- جهيمان العتيبي 34، 70
- الجوف 39، 49، 50، 51، 53، 130
- جون فيلبي 26
- جيزان 25، 29، 106

(ح)

- حافظ الأسد 101
- الحجاز 9، 21، 22، 44، 66، 77، 91، 106، 136
- حجة 130
- الحديدة 9، 23، 56، 63، 64، 71، 130
- حضرموت 25، 26، 28، 49، 56، 70، 77، 131، 132، 133
- حفر الباطن 96، 99، 100، 101، 107
- حميد الدين 9، 11، 31، 42، 79
- حمير 1، 8، 78
- حنيش 25، 55، 118، 123، 126، 127
- حيدر العطّاس 107، 109

(خ)

- الخليج الفارسي 20، 30، 58
- خليج عدن 132

(د)

- الدولة الرسولية 78
- الدولة الزيادية 78
- الدولة الصليحية 78

(ذ)

- ذمار 130
- ذو النواس 8

(ر)

- رابطة العالم الإسلامي 35
- الرأسمالية 45، 91

- روسيا 161
- ريمة 130

(ز)

- زيد بن علي 69

(س)

- سالم ربيع علي 83، 85، 87
- سبأ 1، 130
- سعود الفيصل 96، 110، 131
- سقطرى 8، 53، 131، 133
- السلطان الكثيري 26
- السلطان الكعيطي 26
- السلطان المهري 26
- سلطان بن عبد العزيز 39، 121، 122، 125، 131
- السلطنة العثمانية 1، 3، 8، 9، 22، 67، 78، 79، 134
- سلطنة عُمان 70، 87، 115، 121، 134
- سلمان بن عبد العزيز 58، 132
- سنان أبو لحوم 64، 84
- السودان 20، 30، 84، 94، 110
- سوريا 1، 4، 30، 63، 73، 80، 91، 94، 101، 118، 123، 168

(ش)

- الشافعي 69
- شبوة 26، 49، 131، 133
- الشيوعية 30، 32، 34، 35، 36، 40، 82، 87، 91، 93، 11

(ص)

- صبيا 23
- صدام حسين 13، 47، 101، 110
- صعدة 9، 14، 16، 43، 70، 72، 73، 74، 120
- الصومال 50، 84، 116
- الصين الشعبية 47، 87

(ط)

- طالبان 72
- طه ياسين رمضان 106

(ع)

- عاصفة الحزم 40، 47، 52، 55، 72، 129، 131، 133، 134
- عبد الحليم خدام 29، 125
- عبد الرحمن الأرياني 62، 67، 83، 119، 123
- عبد الرحمن الجفري 113، 116، 132
- عبد العزيز آل سعود 145، 152، 164
- عبد العزيز الخويطر 107
- عبد الفتاح إسماعيل 82، 87، 90، 100

- عبد القوي مكاوي 116
- عبد الله السلال 62، 103
- عبد الله الأحمر 64، 68، 84، 85، 87، 100، 122
- عبد الله الأشطل 106
- عبد الله بن عبد العزيز 119، 121
- عبد المجيد الزنداني 15، 71، 72، 104
- عبد ربه منصور هادي 16، 40، 129، 133
- عبدالله الأصنج 85، 86، 92، 116
- عدن 8، 12، 13، 20، 25، 32، 50، 66، 79، 82، 90، 96، 101، 112، 128، 131، 132
- العراق 1، 4، 13، 21، 30، 31، 35، 36، 38، 44، 47، 51، 67، 73، 91، 101، 106، 119، 124
- عسير 9، 22، 23، 25، 29، 84، 91، 106، 115، 173
- علي الخيبري 37
- علي الشهري 37
- علي بن أبي طالب 8، 69، 70
- علي سالم البيض 13، 82، 100، 104، 107، 110، 113، 114، 119، 120
- علي محسن الأحمر 14، 15، 68، 74
- علي ناصر محمد 90، 96، 97، 100، 119
- عمر البشير 101
- عمران 130
- عيدروس الزبيدي 129

(غ)

- الغشمي 38، 67، 68، 85، 86، 87
- غورباتشوف 94، 100، 119

(ف)

- فاروق الشرع 29، 125
- فرنسا 28، 101، 118
- فهد بن عبد العزيز 41، 95، 110، 113، 118، 120
- فؤاد حمزة 27
- فيصل بن عبد العزيز 62

(ق)

- قابوس بن سعيد 107، 127
- القرن الأفريقي 72، 74، 94، 119، 130

(ك)

- كوريا الديمقراطية 44، 84
- الكويت 12، 13، 31، 57، 71، 82، 87، 89، 91، 92، 100، 102،

106، 107، 112، 115، 120، 128، 137

(ل)

- ليبيا 38، 73، 83، 91، 92، 94، 101

(م)

- مأرب 39، 49، 51، 52، 70، 130
- مجاهد بو شوارب 39، 64، 68، 85
- مجلس الأمن 13، 14، 72، 114، 115
- مجلس التعاون الخليجي 14، 30، 58، 91، 100، 114، 115، 116، 124، 127، 136
- محمد القحطاني 37
- محمد بن سعود 10، 34
- محمد سالم باسندوة 85، 92
- محويت 130
- المحيط الهندي 130، 57، 131، 132
- المسيحية 8
- مصر 1، 4، 10، 11، 14، 20، 23، 30، 31، 33، 63، 84، 93، 101، 103، 113، 118، 124، 127
- معمر القذافي 101
- معين 1، 29، 32، 40، 54، 64، 65، 78، 101، 102، 103، 135.
- منظمة التحرير الفلسطيني 91، 94
- المهرة 26، 28، 29، 77، 131
- المؤتمر الشعبي العام 74، 79، 108، 116، 125

(ن)

- ناصر علي النوبة 128
- الناصرية 10، 30، 35، 36، 83، 99، 134، 137
- نجران 7، 8، 9، 23، 25، 26، 29، 106، 125، 133

(هـ)

- هرمز 21، 58، 131، 132، 176

(و)

- الوديعة 27، 28، 50، 54، 112، 125
- الولايات المتحدة 12، 18، 19، 31، 36، 45، 51، 58، 74، 85، 93، 94، 96، 101، 110، 117، 118، 123، 135
- وليد آل إبراهيم 113
- الوهابية 22، 34، 35، 36، 47، 53، 67، 64، 65، 70، 71، 72، 73، 74

فهرس المحتويات

الإهداء ..... .

ملخص التصميم للرسالة..... .

مقدمة 1

التمهيد التاريخي – المسار التاريخي للتدخلات في اليمن 7

القسم الاول – المحددات الرئيسة للعلاقة بين السعودية واليمن 17

الفصل الأول– العوامل الجيوسياسية المؤثرة في العلاقات السعودية اليمنية 18

المبحث الأول – العامل الجغرافي 18

1– الجانب الجيواستراتيجي:..... 20

2– الحدود. 21

3– المساحة. 28

المبحث الثاني –العامل السياسي 29

1– الأيديولوجيا 33

2– اللجنة الخاصة 37

3– تأثير صناع القرار 40

الفصل الثاني– العوامل الإقتصادية والديمغرافية المؤثرة في العلاقات السعودية اليمنية..... 43

المبحث الأول – العامل الاقتصادي 43

1– العمالة اليمنية في السعودية:..... 45

2– الثروة النفطية : 49

3- السياحة:..... 53
4- الرعي و الصيد البحري 54
5- المستثمرون الحضرميون في السعودية (الحضارمة) 56
المبحث الثاني – العامل الديمغرافي. 59
1- الكثافة السكانية 60
2- التركيبة القبلية 62
3- الطائفية..... 68
خاتمة القسم الأول (مقتضبة)..... 74
القسم الثاني – الوحدة اليمنية من منظور العلاقات السعودية اليمنية..... 77
الفصل الأول – مراحل الوحدة بين التمهيد والإنجاز..... 81
المبحث الأول – محاولات الوحدة 81
1-المرحلة الأولى: صدامات عقد السبعينات (فشل الوحدة الإندماجية)..... 81
2-المرحلة الثانية: خطوات الوحدة خلال الثمانينات (انعكاسات الحرب الباردة) 88
3-المرحلة الثالثة: التمهيد النهائي للوحدة 95
المبحث الثاني – تحقيق الوحدة عام 1990..... 98
1-موانع الوحدة قبل عام 1990 وعوامل سرعتها بعده. 99
2-الموقف السعودي من الوحدة..... 102
3-أزمة التعددية والديمقراطية 104
4-تأثيرات حرب الخليج الثانية 106
الفصل الثاني- المخاطر المهددة للوحدة منذ حرب 1994 حتى ثورة 2011. 108

المبحث الأول – حرب الانفصال عام 1994. 108

1– الدعم السعودي (المالي، السياسي، الإعلامي والعسكري) للإنفصال. 111

2–مؤشرات الدور السعودي في دعم الانفصال..... 116

المبحث الثاني – المخاطر المهددة للوحدة منذ حرب 1994 وحتى ثورة 2011 118

1– **المفاوضات الحدودية وإتفاقية جدة 2000**..... 118

2– **أزمة إحتلال إريتريا لأرخبيل حنيش** 126

3– **الحراك الجنوبي**..... 128

4– **مشروع الأقاليم الستة**..... 129

خاتمة 134

الملاحق 139

..... 172

المراجع..... 173

الفهرس الأبجدي للأسماء والأماكن..... 179